إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين
دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة
(2014-2001)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	اسم الطالب: ميسرة محمود الكفارنة
Signature: maysara	التوقيع: maysara
Date:	التاريخ: 29 / 11 / 2015

Islamic University- Gaza
Faculty Of Commerce
Development Economy Department

الجامعة الإسلامية -غزة
كلية التجارة-الدراسات العليا
قسم اقتصاديات التنمية

دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين

دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة(*2001–2014*)

The role of NGO'S in forming social capital in State of Palestine
Theoretical study Union of Agricultural Work Committees in Gaza Strip(2001-2014)

إعـــداد الباحثة

ميسرة محمود الكفارنة

إشـــراف الأستاذ الدكتـــور

محمـــد إبراهيم مقـــداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية
من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة
1436هـ - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref

التاريخ 2015/10/28م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **ميسرة محمود شعبان الكفارنة** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين
دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة

The role of NGO's in forming social capital in State of Palestine
Theoretical Study Union of Agricultural Work Committees in Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 15 محرم 1437هـ، الموافق 2015/10/28م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد إبراهيم المدهون	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الذي خَلَق * خَلَقَ الانسان مِنْ عَلَق *
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمْ * الذي عَلَّمَ بالْقَلَم * عَلَّمَ الانسان مَا لَمْ
يَعْلَم ﴾

صدق الله العظيم

(سورة العلق الآيات ، 1-5)

الإهداء

إلى من منحوني بوجودهم، بملامحهم، بمشاعرهم الحب والطموح إلى منبع الحب ومصدر الأمل والسعادة إلى من علموني فعل الخير أينما كان

أبي و أمي ،،،إليهم أهدي جهدي وقلبي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي(إخوتي وأخواتي)

إلى عائلتي الصغيرة التي طرقت لي أبواب الخير، وانتظرت الفرج كثيرا

إلى من دفع حياته مقابل الحرية والأمل، شهدائنا الأكرم منا جميعا

إلى رموز ووشاح الوطن أسرانا البواسل

إلى مدينتي المدمرة وركامها المحطم

الي من ترك أحلامه وهجر

إلى من أتمسك بهم ثقة في القدر وبرب البشر

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين زرعوا الورود في مسيرتنا العلمية التعلمية

إلى من رممت آلامي الموجعة وفقداني لشهية الحياة ،إلى جامعتي التي قضيت في رحابها أجمل سنوات العمر

إلى صديقاتي إلى من كنّ ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهن أجمل اللحظات

إلى اللطفاء، القراء و المثقفين والغرباء الذين نتمنى أن يصبحوا مع هذه السطور أصدقاء،،،،

أُهدي هذا البحث

الباحثة/ ميسرة محمود الكفارنة

الشكر والتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بين ثنايا التوفيق والانجاز لا يسعنا إلا أن نسجد لله سبحانه، العارفين بفضله المستضئين بقدره العاجزين عن شكره الواثقين بكرمه

ولأن لكل نجاح شكر وتقدير ولكل مقام مقال

يسعدني أن أتقدّم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور ومشرفي الذي لم يتوانى عن دعمي خلال اعدادي هذا البحث ،وإلى من ازددت فخراً بوجودهم كمناقشين لرسالتي الدكتور الفاضل محمد المدهون والدكتور الفاضل خليل النمروطي.

إلى من لانعرف بحرصهم استحالة الاستمرار للأستاذ الدكتور/محمد شبات والأستاذ الفاضل/اسماعيل قاسم الشكر والعرفان لما بذلوه من حرص ودعم لي في إكمال مسيرتي التعليمية

والشكر موصول لإدارة جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي لتسهيلهم مهمتي البحثية بمهنية عالية

وإنه لمن الواجب أن أتقدم بالشكر الممزوج بالحب والعرفان لصديقاتي على دعمهن الوجداني الذي هو رأس مالي الذي لا يفنى أبداً

إلى من حضر ليشاطر قلبي طموحه ولحظات الفرح ....

الباحثة / ميسرة محمود الكفارنة

قائمة المحتـــويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
اهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال البيانية	ز
قائمة الملاحق	ح
ملخص الدراسة باللغة العربية	ط
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول **الاطار العام للدراسة**	
مقدَمة	1
1.1 الاطار البحثي للدراسة	
1.1.1 مشكلة الدراسة	2
1.1.2 أهداف الدراسة	2
1.1.3أهمية الدراسة	3
1.1.4 فرضيات الدراسة	5
1.1.5منهجية الدراسة	5
1.2 الدراسات السابقة	
1.2.1الدراسات الفلسطينية	6
1.2.2الدارسات العربية	9
1.2.3الدراسات الأجنبية	12
1.2.4 التعليق على الدراسات السابقة	14
الفصل الثاني **رأس المال الاجتماعي**	
مقدّمة	**16**
2.1 نشأة المفهوم وتطوره	
2.1.1 نشأة وتطور مفهوم رأس المال الاجتماعي	17

2.1.2 رأس المال الاجتماعي وصور رأس المال الأخرى	21
2.1.3 أشكال أو مظاهر رأس المال الاجتماعي	22
2.2 خصائص رأس المال الاجتماعي ومؤشرات قياسه	
2.2.1 مصادر وخصائص رأس المال الاجتماعي	23
2.2.2 أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي	26
2.2.3 إشكالية دراسة رأس المال الاجتماعي وتقييمه	29
خلاصة الفصل	37
الفصل الثالث **الجمعيات الأهلية في قطاع غزة**	
مقدّمة	
3.1 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية	
3.1.1 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عالمياً	39
3.1.2 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عربياً	41
3.1.3 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية محلياً	43
3.1.4 الجمعيات الأهلية، الخصائص والأهمية	49
3.2 رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالجمعيات الأهلية	
3.2.1 رأس المال الاجتماعي والتمكين الاقتصادي	50
3.2.2 رأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية	51
3.2.3 رأس المال الاجتماعي والتمويل الأجنبي	55
3.2.4 رأس المال الاجتماعي والتنمية المبنية على النوع الاجتماعي	57
3.3 الحالة التطبيقية–جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي	
3.3.1 مبررات اختيار الحالة	59
3.3.2 لمحة تاريخية عن تأسيس وتطوير جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي	60
3.3.3 اتحاد لجان العمل الزراعي: الرؤية، الرسالة، الأهداف الأنشطة والبرامج الاستراتيجية	61
الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية لدور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي** **دارسة حالة اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة**	
مقدمة	**77**
4.1 منهجية القياس والنموذج القياسي	
4.1.1 معالجة بيانات النموذج	78

4.1.2 الشكل العام لنموذج الدراسة	78
4.1.3 التعريف الاقتصادي لمتغيرات الدراسة	80
4.1.4 المنهجية القياسية والأسلوب المستخدم	81
4.2 الوصف الاحصائي والتقدير القياسي والتفسير الاقتصادي	
4.2.1 التحليل الوصفي لمتغير النموذج	85
4.2.2 نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجستي	88
4.2.3 تقييم جودة التنبؤ والتصنيف باستخدام نماذج الانحدار البسيط	89
4.3 اختبار فرضيات وتفسير النتائج	**96**
الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	
5.1 مقدمة	
5.2 نتائج الدارسة	
5.2.1 النتائج المتعلّقة بالمنهج الوصفي	100
5.2.2 النتائج المتعلّقة بالمنهج القياسي	103
5.3 التوصيات	
5.3.1 التوصيات الموجهة لاتحاد لجان العمل الزراعي	106
5.3.2 التوصيات الموجهة للجمعيات الأهلية في قطاع غزة	106
5.3.3 التوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية	106
5.4 دراسات مقترحة	108
المراجع	109
الملاحق	V

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	أبعاد رأس المال الاجتماعي	28
1.3	عدد الجمعيات والمنظمات حسب المحافظات في غزة	47
2.3	عدد الجمعيات والمنظمات حسب نوع الجمعية	48
3.3	اجمالي عدد الأسر المستفيدة من مختلف النشاطات	64
3.4	عدد الموظفين في اتحاد لجان العمل الزراعي	68
3.5	عدد فروع اتحاد لجان العمل الزراعي في محافظات قطاع غزة	69
4.1	أهم المقاييس الاحصائية للمتغيرات المستقلة	86
4.2	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_1, Y	89
4.3	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_2, Y	90
4.4	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_3, Y	91
4.5	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_4, Y	92
4.6	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_5, Y	93
4.7	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_6, Y	94
4.8	نتائج التقدير اللوجستي البسيط بين X_7, Y	95

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3.1	اجمالي المساحات المستصلحة زراعياً	65
3.2	اجمالي الطرق المنجزة	65
3.3	عدد الأشتال المزروعة	65
3.4	اجمالي عدد الآبار المنجزة	66
3.5	الهيكل التنظيمي لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي	69
3.6	عدد الشركاء والممولين للجمعية	70
4.1	التكرارات لفئات المتغير التابع	86
4.2	التكرارات لفئات النوع الاجتماعي	88

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
ملحق (1) نتائج النموذج المتعدد	I
ملحق (2) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_1)	Ii
ملحق (3) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_2)	Ii
ملحق (4) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_3)	Iii
ملحق (5) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_4)	Iv
ملحق (6) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_5)	Iv
ملحق (7) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_6)	V
ملحق (8) نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_7)	V
ملحق(9) نتائج وتوصيات الدراسة مجدولة	VI

الملخص

يعد رأس المال الاجتماعي أهم أصناف رأس المال في العصر الحديث وأكثرها غموضا على الأطلاق. ويختلف عن الصور الأخرى لرأس المال لأنه لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وانما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. فهو مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية التي يكونها وينضم اليها مجموعة متن الأفراد في اطار بناء اجتماعي لخدمة اهداف مشتركة، ويعد تراكم هذا الصنف من رأس المال مفتاحاً لنمط جديد من التنمية هي الأكثر انسانية واستدامة في نفس الوقت.

وتنبع الأهمية القصوى لرأس المالي الاجتماعي من كونه أحد العناصر التي تهيئ البيئة الصالحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، **ومن هنا جاءت هذه الدراسة** للتعرف على أثر الجمعيات الأهلية في فلسطين بالتركيز على جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة ودورها في بناء رس المال الاجتماعي ، ومعرفة مدى تطبيقها لمعايير الشفافية والنزاهة في بناء رأس المال الاجتماعي والاستفادة من الموارد والمشاريع المتاحة لها بعدالة، وكذلك التعرف على هذه الجمعيات في تحقيق التنمية المبنية على النوع الاجتماعي عند عملية بناء رأس المال الاجتماعي وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2001 – 2014) .

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي تم من خلاله بناء نموذج قياسي باستخدام برنامج EViews7، واستخدام طريقة الانحدار اللوجستي الترتيبي معتمدين على بيانات سلسلة زمنية لدور الجمعية الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة، وايجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة حيث يتمثل المتغير التابع في رأس المال الاجتماعي مع دراسة لمجموعة من المتغيرات المستقلة للحصول على أفضل النتائج والتحليلات المنطقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن يسهم رأس المال الاجتماعي بشكل كبير في الاهتمام بالبعد المجتمعي التعاوني واشراك الفئات المجتمعية في تحديد أولويات ومتابعة تنفيذها لتشكل عاملاً حاسماً في نجاح البرامج للمؤسسة وتعظيم منجزاتها، كما ويتم تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة المستهدفة في التمكين الاقتصادي في محاولة لفهم كامل احتياجات الفئة المستهدفة وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية.

جاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، ادخال رأس المال الاجتماعي كمتطلب أساسي في الاستراتيجيات والخطط للوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وايجاد الآلية الأنسب لاستخدمه وتعزيز دوره، وكذلك تشكيل جسم تنسيقي يضم القطاع العام، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني للاستفادة من الخبرات المتراكمة والمتنوعة والعمل لوضع الخطط للاستفادة من رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين، كذلك دعم وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى تحويل الجمعيات إلى مساحات صديقة للنساء، تقوم العلاقات فيها على أساس تكافؤ الفرص والمساواة لتوليد رأس المال الاجتماعي التمكيني.

Abstract

The social capital is considered the most important capital varieties in the modern era and the most mysterious at all, which is different from the other capital forms because it does not exist in people or in physical reality, but in the social relations between individuals, it is a set of social relationships and links formed and joined by group of individuals within the framework of social structure as well as serving common goals. The accumulation of this type of capital is the key to a new form of development that is most humanitarian and sustainable at the same time.

The importance of social capital rises from being one of the features that create an upright environment in order to achieve sustainable economic growth. Hence, **this study aimed to identify** the impact of NGOs in Palestine in focusing on the Union of Agricultural Work Committees Association in the Gaza Strip and its role in the construction of social capital, and find out how to apply the standards of transparency and integrity in building social capital and take advantage of the resources and projects that are fairly available to them, as well as to identify those associations in achieving development based on gender all through the building process of capital during the period (2001-2014).

In order to achieve the purpose of the study, a descriptive analytical method was used, it's considered the best approaches to deal with these situation. In the standard analytical method, econometric model will be build EViews7 program and adopting the ordinal logistic regression method, depend on a time series of the role of the Civil Society in building social capital in the Gaza Strip, and to find the relationship between the different variables to get the best data results and logical analysis.

The study found that social capital contributes significantly to the attention Community Cooperative dimension and involve communal groups in determining priorities and implementation follow up which form a crucial factor in the success of the institution programs and maximizes its achievements. Correspondingly, social, economic and demographic characteristics are determined of objected poor households in economic empowerment in an attempt to fully understand the needs of the target group and link it to effectively designed combat poverty programs.

The study sets number of recommendations including, involvement of social capital as a prerequisite in the strategies and plans of governmental institutions and non-governmental organizations, and finding the most appropriate mechanism to use social capital and to strengthen its role, as well as the formation of a synchronizing frame involving the public sector, private sector and civil society organizations to take advantage of accumulated and varied and work to develop plans experiences to gain profits of social capital in the State of Palestine, over and above supporting and promoting activities directed to converting societies to friendly atmosphere for women, where relations are built on the base of equality and equivalent opportunity to create an enabling social capital.

الفصل الأول

الإطــار العـــام للدارســة

مقدمة

1.الاطار البحثي للدارسة

1.1.1 مشكلة الدراسة

1.1.2 أهداف الدراسة

1.1.3 أهمية الدراسة

1.1.4. فرضيات الدراسة

1.1.5 منهجية الدراسة

1.2 الدراسات السابقة

1.2.1 الدراسات المحلية

1.2.2 الدراسات العربية

1.2.3 الدراسات الأجنبية

1.2.4 التعقيب على الدراسات السابقة

مقدمــة:

تعتبر الجمعيات الأهلية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني الإطار الذي يستوعب الأفراد، بما يسهم في زيادة ثقتهم المجتمعية وبما يقود إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي في صورته الإيجابية.

ولقد لعب المجتمع دوراً هاماً في التأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية،والاجتماعية للمجتمع المدني لأكثر من عقدين، فطوال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أنصب الحديث وكثرت الدراسات والبحوث على الأدوار السابق الإشارة لها، ومن هنا ظهرت دراسات تؤكد على أهمية دراسة الدور القيمي، والثقافي للمجتمع المدني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة في تكوين وبناء رأس المال الاجتماعي، ومن المعروف أن جميع الجماعات تقوم بتوليد رأس المال الاجتماعي وحتى إذا أخذنا باعتبار الاستدامة الاقتصادية فإن التنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط وإنما تحتاج أيضا هي بدورها إلى الأنواع الأخرى من رأس المال التي تخلق وتحفز وتحافظ على البيئة المطلوبة للتنمية، وقد أثبت التاريخ التنموي بشكل لا يقبل للشكَ أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف الأخرى من رأس المال– بما فيها رأس المال الاجتماعي.

وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على المجتمع عبر قنوات مختلفة جوهرها العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على المجتمع المدني، ويتضح هذا خصوصاً عند ملاحظة أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تمثل أداة للجذب أو الطرد الاجتماعي، والتحدي هنا تحديد المعايير التي يتولد تحتها رأس المال الاجتماعي الايجابي، واستغلالها لتقوية قدرة المجتمعات على الاستمرار والنجاح.

وبذلك حاء البحث ليؤكد على أهمية دور الجمعيات الأهلية في فلسطين(وبالتحديد في قطاع غزة وبالتركيز على الحالة التطبيقية–اتحاد لجان العمل الزراعي) في بناء رأس المال الاجتماعي الذي يتجسد الذي من شأنه المساهمة في عملية التنمية المجتمعية.

ومما سبق تحاول الدراسة اختبار العلاقة بين الجمعيات الأهلية ورأس المال الاجتماعي في اطار ما تدعمه الأدبيات ومعرفة مدى انطباقها على حالة الدراسة وتعميم نتائجها على الجمعيات الأهلية الأخرى في قطاع غزة والتي تتشابه في مجالات عملها.

الإطار البحثي للدراسة

1.1.1. مشكلة الدراسة:

من خلال التعريفات التي تُظهر الاهتمام بالسلوك الجماعي وليس السلوك الفردي، فإذا كان الفكر الاقتصادي التقليدي في نطاق النموذج النيوكلاسيكي(Neoclassical Paradigm) معنياً بالسلوك الفردي، كعامل، ومستهلك، ومدخر، ومستثمر، يهدف إلى تعظيم منفعته الفردية،وتنظر لمصلحة المجموعة على أنها مجموعة مصالح الأفراد، فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي معني بسلوك المجموعة كوحدة مستقلة لها مصلحة خاصة بها تتماشى معها مصلحة الفرد، وتزامن هذا مع بداية الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في عملية التنمية، وذلك بهدف وضع سياسات تنموية من أسفل تعتمد على مشاركة المستهدفين منها.

ولقد جاء التركيز على رأس المال الاجتماعي نظراً لأهمية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها كل فرد في حياته، والتي تزداد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للقدرة على تلبية احتياجات جميع الفئات المجتمعية، التي تجعل الجمعيات الأهلية تأخذ على عاتقها تقليل هذه الفجوة الحاصلة بين ما تقدمه وما يجب أن تقدمه المؤسسات الرسمية.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

"ما هو دور جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين"؟

1.1.2. أهداف الدراسة:

إن وجود مجتمع مدني والذي تعتبر الجمعيات الأهلية جزء مهم وفعال- يعمل على بناء رأس المال الاجتماعي يعتبر أمراً هاماً لدى الحكومات لأنه يساهم في تكوين كادر بشري هاماً لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية، من هنا تهدف الدراسة إلى:

1. تقديم مراجعة شاملة للأدبيات الخاصة بدور الجمعيات الأهلية في تكوين رأس المال الاجتماعي.
2. تحليل وقياس أثر الجمعيات الأهلية في فلسطين ودورها في بناء رأس المال الاجتماعي.
3. معرفة مدى تطبيق الجمعيات الأهلية لمعايير الشفافية والنزاهة في بناء رأس المال الاجتماعي والاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة لها بعدالة.
4. معرفة تأثير الجمعيات الأهلية في فلسطين(وبالتركيز على الحالة التطبيقية للدراسة) على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي من خلال المشاريع التنموية التي تقدمها ومدى تنوع هذه الجمعيات وخدماتها التي تقدم للفئات المستفيدة للتخفيف من ظاهرة الفقر.
5. معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المبنية على النوع الاجتماعي عند عملية بناء رأس المال الاجتماعي.

6. بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تقييم دور الجمعية الأهلية(دراسة الحالة) في التمكين الاقتصادي، تطوير رأس المال البشري، وكذلك حجم التمويل الذي يؤثر في ذلك، والنزاهة في استهداف الفئات المستفيدة، يمكن من خلاله تقييم دور اتحاد لجان العمل الزراعي في بناء رأس المال الاجتماعي.

7. تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة.

1.1.3. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوعاً على جانب كبير من الأهمية في المجتمع الفلسطيني وهي قدرة الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي، والذي يعتبر أحد المفاهيم الهامة في مجال العلوم الاجتماعية لارتباطه بالعديد من القضايا الاجتماعية الأخرى، كقضيتي التنمية والديمقراطية وما زاد من أهميته في الفترة الأخيرة اهتمام الهيئات والمؤسسات الدولية بدراسة إمكانية استخدامه في طرح استراتيجيات تنموية بديلة تعتمد على المشاركة المجتمعية، ويمكن تقسيم الاهمية كالتالي:

أولا: الأهمية النظرية

1. يضيف الإطار التطبيقي له مع استعراض للشق النظري التعرف على أدوار الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي بقطاع غزة.
2. يتعرض البحث لأهم المفاهيم الخاصة برأس المال الاجتماعي.

ثانيا: الأهمية العملية

1. يوضح البحث أهم المقاييس التي يتم الاعتماد عليها في قياس رأس المال الاجتماعي بنزاهة وشفافية.
2. يزود البحث المهتمين بالدراسات المتعلقة بالجمعيات الأهلية بالمعلومات والمؤشرات التي تخدم كلاً في مجاله
3. النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث من شأنها أن تساعد القائمين على رسم السياسات والخطط التي تنعكس على تحسين الأداء المستقبلي.
4. إلقاء الضوء على أهمية استخدام رأس المال الاجتماعي في وضع برامج تنموية بالشكل الذي تطرحه الأدبيات الغربية، وبما يتلاءم مع خصوصية وظروف المجتمع الفلسطيني.

1.1.4. فرضيات الدراسة:

بناءاً على ما تقدم من خلال صياغة مشكلة الدراسة حول الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة، يمكن صياغة فرضية الدراسة الرئيسة على النحو التالي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في دور جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي ممثلاُ بالمتغيرات المستقلة التالية،(حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي، حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري، عدد مشاريع للتمكين الاقتصادي، عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري، أعداد المستفيدين من مشاريع للتمكين الاقتصادي، أعداد المستفيدين من مشاريع رأس المال البشري التنمية المبنية على النوع الاجتماعي) في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين.

1.1.5. متغيرات الدراسة:

تم استخدام عدد من المتغيرات والتي لها تأثير على بناء رأس المال الاجتماعي في الجمعيات الأهلية، وهذه المتغيرات عبارة عن متغيرات منها ما هو رقمي ومنها ما وهمي تم تحويله بما يتلاءم مع التحليل على البرنامج الإحصائي(EViews7)، وتم تفصيل المتغيرات كالتالي:

أولاً: المتغير التابع: رأس المال الاجتماعي "متغير وهمي"

تم قياسه من خلال معرفة قدرة الجمعية على تعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية والوطنية

ثانياُ: المتغيرات المستقلة وهي:

1. حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي (X1) "متغير كمي"
2. حجم التمويل الموجهة لتطوير رأس المال البشري (X2) "متغير كمي"
3. عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي(X3) "متغير كمي"
4. عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري (X4) "متغير كمي"
5. عدد مشاريع التمكين الاقتصادي (X5) "متغير كمي"
6. عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري (X_6) "متغير كمي"
7. التنمية المبنية على النوع الاجتماعي(الجنس)(X_7) "متغير وهمي"

النموذج القياسي:

يمكن صياغة دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي حسب النموذج التالي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7,) \ldots(1)$$

ويمكن صياغة العلاقة الدالية في شكل النموذج التالي:

$$Y_{t\,DUM} = B_0 + B1X_{t1} + B2X_{t2} + B3X_{t3} + B4X_{t4} + B5X_{t5} + B6X_{t6} + B7_{tDUM} + E_t \ldots(2)$$

ويمكن تعريف المتغيرات في المعادلة على النحو التالي:

Y_t: رأس المال الاجتماعي ويقاس من خلال التنوع في الخدمات التنموية المقدمة

X_{t1}: حجم التمويل الموجهة للتمكين الاقتصادي

X_{t2}: حجم التمويل الموجهة تطوير رأس المال البشري

X_{t3}: عدد مشاريع التمكين الاقتصادي

X_{t4}: عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري

X_{t5}: عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي

X_{t6}: عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري

X_7DUM: المتغيّر الوهمي (النوع الاجتماعي).

E_t: الخطأ العشوائي.

B_0: المعامل الثابت.

it: الفترة الزمنية (2001–2014).

1.1.6 منهجية الدراسة:

ولتحقيق أغراض الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر من أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لدراسة بناء رأس المال الاجتماعي في الجمعيات الأهلية، وايجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على أفضل النتائج والتحليلات المنطقية، وسيتم استخدام برنامج Eviews7 للتحليل الاحصائي.

1.1.7 مجتمع الدراسة:

تركز الدراسة على الجمعيات الأهلية العاملة بقطاع غزة في إطار دراسة دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي، حيث يبلغ عددها(786).

عينة الدراسة:-

ستقوم الدراسة بالتركيز على جمعية أهلية داخل قطاع غزة كدراسة حالة وهي اتحاد لجان العمل الزراعي بقطاع غزة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي – قطاع غزة

الحدود الزمنية:2001–2014

1.1.8 مصادر البيانات، في جمع البيانات تم الاعتماد على:

أولاً: المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثانياً: المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، تم جمع البيانات الأولية من السجلات الادارية والمالية جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة[1].

1.2. الدارسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة مكون هام من مكونات الدراسة العلمية، حيث لا يمكن لأي دراسة أن تحقق أهدافها بدون الاستناد إلى الخبرات والمعارف السابقة التي من شأنها أن تفيد الباحثة وتثري معارفها عبر اطلاعها إلى ما توصل إليه الباحثين من نتائج في ضوء هذه الدراسة، وقد تمّ تقسيم الدارسات الى دارسات محلية وعربية وأجنبية، حيث بلغ عدد الدارسات المحلية "9" دارسات، وبلغت الدارسات العربية حوالي "6" دارسة، في حين بلغ عدد الدارسات الأجنبية "4" دراسات، وتجدر الاشارة الى أنّه جرى عرض الدارسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث الى الأقدم وذلك على النحو التالي:

1.2.1. الدراسات الفلسطينية

نصر، (2011):"المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير سياسات للنهوض بدور مؤسسات وشبكات الشباب الفعلية منها والافتراضية في خلق رأس مال اجتماعي تمكيني، أي تطوير الثقة بالنفس والمجموعة، المؤسسة، وتطوير القيم والسلوكيات الايجابية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والعمل التطوعي. **استخدم الباحث** الأسلوب الكمي الممثل في البحث الميداني. **وقد توصلت الدراسة** لنتائج عدة منها، تمكين الشباب في كافة المجالات الشخصية والمهنية بالتركيز على البعد الجغرافي لهم، المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة في الثقة والتضامن، بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى، كذلك يتأثر أداء المؤسسات الشبابية بالإطار المجتمعي العام الذي تعمل فيه(القرية، المخيم أو الحي)، وبتقاطعاته

[1]. تم تنفيذ عدة مقابلات لتوفير البيانات الادارية و المالية مع المدير المالي والاداري للجمعية

الثقافية والاجتماعية، ويتأثر أيضاً بالظروف العامة القائمة على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتأثر أداء المؤسسة الشبابية بعوامل ذاتية تتعلق بالبنية الإدارية للمؤسسة وآليات العمل والمتابعة القائمة فيها.

أبو قرع،(2011):"رأس المال الاجتماعي والصحة العامة في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والصحة العامة في المجتمع الفلسطيني، وإدراك أهمية رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري في زيادة كفاءة العمل المجتمعي،وتحسين القدرة على انجاز البرامج الصحية و نجاحها في الوصول للأهداف المنشودة. و**استخدم الباحث** أسلوب المقابلات المركزة، والمتخصصة مع الخبراء والمختصين والعاملين ببرامج الصحية وكذلك بالإضافة إلى مختصين في العمل المجتمعي. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن رأس المال الاجتماعي يسهم بشكل كبير في التأثير على الصحة المجتمعية العامة، الاهتمام بالبعد المجتمعي والتعاوني و اشراك الفعاليات المجتمعية في تحديد الأولويات و متابعة تنفيذ البرامج الصحية يشكل عاملاً حاسماً في نجاح تلك البرامج و تعظيم منجزاتها.

لوقا،(2011):"رأس المال الاجتماعي والفساد في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى البحث في اشكالية العلاقة بين مكونات رأس المال الاجتماعي والفساد الواقع في الواقع الفلسطيني،وتحديد طرق توظيف رأس المال الاجتماعي في مكافحة الفساد، **استخدم الباحثين** التحليل التجريبي لأداة جمع المعلومات. و**توصلت الدراسة**، إلى أن غالبية المواطنين يرون أن محاربة الفساد أمر مهم للغاية يجب محاربته، يميل الأفراد العاملون في القطاع العام إلى تبرير التهرب من الضرائب بشكل أقل من العاملين في القطاع الخاص، يشير أرس المال الاجتماعي إلى ميل الناس ذوي القيم والعادات المشتركة إلى التعاون فيما بينهم لتعزيز المشاركة المدنية، وتؤدي زيادة المشاركة المدنية إلى تقليل الغش والخداع والسلوك الانتهازي، وتؤدي إلى زيادة الاحساس بالعدالة وبالتالي إلى خفض مستويات الفساد.

هلال، وآخرون(2010):"المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"

هدفت الدراسة الخروج بتوصيات ومقترحات تؤشر إلى القضايا التي تحتاج الي اهتمام تفصيلي ومناقشة جادة للتدابير التي من الضروري اتخاذها كي تسهم في تأهيل المدرسة للقيام بدورها في تفعيل مجتمعها المحلي وفي التفاعل المتواصل معهم. **استخدم الباحث** بناء مؤشر مركب من خلال صيغة وتوزيع الاستبيان كأداة لجمع المعلومات. و**توصلت الدراسة** لنتائج وهي هناك فجوة واسعة بين النصوص الموجهة لعمل مجالس أولياء الأمور داخل المدارس وواقعها الفعلي فالنص يتطلب تفعيل مشاركة المجتمع المحلي

في ادارة العملية التعليمية و متابعتها وبالتالي في تفعيل دور المدرسة في مجال تكوين الرأسمال الاجتماعي التمكيني، تؤثر بنية المؤسسات القائمة في القرى والمدن على نوعية علاقاتها مع المدرسة، حيث تم التأكيد على أن المؤسسات العامة موضع تزاحم وتنافس من التنظيمات السياسية، والتزاحم السياسي فرض نفسه على الموقف الاداري، وأينما تزاحمت التنظيمات السياسية فإنها تولد ضرراً، التحديات القائمة والمتمثلة في نقص التمويل، واعتماده على التمويل الخارجي، والانقسام السياسي الحاد، استمرار الاحتلال الاستيطاني، الشرذمة الجغرافية، وبعض التحولات في القيم المجتمعية تضع عراقيل وعقبات ضخمة أمام فرص التعليم والارشاد إلى قيم التحرر والعدالة والتكافل الاجتماعي.

كافاتوريا، وآخرون(2009):"دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة للتركيز على البحث في كيفية انطباق مفهوم رأس المال الاجتماعي على الأراضي الفلسطينية، وإلى تعريف الأبعاد المختلفة التي يتبلور فيها رأس المال الاجتماعي وبعدي رأس المال الاجتماعي هما(رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري)[3]. **توصلت الدراسة** إلى نتيجة مفادها أن رأس المال التجسيري يساعد على مزيد من الثقافة المجتمعية المدنية والثقة المجتمعية، وكذلك التحليل لرأس المال الاجتماعي التجسيري والترابطي يدلل على أن الأراضي الفلسطينية تعاني من نقص في مخزون رأس المال التجسيري مقارنةً مع رأس المال الترابطي.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2008):"نتائج تقييم الاحتياجات للمستفيدين المحتملين من خلال برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة"

هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، والديمغرافية للأسرة الفقيرة المستهدفة في التمكين الاقتصادي في محاولة لفهم كامل لاحتياجات الفئة المستهدفة، وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية وقد تكونت عينة الدراسة من 350اسرة من أصل 1443أسرة مستهدفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. **وتوصلت الدراسة** إلى نتائج مفادها أن الأسر المستهدفة يمكن تصنيفها إلى6 مجموعات منفصلة حسب الخصائص الديمغرافية، والموارد المتوفرة لديها، وكل مجموعة لها احتياجات محددة، وكذلك من الصعوبات التي تواجه نمو المشاريع في الأراضي الفلسطينية هو تراكم الديون وعدم اشباع حاجات الأسر الأساسية بالإضافة إلى أن أفكار المشاريع تعتبر تقليدية ولا تعتمد على التحليل العلمي للسوق والمنافسين وضعف بيئة سوق العمل الفلسطينية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.

نصر، وآخرون (2007):"قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التركيز على قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. **وتوصلت الدراسة** إلى أن الكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي سوف تثير اهتمام متخذي القرار وصانعي السياسيات في فلسطين لما لها من دلالات هامة، إضافة إلى ذلك فإن الدراسة تثير الكثير من التساؤلات المنهجية والعملية، وبالتالي فهي تمثل نقطة انطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات المَعمقة التي انعكاسات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية

النقيب،(2006):"مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة"

هدفت الدراسة التركيز على التمييز بين مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي ينشأ نتيجة تفاعل الناس في جماعات أهلية غير رسمية، والبنى التحتية الاجتماعية التي تُعَرف على أنها المؤسسات والسياسات التي تعمل على تشجيع أنشطة الاستثمار، وتثبيط أنشطة الاستهلاك، كما تعمل على تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتثبيط الأنشطة الريعية.

خميس(2006):"دور المنظمات غير الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية–دراسة حالة منطقة جنوب الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة على التعرف على دور المنظمات غير الحكومية الاقراضية ودعمها للمشاريع الصغيرة، وأثره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين. **استخدمت الباحثة** المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وكان مجتمع الدراسة المقترضين في منطقة جنوب الضفة الغربية. **توصلت الباحثة** إلى أن هناك عدم رضا من المقترضين عن الضمانات والشروط المطلوبة من قبل المنظمات الاقراضية.

1.2.2 الدراسات العربية

الزيادات، وأخرون،(2015): "أثر رأس المال البشري في الاستيراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال البشري في الاستيراتيجية التنافسية وقد تَكَون مجتمع الدراسة من مشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الخدمات في العاصمة الأردنية(عمان). **استخدم فريق البحث** التحليل الوصفي والانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم توزيع 384استبانة على أصحاب هذه المشاريع. **توصلت الدراسة** إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية (معنوية)

لرأس المال البشري في الاستيراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق لأثر رأس المال البشري في الاستيراتيجية التنافسية تُعزي إلى حجم المشروع[2].

المولي(2014):"رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل"

هدفت الدراسة على تقييم دور رأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء، وتحليل محددات اللجوء إلى رأس المال الاجتماعي وتقييم علاقته بالآليات الرسمية لإعادة التوزيع البديلة أو المكملة وتحديد أهم الفاعلين في هذا الصدد، وتحليل محددات الميل إلى المساهمة في دعم رأس المال الاجتماعي وتحديد عدد من الاجراءات المطلوبة لحفز هذا الدور في مصر. **واستخدمت الباحثة** منهجية التحليل المقارن، تحليل الانحدار اللوجستي لتقييم دور رأس المال الاجتماعي ومدى كونه آلية بديلة أو مكملة للآليات الحكومية **وتوصلت الدراسة** إلى أن الانتفاع برأس المال الاجتماعي يتوقف على تقييم الأسرة لوضعها، وليس على دخلها على النقيض من التحويلات الحكومية التي يعتمد الانتفاع بها على تحقيق شروط ترتبط بالدخل، كذلك إن أهم محددات رأس المال الاجتماعي هي على الترتيب الحالة العلمية والتقييم الذاتي للفقر، نوع رب الأسرة، عمره، مستواه التعليمي، وحالته الزواجية وما إذا كانت تعيش في الريف أو الحضر.

الثقفي(2013):"قيم الشباب الموهوب وعلاقتها برأس المال الاجتماعي: دراسة تطبيقية على الشباب الموهوب بجامعة الملك عبد العزيز –السعودية"

هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة القيم التي يتبناها الشباب ومساهمته في بناء رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى أبعاد العلاقة بين قيم الشباب الموهوب ورأس المال الاجتماعي، **استخدمت الباحثة** الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات. **توصلت الدراسة** إلى أن هناك توافر في قيمة العقلانية لدى الشباب الموهوب، حيث تتوافر القدرة على الاختيار العقلاني وترتيب البدائل المتاحة بما هو أفضل وكذلك تنوع في الوحدات والمؤسسات التي يشارك الشباب بعضويتها وأنشطتها المتنوعة، وإدراك الشباب الموهوب لبرامج تنمية المجتمع.

---

2 (مجلة جامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الاول،ص123–يناير2015)أثر رأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أحمد،(2013):"رأس المال الاجتماعي وتنمية المشاركة السياسية للشباب من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية"

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي لدى الممارس العام للخدمة الاجتماعية، والتعرف على متغيرات رأس المال الاجتماعي المستهدفة لتحقيق تنمية المشاركة السياسية للشباب، وكذلك التوصل لتصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتلك المشاركة. **استخدم الباحث** في هذه الدراسة المنهج المختلط(الكمي والكيفي)، حيث اعتمد الباحث على طريقة المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين العاملين بمراكز الشباب. و**توصلت الدراسة** إلى نتائج منها، عدم وعي بأهمية دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق تنمية للمشاركة السياسية لدى الشباب من جانب الممارسين المهنيين نظراً لحداثة رأس المال الاجتماعي، كذلك هناك قصور بمراكز الشباب حول عدم تنمية الوعي بالمشاركة السياسية وتعلم أساليب الديمقراطية.

عبد الحميد،(2012):"دور منظمات المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي–دراسة حالة الجمعيات الأهلية"

هدفت الدراسة لمحاولة التأصيل النظري لأحد المفاهيم الجديدة المستخدمة في العلوم الاجتماعية، معرفة العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في المجتمع. **استخدمت الباحثة** دراسة الحالة من خلال دراسة الجمعيات الأهلية استعانت خلالها بثلاث أدوات وهي أدوات التحليل الكيفي لثلاث جمعيات أهلية استهدفتها من خلال المقابلة المعمقة، الملاحظة البسيطة، الملاحظة بالمشاركة. **توصلت الدراسة** إلى نتائج عدة، غياب المشاركة الحقيقية داخل الجمعيات بسبب القيود القانونية والادارية التي تفرضها الدولة على عمل الجمعيات الأهلية، نقص الوعي لدى العاملين في الجمعيات الأهلية لطبيعة العمل التطوعي وأهدافه كونهم يعملون بأجر، غياب التفاعل بين الجمعية والمجتمع المستفيد، لا يوجد شكل أو نمط محدد لرأس المال الاجتماعي، وأخيراً تتعدد مصادر رأس المال الاجتماعي في المجتمع وأكثرها تأثيراً هي التي يتم تكوينها عن طريق الروابط الاجتماعية غير الرسمية.

الزغل(2011):"التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية رأس المال الاجتماعي: دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية بالمناطق العشوائية"

هدفت الدراسة إلى رصد متغيرات رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية، ورصد واقع نوعية حياة الأسرة الريفية، تحديد أكثر متغيرات رأس المال الاجتماعي تحسيناً لنوعية حياة الأسرة الريفية، محاولة التوصل إلى مجموعة من الآليات المقدمة لتنمية رأس المال الاجتماعي بالقرية المصرية بما يحسن توعية

حياة الأسر الريفية. **استخدم الباحث** الاسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على منهج دراسة الحالة(قرية بشبيش). **توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج منها، مستوى الثقة في الأفراد كأحد متغيرات رأس المال الاجتماعي بالقرية المصرية، مستوى الثقة في مؤسسات المجتمع، مستوى القيم الاجتماعية، مستوى المشاركة السياسية، كما يحددها المبحوثين "متوسط" وهي بالترتيب التنازلي وفقاً لقيم الوسط الحسابي، أما مستوى التماسك والتضامن الاجتماعي كما يحدده المبحوثين "مرتفع" وهي بالترتيب التنازلي وفقاً لقيمة الوسط الحسابي، أما مستوى الجانب الصحي، مستوى الجانب الاجتماعي، مستوى الجانب الترويحي والثقافي للبعد الموضوعي كما يحده المبحوثين فهو "منخفض".

1.2.3 الدراسات الأجنبية

Maureen Taylor,(2011):Evolving Network Roles in International Aid Efforts: Evidence from Croatia's ,Post War Transition

هدفت الدراسة إلى معرفة الأدوار المتطورة في شبكة جهود المساعدات الدولية التي تساعد في بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال دراسة الطبيعة المتغيرة للعلاقات بين المنظمة المانحة مع الجمعيات التطوعية في كرواتيا في الفترة من 1999 إلى 2002. **استخدم الباحث** الأسلوب التحليلي الوصفي لشبكة العلاقات المتطورة. **وتوصلت الدراسة** إلى ضرورة توفر آليات يتم خلالها تغير في دور الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية ، وسائل الإعلام وشبكة العلاقات المتطورة لتعزيز رأس المال الاجتماعي ولتطوير التحولات لتعظيم نتائج علاقاتهم التواصلية.

Wang, Graddy ,(2008),Volunteering ,and Charitable Giving، Social Capital

هدفت الدراسة لاكتشاف تأثير رأس المال الاجتماعي في الجمعيات من خلال قياس الثقة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، في الجمعيات العلمانية والمتدينة في الولايات المتحدة. **استخدم الباحثان** المسح الميداني كأداة لجمع المعلومات من خلال استهداف 2000 جمعية عاملة في الولايات المتحدة. و**توصلت الدراسة** إلى أن هناك معايير مختلفة لقياس التأثير وتعتمد على(الثقة المجتمعية، بناء الشبكات الاجتماعية، تزايد الارتباط المجتمعي في المؤسسات عينة الدراسة، الأنشطة الطوعية لرأس المال البشري، أنشطة الجمعيات المختلفة)كمؤشر ايجابي على أداء المنظمات.

Mathew Morris(2002): Social capital and poverty in India

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي على الفقر، ومعرفة إذا ما كان رأس المال الاجتماعي له مردود اقتصادي أم لا. **استخدم الباحث** التحليل الوصفي حيث تم بناء نموذج اقتصادي قياسي من الفقر الذي لا يجسد الآثار رأس المال المادي والبشري، وكان رأس المال الاجتماعي معامل محدد للفقر. **وتوصلت الدراسة** إلى أن رأس المال الاجتماعي له مردود اقتصادي وخاصة في مشروعات التنمية المحلية، وأنه وسيلة من أجل الحماية الاجتماعية، ذلك أن الهبات الخارجية أو التمويل الخارجي الموجه لرأس المال الاجتماعي لم يؤثر على مقدرة الدولة في الحد من الفقر.

Nan Lin(2002):Social Capital: A Theory of Social Structure and Action (Structural Analysis in the Social Sciences)

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية رأس المال الاجتماعي في الروابط الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، و مدى الوصول للموارد من خلال مثل هذه الاتصالات والعلاقات، جنباً إلى جنب مع رأس المال البشري، لتحقيق أهداف الأفراد والفئات الاجتماعية والمنظمات والمجتمعات. **توصلت الدراسة** إلى أن رأس المال الاجتماعي يبين وبقوة التركيز على" الذي يتطلب على أن تعرفه- الأفراد والمنظمات"، وكذلك "ما تعرفه للاستفادة منه" حتى يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يحدث فرقاً في الحياة والمجتمع.

Putnam Robert(2002) : social capital and civic community

هدفت الدراسة إلى معرفة السبب في انخفاض مؤشرات الديمقراطية في الولايات المتحدة المتمثلة في التصويت للانتخابات، العضوية في التنظيمات المدنية وتكوين تنظيمات مدنية. **توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج هامة منها، أن السبب في ذلك يرجع إلى تراجع معدلات الثقة المجتمعية والتي جوهرها رأس المال الاجتماعي، الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة والتي جعلت الفرد منغلقاً على ذاته، وأقل احتياجاً للآخرين، وأقل رغبة في المشاركة في شؤون الآخرين وفقدان روح الجماعة.

1.2.4 التعليق على الدراسات السابقة

أ- يُلاحظ من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية حول هذا المفهوم، تأكيد الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، ووجود علاقة وثيقة بين الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الاجتماعي في دعم قيم الديمقراطية، وجوهرها الثقة المجتمعية والتي تساهم بشكل أساسي في توجيه المواطنين نحو المشاركة الايجابية الفاعلة التي تعزز قيم النزاهة والشفافية في الحصول الموارد المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحقيق

التنمية من خلال المشاركة الشعبية، وبالتالي مدى مساهمته في عملية التنمية المستدامة من خلال ادارجه ضمن الخطط الوطنية للتنمية.

ب- تتشابه الكثير من الدراسات في معايير قياس تأثير رأس المال الاجتماعي وتعتمد على:

- ❖ الثقة المجتمعية وبناء شبكات الاجتماعية وتزايد الارتباط المجتمعي في المؤسسات
- ❖ الأنشطة الطوعية لرأس المال البشري وأنشطة الجمعيات المختلفة كمؤشر ايجابي على أداء المنظمات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى

- تعتبر هذه الدراسة هي من الدراسات القليلة التي تُركز على دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية و تعتمد على التمكين الاقتصادي، تطوير رأس المال البشري، قياس المشاركة القائمة على النوع الاجتماعي، والتمويل المقدم للجمعية كمؤشرات قياس لرأس المال الاجتماعي.
- استخدمت الدراسات السابقة بعض من مصادر المعلومات التي تمثلت في الاستبيان والمقابلات وهذه الدراسة تم عمل نموذج قياسي لبعض متغيرات تمكننا من دراسة رأس المال الاجتماعي ومدى اهتمام الجمعيات الأهلية على بناءه ضمن استراتيجياتها وبرامجها ومشاريعها المختلفة وتحسين تدخلاتها التنموية.
- الفجوة البحثية في تناول موضوعات رأس المال الاجتماعي وتقييم مدى استخدامه في الجمعيات الأهلية في دولة فلسطين.

الفصل الثاني

رأس المال الاجتماعي

مقدمة

2.1. نشأة المفهوم وتطوره

2.1.1 نشأة وتطور مفهوم رأس المال الاجتماعي

2.1.2 رأس المال الاجتماعي وصور رأس المال الأخرى

2.1.3 أشكال أو مظاهر رأس المال الاجتماعي

2.2 خصائص رأس المال الاجتماعي ومؤشرات قياسه

2.2.1 مصادر وخصائص رأس المال الاجتماعي

2.2.2 أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي

أولاً: أبعاد رأس المال الاجتماعي ومؤشرات القياس

ثانياً: اشكالية دراسة رأس المال الاجتماعي

أ. اشكالية التعريف

ب. اشكالية القياس

2.2.3 اتجاهات دراسة وتقييم رأس المال الاجتماعي.

مُقَدّمة :

لقد أدرك الإنسان أن التنمية الحقيقية هي التي تبدأ بتنمية الإنسان لنفسه ولا تستديم هذه التنمية إلا أن تكون تنمية شاملة وعادلة.

بعد عقود طويلة من الزمن اعتقد فيها أن تطوره وارتقاء حياته مرهون فقط بالأمور المادية، وبما يستطيع تراكمه من أموال وثروات، جعله يغتر بما حققه، فأصبحت عقيدته أنه يمكن النمو بلا حدود، وأن فهمه المادي لرأس المال هو سر ما يحققه في وجوده.

فالتنمية الشاملة والمستدامة هي التي فرضت على الإنسان، أن يعدل من فهمه لرأس المال، ففي عقله رأسمال، وفي روحه رأسمال، وفي نفسه رأسمال، وفي علاقاته مع الآخرين رأسمال، وفي بيئته الطبيعية رأسمال، وحتى في أحلامه وخيالاته رأسمال، وهو ما أطلق عليه مجموعة من علماء الاجتماع "رأس المال الاجتماعي Social Capital".

وفي اطار ذلك سيتمّ التطرُّق خلال المبحث الأول من هذا الفصل الى نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوره، تعريف رأس المال الاجتماعي والتعرف على صوره الأخرى المختلفة وأشكاله ومظاهره المختلفة، أمّا في المبحث الثاني سيتمّ البحث في مصادر وخصائص رأس المال الاجتماعي، أبعاده ومؤشرات قياسه، والاشكاليات المرتبطة بالتعريف والقياس لرأس المال الاجتماعي والذي من عرض اتجاهات الدراسة وتقييم رأس المال الاجتماعي.

2.1. نشأة المفهوم وتطوره

2.1.1 نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوره

يشير بعض الباحثين إلى أن الجذور الأولى للمصطلح تعود إلى كتابات المفكر الفرنسي "أليكسيس دي توكفيل(1859 – 1805) A. De Tocqueville وخاصة كتابه عن الديمقراطية في الولايات المتحدة Democracy In Americaالذي صدر في القرن التاسع عشر، ففي هذا الكتاب أرجع توكفيل تطور الديموقراطية في الولايات المتحدة إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة(رمضان،2012)، والحقيقة أن هذه القيم تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي يتناول المعاصرون من خلاله هذا المفهوم، وقد اعتمد عدد كبير من العلماء على هذه الفكرة عند دراسة رأس المال الاجتماعي، وبخاصة دارسي المفهوم ممن ينتمون إلى حقل العلوم السياسية(إنجي عبد الحميد 16:2009).

فعندما زار توكفيل الولايات المتحدة عام 1830 أوضح أن ميل الأمريكيين نحو المشاركة المدنية هو المفتاح لفهم قدرتهم غير المسبوقة في جعل الديموقراطية تعمل، فالأمريكيون من مختلف الأعمار والمراكز الاجتماعية يشكلون مؤسسات مدنية، فلا ينخرطون فقط في المؤسسات التجارية والصناعية، وإنما في آلاف من المؤسسات الأخرى الدينية والأخلاقية، الجادة وغير الجادة، الكبيرة جدا والصغيرة، الواسعة والمحدودة، فلا شيء من وجهة نظره يستحق مزيدا من الاهتمام أكثر من المؤسسات الفكرية والأخلاقية في الولايات المتحدة(Putnam 1995:65) .

وبذلك ظهر مصطلح رأس المال الاجتماعي في ثمانينات القرن الماضي وذلك من خلال التساؤل المحير بين العلماء والمختصين والمخططين في المجال، فمهما بلغت مهارة وعبقرية أفراد المجتمع، فلن يقوم بالتنمية إذا لم يمتلك الأفراد نظاماً للعمل الجماعي يتسم بالفعالية والكفاءة، فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل(الفرد)،ومن ناحية أخرى تنمية التفاعل(الجماعة)(جامع، 2010، ص 334).

في بداية السبعينات من القرن الماضي عرف الاقتصاديين رأس المال الاجتماعي بشكل مادي على أساس أنه أصول رأسمالية، لذلك عرفوه بأنه "مجموع كل أشكال رأس المال (الطبيعية، الاقتصادية، البشرية والمادية)، وقد سماه ابن خلدون في القرن الرابع عشر بأنه "العمران الاجتماعي"، أما توكفيلد سماه "النشاط التفاعلي" ودوكايم فقد سماه" الثقافة الاجتماعية"(الدوري وصالح، 2009،ص314).

وقد ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع رأس المال الاجتماعي كميدان جديد للدراسة الأمر الذي أدى لدراسة المعاني المختلفة لرأس المال الاجتماعي على أساس أن النظرية الأساسية لرأس المال الاجتماعي لابد أن تراعي (المعاني وآخرون، 2011،ص270):

1-الاهتمام بتعريف محدد لرأس المال الاجتماعي

2-وجود مستوى للتحليل الوظيفي لرأس المال الاجتماعي

3-وجود معايير جودة لاستخدام رأس المال الاجتماعي.

حديثاً يكمن مفهوم رأس المال الاجتماعي في مدى فعالية العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع ومعايير التبادلية بين الأفراد والجماعات التي يمكن أن تسهل عملية الإنتاج، أما الاتجاه السائد لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية فيؤكد على أن رأس المال الاجتماعي هو العلاقة المشتركة أو التعاونية في الجماعات البشرية، ويؤكد ايبوتز على أن "رأس المال الاجتماعي يعتمد على المشاركة في العلاقات الرسمية مع الآخرين والانتماء لشبكات العلاقات الاجتماعية والمجتمع المحلي الذي ينمو نتيجة المشاركة في الأنشطة"(جامع، 2010،ص334).

ويشير توماس إلى أن رأس المال الاجتماعي "ليس مثل رؤوس الأموال المالية والطبيعية حيث لا تنطبق عليه فكرة العوائد المتناقصة، فهو يزداد مع الاستعمال ولا يتناقص"، ويرى توماس إلى أنه "قدرة المجتمع المحلي على العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن إنتاج أنواع رأس المال الأخرى أو تحسين نوعية الحياة"(Thomas,1996,P23).

وقد وضع بوردو تعريفاً لرأس المال الاجتماعي على أنه "تجميع للموارد الحقيقية أو المحتملة التي ترتبط بامتلاك شبكة متينة لكثير أو قليل من العلاقات المؤسسية الاجتماعية نتيجة للعضوية في الجماعة"- ويرى أنه يتطلب أكثر من شبكة الروابط، فلا بد من تحويل العلاقات الطارئة كمكان العمل مثلاً إلى علاقات تكون ضرورية وتقتضي التزامات معينة(Bourdieu,1993,P248).

ويكمن مفهوم رأس المال الاجتماعي عند جيمس كولمان في "كيفية استطاعة البنيان الاجتماعي لجماعة ما أن يؤدى أو يعمل كمورد للأفراد في تلك الجماعة".

ورأى أن رأس المال الاجتماعي يتضمن مركبين هامين هما:

1-اتحاد موضوعي غير ذاتي بين الأفراد حيث لابد من وجود أو بناء شبكة جماعية غير ذاتية تربط الأفراد.

2-النوع الذاتي أو الشخصي من الصلات، وهي الصلات التبادلية ذات الثقة بين الأفراد، وقام كولمان بعمل قياس إجرائي لرأس المال الاجتماعي من خلال ستة عوامل هي:

- -حضور الآباء في المنزل
- التوافق بين الآباء والأبناء
- حجم الأسرة
- توقع الأم لتعليم الأبناء

- تنظيم وإدارة العائلة
- المواظبة على تواصل المؤسسات الدينية(Coleman,1993,P530)

أما بوتنام اعتمد على أن رأس المال الاجتماعي هو "إمكانية اكتساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة اتصال بعضهم بالآخر مع إمكانية استخدام تلك الموارد لإنتاج سلع معينة، وهو يدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت ظروف مناسبة ويمكن أن يزداد مع الاستخدام ويتناقص مع قلة الاستخدام"(Putnam,1993, 42).

ويعرف "فوكوياما" رأس المال بأنه "قدرة الناس على العمل سوياً لتحقيق أهداف وأغراض مشتركة للجماعات والمنظمات"، وقارن فوكوياما بين عدد من الدول المتشابهة ثقافياً في محاولة شرح أسباب النجاح في التقدم الاقتصادي لبعض الدول، واستخدم مصطلح الولاء كمرادف لرأس المال الاجتماعي مما يرفع من درجة استجابة الأفراد للعمل والعمالة المتعادلة تنشط الاقتصاد وتدعم الرفاه الاقتصادي(Fukuyama,1995,P15).

كما ويمكن تعريفه بأنه "الشبكات الاجتماعية، الثقة والقيم التي يمكن أن تحسن كفاءة عمل المجتمعات عن طريق خفض تكاليف المعاملات وتسهيل الاجراءات الجماعية وخفض السلوك الانتهازي"(Grootaert,2001)، ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الفساد بأنه" إساءة استخدام السلطة بهدف تحقيق مصلحة خاصة"(Seldadyo and Haan,2006)، حيث أن وجود الفساد يتطلب درجة معينة من الثقة والاخلاص بين الجهات المشاركة فيه، وبناءاً على ذلك فإن النظرة الايجابية لرأس المال الاجتماعي ودوره في الحد من مظاهر الاتكالية والانتهازية يساهم بصورة غير مباشرة في انتشار الفساد(Warren,2001).

وفي هذا السياق تشير الملاحظات التجريبية أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على المجتمع عبر قنوات مختلفة منها الاقتصاد والحوكمة، وأن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على المجتمع المدني، ويتضح هذا خصوصاً عند ملاحظة أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تمثل أداة للجذب أو الطرد الاجتماعي، والتحدي هنا تحديد الشروط التي يتولد تحتها رأس المال الاجتماعي الايجابي، واستغلالها لتقوية قدرة المجتمعات على الاستمرار والنجاح(Putnam,1993,19).

ويعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة من المعايير والشبكات تمكن من العمل الجماعي وهو معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تسهل عملية التقييم والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة وتحسين فعالية المجتمع بواسطة تسهيل الأعمال المنسقة"(الدوري وصالح، 2009،ص314).

كما قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تعريفاً لرأس المال الاجتماعي بأنه الشبكات الاجتماعية، القيم والتفاهمات، والمعايير المشتركة التي تيسر التعاون بين الجماعات المختلفة وداخلها(نصر، وهلال:17-2007,18).

ثم جاءت كتابات "جيمس كولمان" James Coleman خلال الثمانيات عن رأس المال الاجتماعي في اطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي في اطار نظرية الاختيار الرشيد"Rational Choice" المعروفة لدي دراسي علم الاقتصاد-Coleman ,James 1988,P95 (120).

وبناءاً على ذلك تعرف الباحثة رأس المال الاجتماعي بأنه:

"هو انضمام الأفراد لشبكة العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية يستطيع من خلالها استثمار بعض الموارد الاجتماعية كالدعم الاجتماعي، المادي، المكانة الاجتماعية، لتحقيق منافع ومكاسب تؤدي بدورها خلق قيم ومفاهيم مشتركة بين أعضاء المجتمع".

مما سبق نلاحظ أن العنصر المشترك بين التعريفات السابقة هو العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع وشبكات التواصل الاجتماعي من منظمات وغيرها.

وعلى الرغم مما سبق إلا أن الكثير يعتبر كتابات "روبرت بوتنام" خلال حقبة التسعينات، هي السبب الرئيسي وراء الاهتمام الواسع برأس المال الاجتماعي وما اكتسبه هذا المفهوم من شهرة، مع العلم أن الأدبيات السياسية والاجتماعية لم تكن سوى عامل مساعد في التعريف بهذا المفهوم.

والعامل الرئيسي في ظهور هذا المفهوم يمثل في تغيرات وتحولات اجتماعية واسعة المدى شهدها العقدين الأخيرين خاصة في ظل ربط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى كالديمقراطية، والمجتمع المدني والحكم الرشيد، وبناءاً على ذلك كانت كتابات بوتنام انعكاس لتزايد الاهتمام بمثل هذه المفاهيم التي ارتبط بها رأس المال الاجتماعي والتي تلامسه من أكثر من جانب(Eastis,Carlam,M,,1998,p66-67).

2.1.2 . رأس المال الاجتماعي وصور رأس المال الأخرى

يختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال الأخرى، فيما يتعلق بالناتج المتحقق من استثماره، إذ يؤدي استثمار الفرد لما يمتلكه من رأس مال مادي أو بشري إلى تحقيق فائدة مباشرة، بينما يؤدي استثمار رأس المال الاجتماعي إلى تحقيق فائدة وليس فقط على مستوى الجماعة وإنما على مستوى المجتمع (Serageldin, Ismail and Grootart,1997,PP80-83).

طبق بوردو نفس النظرية لدراسة رأس المال الاجتماعي وأن ما يجمع صور رأس المال إنما هو الطابع الصراعي، ويرى أن مقدار المتوفر لدى الفرد من موارد يعتمد على حجم ونوع الروابط الاجتماعية التي يمتلكها، وهو ما يحدد فرصه للحصول على تلك الموارد.

وقد حدد عاملين لهما تأثيراً أساسياً في قدرة الفرد للحصول على المزايا المتوفرة هما:

- بنية العلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد
- المكانة التي يحتلها الفرد داخل هذه البنية.

إن استخدام بورديو لمفهوم رأس المال لا يقتصر فقط على البعد الاقتصادي "الكلاسيكي" وإنما يتجاوز ذلك الى أبعاد أخرى متنوعة فهناك عدة صور لرأس المال مثل رأس المال الثقافي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال الرمزي، وتعكس تلك الرؤية لرأس المال تفسيرا متعدد الأبعاد للظواهر الاجتماعية ، فهو يرى أن العالم الاجتماعي يمكن ادراكه كفضاء متعدد الأبعاد multi dimensional space يتشكل واقعياً من خلال الهيمنة على الأشكال المتنوعة لرأس المال(عبد الحميد، انجي،2012).

إن رأس المال الاقتصادي يرتبط مباشرة بالثروة ، أما الأشكال الأخرى لرأس المال فتمثل صورة من صور القوة في المجتمع (Ozturk 2005:147) .

في سياق توصيفه للأنواع المختلفة من رأس المال، يذكر "بورديو" أن هناك ثلاثة أنواع خلاف رأس المال الاقتصادي، الأول هو رأس المال الثقافي cultural capital الذي يتشكل مما يمنحه التعليم والتدريب من مهارات ومعرفة وامتيازات وتوقعات ومكانة اجتماعية، ولذا لم ينظر بورديو للمدارس والجامعات باعتبارها مواقع لتوزيع رأس المال الثقافي، بقدر ما رأي فيها مواقع لمنح شرعية لرأس المال الثقافي للطبقتين الوسطى والعليا(نصر وهلال:12:2007).

ويوجد رأس المال الثقافي في صور متعددة، فقد يكون مجموعة من القدرات والخصائص الدائمة Durable qualities المتمثلة Internalized داخل الفرد كالمعرفة والمهارات المختلفة، وقد يتمثل في السلع الثقافية كالكتب واللوحات الفنية، ويتمثل كذلك في الألقاب والشهادات العلمية(Hauberer,2011:37).

والشكل الثاني هو رأس المال الرمزي symbolic capital ويقصد به الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف Honor والهيبة Prestige والسمعة الطيبة renown والسيرة الحسنة reputation والتي يتم إدراكها وتقييمها من جانب أفراد المجتمع(عبد العظيم 63-2011:65)، ويعد رأس المال الرمزي مصدرا للسلطة، حيث يمنح صاحبه مكانة اجتماعية في الجماعة التي ينتمي إليها، و يصبح للشخص كلمة أو رأيا مسموعا، ويتوزع رأس المال الرمزي على رؤوس الأموال الأخرى(نصر وهلال:12:2007).

أما الشكل الثالث فهو رأس المال الاجتماعي وهو موضوع اهتمامنا في هذا السياق، فيعرفه بورديو بأنه كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة

على الفهم والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانضواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما يمنح كل عضو من أعضائها سنداًbacking من الثقة والأمان الجماعي(Bourdieu 1986:247).

ويرى "بورديو" أن رأس المال الاجتماعي يعد شكلاً مهماً من رأس المال يمتلكه أعضاء الشبكة الاجتماعية أو الجماعة.

ومن خلال الصلات بين الأعضاء يمكن أن يستخدم رأس المال الاجتماعي كنوع من الائتمان Credit،بهذا المعنى يعد رأس المال الاجتماعي دعما جمعياً يمنح الأعضاء شكلا ائتمانيا، ويتم المحافظة عليه وتعزيزه لفائدته عندما يستمر الأفراد في الاستثمار في العلاقات الاجتماعية(Lin 2003:22-23).

2.1.3 أشكال أو مظاهر رأس المال الاجتماعي

وتنحصر هذه المظاهر في ثلاثة مظاهر، وهي:

أ- الالتزامات والتوقعات Obligations and Expectations حيث يمثل هذان العنصران قسيمة الائتمان Credit Slip في العلاقات الاجتماعية، فإذا فعل الشخص (أ) شيئا ما للشخص (ب) ويثق أنه سيرد بمثله في المستقبل، فهذا يمثل توقعا من (أ) والتزاما من (ب) وإذا حصل (أ) على عدد كبير من قسائم الائتمان تلك من الأشخاص الذين تربطه بهم علاقات، فقياسا على رأس المال النقدي تشكل كيانا كبيرا من الرصيد الاجتماعي.

ب- إمكانية الحصول على المعلومات Information Potential أحد أهم مظاهر رأس المال الاجتماعي إمكانية الوصول للمعلومات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية؛ لأن المعلومات مهمة في وضع أساس الفعل الاجتماعي، بيد أن اكتساب المعلومات عملية مكلفة، يستلزم الحد الأدنى منها الانتباه الجيد، إن أحد أهم الوسائل في الحصول على المعلومات هو استخدام العلاقات الاجتماعية والتي يتم الاحتفاظ بها لأهداف أخرى.

ت- المعايير والجزاءات الفعالة Norms and effective sanctions يشكل وجود معايير فعالة شكلاً قوياً لرأس المال الاجتماعي، فالمعايير الفعالة التي تمنع الجريمة في المدينة يجعل المرأة تتحرك بحرية ليلاً، وكبار السن يتركون منازلهم بلا خوف، كما أن المعايير التي تدعم وتمنح المكافآت الفعالة للإنجاز المرتفع في المدرسة سييسر بشكل كبير أداء المدرسة لدورها.

إن المعايير التوجيهية التي تشكل صورة هامة لرأس المال الاجتماعي هي التي تجعل الفرد يتخلى عن مصالحه الخاصة لحساب مصلحة المجتمع، والمعايير من هذا النوع التي يتم ترسيخها بالدعم الاجتماعي

والمكانة والشرف وغيرها من المكافآت، هي رأس المال الاجتماعي الذي يبني الأمم الشابة، ويقوي الأسر ويجعل أعضائها يؤثرون مصالحها على مصالحهم، وييسر تطور الحركات الاجتماعية الناشئة المكونة من جماعة صغيرة من الأشخاص المتفانين والمتكاتفين، الذين يعملون من أجل الصالح العام(Coleman 1990 :306-311).

2.2 مصادر وخصائص رأس المال الاجتماعي ومؤشرات قياسه:

2.2.1 مصادر رأس المال الاجتماعي:

إن نجاح أي بناء اجتماعي في تكوين رصيد من رأس المال الاجتماعي يتوقف على قدرة هذا البناء على الاستفادة من شبكات الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم المتوفرة بين أعضائه، وتوسيع وتنمية هذه الروابط والعلاقات بما يمكن البناء الاجتماعي من تحقيق أهدافه.

وبذلك ثمة مصادر عدة تمتد من الجماعات الاجتماعية الأولية كالأسرة وجماعة الجيرة، لتشمل المؤسسات غير الرسمية بما فيها جمعيات تنمية المجتمع وجماعات المساعدة الذاتية، بل أن رأس المال الاجتماعي يتولد في المؤسسات الحكومية منها و غير الحكومية، بما في ذلك الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب(عمران،2006).

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن فوكوياما قام بتصنيف المجتمعات وفقاً لشكل الروابط الاجتماعية السائدة فيها إلى مجتمعات أسرية تكون فيها العائلة وصلات القربى بشكلها الأوسع كالقبيلة والعشيرة النواة الأساسية لأي تفاعلات اجتماعية.

وحسب ما جاء في الدارسة البحثية التي قامت بها الدكتورة شادية عمران والتي قدمت في مؤتمر" المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، جامعة عين شمس،2006", تتخلص هذه المصادر في نوعين هما:

أ. علاقات وشبكات يقيمها الأفراد مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام.

ب. منظومة قيم تأتي على رأسها قيم الثقة، والشفافية وتحمل الآخر والرغبة في التعاون والعقلانية(عمران،2006).

وقد قدم مشروع البنك الدولي لدراسة رأس المال الاجتماعي في البلدان النامية-والمعرفة برأس المال الاجتماعي من أجل التنمية Social Capital For Development-رصداً لمصادر رأس المال الاجتماعي، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي.(Grootaert,t1998):

أ. **الأسرة:**

تلعب الأسرة دوراً في توفير الآليات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية-خصوصاً في اطار الأسرة الممتدة Extended Family -للمساعدة

والتعاون داخلها بما يجعلها بمثابة شبكة للضمان الاجتماعي تقدم الخدمات والمساعدات لأعضائها في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية.

ب. الروابط الاثنية أو الدينية:

اعتبر الباحثون الرابطة الاثنية أحد مصادر رأس المال الاجتماعي، إذ تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد وتساهم في تشكيل وعيهم وأفكارهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وهي بذلك تساهم في ربط مجموعة من الأفراد معاً، و من ثم ربطهم أو عزلهم عن المجتمع المحيط، كما تستطيع أن تحشد للموارد وتعبئها لخدمة أهداف محددة، وتساهم الروابط الاثنية أيضاً في اتاحة المزيد من الفرص أمام أعضائها لتحقيق أهداف مشتركة.

ت. المجتمع المدني:

يُعد المجتمع المدني أحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك في بعض المجتمعات–خاصة المتقدمة منها– والتي تتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها، وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية(Foley,1997).

ث. القطاع العام:

يشمل القطاع العام المؤسسات التابعة لإشراف الدولة واداراتها حيث تقوم، إذ تستطيع هذه المؤسسات– من خلال اداراتها للعلاقة بين موظفيها–بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في المجتمعات التي انضوت في السابق تحت راية المعسكر الشرقي.

وثمة مصادر أخرى لرأس المال الاجتماعي غير تلك التي تم ذكرها آنفاً ومنها:

جماعات الجيرة، وجماعات الأصدقاء، وغيرها، وتتساوى هذه المصادر في أهميتها، وما يميز إحداها عن الآخر هو السياق التي تعمل فيه، ففي بعض المجتمعات يكون لمؤسسات الدولة، والمجتمع المدني أهمية كبيرة في تكوين رأس المال الاجتماعي(Serageldin,1997)، وهذا ينطبق على نظم الحكم الديمقراطية التي يتمتع فيها المجتمع المدني بقوة حقيقية في التأثير على عملية صنع القرار، إذ تتمتع الجمعيات غير الرسمية بقوة ونفوذ كبيرين، لأنها الأكثر قدرة على استيعاب الأفراد، وهي بذلك تساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي.

2.2.2 خصائص رأس المال الاجتماعي

الخصائص المميزة لمفهوم رأس المال الاجتماعي منها على سبيل المثال:

أ- يعد رأس المال الاجتماعي إذا ما أحسن استثماره بمثابة مصدراً من مصادر تحقيق الأهداف المجتمعية، مثله مثل رؤوس الأموال المختلفة، هذا إلى جانب التأكيد على أن أرصدة رأس المال الاجتماعي ليست ملكية خاصة لفرد أو جماعة أو مؤسسة، فعلى سبيل المثال أن سمعة شخص ما بأنه جدير بالثقة ويتحلى بمنظومة قيمية ايجابية تفيد الآخر مثلما تفيده، لأنها تمكنهما من المشاركة معا في تعاون متبادل يعود بالنفع عليهما.

ب- يعتمد رأس المال الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية التي توجد بين أفراد المجتمع، والتي تقوم على التعاون، والتساند، والثقة المتبادلة بينهم فى إطار من منظومة قيمية ايجابية (ar.wikipedia.or)

ت- يعد رأس المال الاجتماعي مكملاً للصور الأخرى من رأس المال، وليس بديلاً لها.

ث- يعد رأس المال الاجتماعي علامة بارزة من علامات التقدم، أو التخلف في أية أمة، حيث من المستحيل أن تتم التنمية المستدامة بدون وجود رأس مال اجتماعي منتج، ومبدع.

ج- رأس المال الاجتماعي له أهمية كبرى في مجالات متعددة، منها على سبيل المثال:

- التنمية المستدامة في المجتمع تعليمياً، اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، وثقافياً.
- يؤدي إلى تماسك المجتمع ومنعه من الانهيار، ويدعم الانتماء إليه.
- بناء، وتفعيل ثقافة المجتمع المدني، وثقافة التطوع في المجتمع.
- تفعيل المشاركة الاجتماعية، والسياسية في المجتمع من خلال بناء اجتماعي ديمقراطي.
- يعد رأس المال الاجتماعي معياراً من معايير قياس السعادة لدى الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالتوافق النفسي، والاجتماعي، ويدعم احساسهم بالرفاهية لما في ممارسات القيم الايجابية، والثقة، والتعاون الإنساني من وقع نفسى يسبب حال السعادة(www.hic-mena.org)

2.3 أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي واتجاهات دراسته

أولاً: أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي

يعتبر رأس المال الاجتماعي أحد الأبعاد الأساسية التي تشكل التماسك الاجتماعي للمجتمع، لتغطية موضوعات كثيرة ومتنوعة، مثل نوعية وكثافة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات، والمشاعر المتبادلة والالتزام والصدق والثقة في ضوء قيم ومعايير مشتركة، والشعور بالانتماء، وهي عناصر أساسية في التماسك الاجتماعي الداخلي للمجتمع.

ومن هنا تبدأ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وبين التنمية حيث أن هناك افتراض بأن التنمية بها شروط اجتماعية، وهي بحاجة إلى فاعلية على درجة عالية من الثقة والشفافية، وهي بحاجة إلى مجموعة من القيم والمعايير الحداثية، وبحاجة أن يدرك الفاعلون الأفراد وجود بعضهم البعض وأن يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية لتحقيق أهدافهم والعيش سوياً من أجل هدف واحد(عمران،2006).

بذل العلماء عدة محاولات لقياس رأس المال الاجتماعي، وذلك استناداً للجهود الفكرية لمنظري هذا المفهوم، فعلى سبيل المثال حددت كريستيان جروتيرت Christiaan Grootaert وزملاؤها بعد مراجعتهم للتراث المتعلق برأس المال الاجتماعي ستة مؤشرات يستخدمها الباحثون لقياس رأس المال الاجتماعي وهي(Grootaert et.al. 2004:5):

1) 1.العضوية في الجماعات والشبكات groups and networks : يركز هذا المؤشر على درجة وطبيعة مشاركة الأفراد في مختلف أنواع المنظمات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية، ومدى الإسهام الذي يقدمه الفرد لها ومدى استفادته منها، بالإضافة إلى تنوع العضوية في الجماعات، وكيفية اختيار قياداتها، وكيف يتغير ارتباط الفرد بها عبر الزمن.

2. الثقة والتضامن Trust and Solidarity يقيس هذا المؤشر درجة الثقة بين الجيران ومانحي الخدمات، والغرباء وكيف تتغير الثقة بين هؤلاء عبر الزمن.

3. الفعل الجمعي والتعاون Collective actions and Cooperation يكشف هذا المؤشر عن مدى عمل أفراد المجتمع مع الآخرين في المجتمع المحلي في مشروعات مشتركة، وفي مدى استجابتهم عند وقوع أزمة ما، ويتناول كذلك النتائج المترتبة على انتهاك Violating التوقعات الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية.

4. المعلومات والتواصل Information and Communication إن الوصول للمعلومات يعد أمراً في غاية الأهمية فيما يتعلق بمساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة، ومن خلال هذا المؤشر يتم التعرف على كيفية وصول الناس للمعلومات فيما يتعلق بظروف السوق والخدمات العامة وكيفية التواصل مع فيما بينهم.

5. التماسك الاجتماعي والاندماج S. Cohesion and Inclusion ليست المجتمعات المحلية كيانات منعزلة ساكنة، وإنما تتسم بالأحرى بالعديد من الاختلافات التي قد تؤدي للصراع، ويحاول هذا المؤشر تحديد درجة وطبيعة تلك الاختلافات، وآليات إدارتها، وإي الجماعات يتم اقصاؤها، كما يكشف عن صور التفاعل الاجتماعي الموجودة.

6. التمكين والسلوك السياسي Empowerment and Political action يتناول هذا المؤشر مدى تمتع الأفراد بالرفاهية وإحساسهم بالسعادة والفاعلية الشخصية Personal Efficacy والقدرة على التأثير في الأحداث السياسية المحلية والخارجية.

وقد قام البنك الدولي في تصميم أداة تقييم رأس المال الاجتماعي وتم تحديد أربعة أبعاد لقياسه وهي في الجدول التالي[3]:

جدول (2.1)أبعاد رأس المال الاجتماعي

المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	- **عضوية الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية** - **درجة الانخراط في القضايا المحلية والوطنية** - **العلاقات مع زملاء العمل** - **المشاركة السياسية (التصويت والمعارضة والأنشطة السياسية الأخرى)** - **عدد المؤسسات في المنطقة وأعضاؤها وخصائصها**
الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	- **تكرار الاتصالات مع الأقارب (خارج الأسرة) والأصدقاء في فلسطين وفي الخارج** - **تكرار زيارة الجيران ودعوتهم للزيارة** - **المشاركة في نشاط العشيرة (أو الحمولة)** - **إمكانية الاعتماد على الأخرين في حالات الطوارئ** - **العلاقة مع الأخرين / التسامح عند التباين (الاختلاف)**
الثقة	- **الثقة بالأخرين (العشيرة ، الجيران ، زملاء العمل ، رجال الدين ، رجال السياسة)** - **الثقة بالمؤسسات (الحكومية ، الدينية ، السياسية ، الصحافية ، القضاء ، ... إلخ)**
التوجهات والقيم المشتركة	- **العمل التطوعي** - **الأعمال الخيرية** - **الأهداف المشتركة** - **القيم المشتركة** - **النظرة المستقبلية**

[3] هذه المنهجية استخدمت في أداة تقييم رأس المال الاجتماعي(Social Capital Assessment Tool)(SCAT)التي قام البنك الدولي بتطويرها، وتم اختيارها واستخدامها في أكثر من 26دراسة عن 16 دولة حول العالم. انظر Krishna and Shardar,1999

وقدمت "ساندرا فرانك" نماذج متعددة لقياس رأس المال الاجتماعي بعد قراءتها لعدد من التجارب في هذا السياق:(Frank 2005: 42-43)

النموذج الأول يقيس رأس المال الاجتماعي وفق أربع مؤشرات هي: المشاركة الاجتماعية (الانخراط في الجماعات والأنشطة الاجتماعية) والدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، والشبكات الاجتماعية (الأصدقاء – الأقارب – الزملاء) والمشاركة المدنية والسياسية (الانشغال بقضايا المجتمع المدني، ممارسة العمل التطوعي، التصويت في الانتخابات بمستوياتها المختلفة.

النموذج الثاني يحدد سبعة مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي، وهي: الثقة، والتبادلية، والإحساس بالفاعلية sense of efficacy والتعاون، وقبول التنوع، والتسامح، والمشاركة الاجتماعية، والمشاركة السياسية.

أما **النموذج الثالث** فيركز بشكل أساسي على الشبكات الاجتماعية، فيحدد عمق رأس المال الاجتماعي بحجم الشبكة، وكثافتها، وتنوعها، واستمرار التواصل بين أعضاء الشبكة وقوته، والتقارب المكاني بين أعضاء الشبكة، ودور الشبكة في الاستفادة من الموارد المتاحة، التكامل داخل الشبكة، ثم المعايير الاجتماعية والقيم التي تحكم أعضاء الشبكة.

يتضح من النماذج السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي أن عمق العلاقات الاجتماعية كما تتضح في الشبكات الاجتماعية المختلفة، والمشاركة المدنية والثقة، والمشاركة السياسية، والقيم والمعايير الاجتماعية تمثل العناصر الأكثر بروزاً في قياس مفهوم رأس المال الاجتماعي.

2.2.3. اشكالية دراسة رأس المال الاجتماعي

أ- اشكالية التعريف

ب- اشكالية القياس

ت- اتجاهات دراسة وتقييم رأس المال الاجتماعي

هناك عدة إشكاليات لدراسة رأس المال الاجتماعي منها ما هو مرتبط بالتعريف والآخر مرتبط بالقياس أو التطبيق وكل هذه الإشكاليات مرتبطة بأمرين هما(جامع، 2010،ص341):

1. طبيعة المفهوم باعتباره أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتسم بالغموض والتعقيد عند ربطها لظواهر، وكذلك تتقاطع وتتداخل.
2. طبيعة المفهوم من حيث عموميته وتعدد تعريفاته

ويمكن إجمال الإشكاليات في:

أ: إشكالية التعريف:

تعدد التعريفات والمدارس لدراسة رأس المال الاجتماعي وكانت نشأته في سياق اجتماعي وثقافي غربي ثم انتقل بعد ذلك إلى الدول النامية، ولكن لم يفكر الباحثون في الإشكالية إلا عندما تحولوا إلى الجانب التطبيقي لتظهر المشكلة في الفرق الواضح بين المفهوم الغربي عنه في الدول النامية.

وقد أدت هذه الإشكالية في طبيعة المفهوم غير المحددة والخصوصية الثقافية والاجتماعية إلى صعوبة تعريف محدد وواضح.

ب: إشكالية القياس

وهي أكثر تعقيداً حيث أولاها الباحثين اهتمام كبير، ويعود ذلك لان أهمية أي ظاهرة لا تعود لمجرد رصدها ودراستها نظرياً وإنما لإمكانية قياسها والتعرف على مكوناتها واقعياً، كذلك إمكانية إيجاد تطبيقات عملية يمكن الاستفادة منها في صنع القرار وبرامج التنمية.

وتحدث فوكوياما إلى أمرين،

الأمر الأول، ما قدمه بوتنام من خلال حصر عدد التنظيمات المدنية وحجم العضوية مع ربطها بالمؤشرات السياسية

الأمر الثاني، إجراء مسوح شاملة لتغطية القيم الاجتماعية كالثقة والتضامن الاجتماعي، لذا طرح فوكوياما3محددات اعتبرها أهم ما يقيس رأس المال الاجتماعي وهي(المعاني وآخرون، 2011،ص 279):

1. درجة التجانس داخل الجماعة واستخدام العضوية لمؤشر قياسيه.
2. محيط الثقة في جماعة اجتماعية كنتيجة مباشرة للعمل والتعاون بين أعضائها.
3. العوامل الخارجية مع غيرها من الجماعات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة ضمن دور فعال يحدده ثلاث أدوار: مراقب، مساعد ومعوق

ومن هنا انقسمت الدراسات التي اهتمت بالتركيز على الدراسة التطبيقية في دراسة رأس المال الاجتماعي، حول ماهية المفهوم بين من يؤكد سهولة قياسه من خلال مكوناته، ومن يشكك في وجوده ويعتبره مجرد امتداد لظاهرة اجتماعية سياسية، الأمر الذي أدى على الاعتقاد بعدم وجوده وخاصة في المجال الاقتصادي.

ولقياس رأس المال الاجتماعي بشكل دقيق تم تحديد مجموعة من الإجراءات التي يجب القيام بها لوضع مؤشرات لقياسه وهي:

1. تحديد مجتمع الدراسة وخصائصه الديمغرافية
2. تبني تعريف إجرائي واضح لرأس المال الاجتماعي مما يضمن سهولة القياس

ج. اتجاهات وتقييم رأس المال الاجتماعي

أولاً: اتجاهات رأس المال الاجتماعي

تعددت اتجاهات رأس المال الاجتماعي وتشابكت وتعارضت مما أدى إلى وضع أصبح فيه المفهوم واسع جداً وعام، وهنا سيتم دراسة اتجاهين رئيسين صنفتهما المكتبة العربية في دراساتها وهي(جامع، 2010،ص341):

أ- المدرسة الفرنسية: والتي من أشهر علمائها وله الفضل في اكتشافها Bourdieu

ب- المدرسة الانجلو أمريكية: والتي من أشهر علمائها وله الفضل في اكتشافها Putnam

أ. المدرسة الفرنسية:

اعتمدت على فرضية أساسية تتمثل في أن الجماعة الاجتماعية هي أساس حصول الفرد على أية مزايا اجتماعية أو اقتصادية، وانتماء الفرد لها هو سبيل للحصول على مجموعة من الموارد ومنه نجد أنه كلما كانت الجماعة ذات نفوذ وقوة كلما استطاع أفرادها الحصول على مكاسب مادية أو أدبية أكبر.

ويتجسد رأس المال الاجتماعي في مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية والمبادئ والقيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء هذه الجماعة.

مما سبق عرف بوردو رأس المال الاجتماعي "أنه مجموعة الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم والأعراف لدى أعضاء أية جماعة مرتبطة بالموارد المتاحة أو المتوقع توافرها مستقبلاً.

وأكد أن تلك الشبكات لا تعمل من تلقاء نفسها وإنما تخضع لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بوردو لم يهتم بدراسة المفهوم المجرد لرأس المال الاجتماعي وإنما بآليات تفاعله مع غيره من صور رأس المال.

ب.المدرسة الانجلو أمريكية

وهو الاتجاه المسيطر حيث تأثرت به دراسات عديدة وعلى رأسها دارسة البنك الدولي ويمكن تقسيم الاتجاه إلى قسمين رئيسين هما:

1. الاتجاه الوظيفي ويمثله جيمس كولمان
2. الاتجاه القيمي: ويمثله روبرت بوتنام وفوكاياما

1.الاتجاه الوظيفي

الذي يشير إلى أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد وظيفته هي خلق التواؤم بين الأفراد وفقاً لرغباتهم واحتياجاتهم.

ويتجسد رأس المال الاجتماعي في مجموعة من العناصر المنتجة الموجودة داخل الجماعة وقد تكون رسمية أو غير رسمية، مما يشير social إلى المدخلات التي تسهل عملية الإنتاج ومصطلح capital يشير للروابط والعلاقات الاجتماعية في إطار أي شبكة اجتماعية.

اختلف "جيمس كولمان" مع بوردو في أن رأس المال الاجتماعي على المورد الرئيسي للطبقات الفقيرة وليس في أنه لا يرتبط بطبقة أو فئة معينة كما ذكر بوردو.

ويعتبره كولمان أنه إنتاج لعدد من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، تتمثل في مفاضلة الأفراد بين مجموعة من البدائل ومقارنتها للتواصل على الأنسب لتحقيق أهدافه، وركز في دراسة الثقة الخاصة والتي تتكون بين أعضاء الجماعة نتيجة للتفاعل المباشر بينهم، كما لا يمكن الاستدلال على وجود رأس المال الاجتماعي إلا من خلال ما يؤديه من وظائف ولا يمكن تحديد ما إذا كان المجتمع يملك رصيد من رأس المال الاجتماعي بسبب عدم وضوح الأهداف التي يساهم في تحقيقها.

2. الاتجاه القيمي:

والذي تمثل في كتابات فوكاياما وبوتنام وعلى الرغم من أهمية القيم لديهم إلا أنهم لا ينكرون أهمية العناصر الأخرى والتي تسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، وعرف فوكوياما بأنه مجموعة من القيم والأعراف والمبادئ (جامع، 2010،ص346)،وصنف المجتمعات إلى ثلاثة أنماط هي:

1. مجتمعات تنعدم فيها الثقة بين الأفراد وبعضهم من جهة والدولة من جهة أخرى.
2. مجتمعات أبوية ويكون السبيل الوحيد لتكوين النزعة الاجتماعية هو العائلة.
3. مجتمعات ترتفع فيها الثقة المجتمعة مما يوجد نزعة قوية وعفوية نحو التواصل مع الآخرين.

ويرى فوكاياما أن كافة المجتمعات تقف على خط متواتر بين النموذجين الأول والأخير من حيث امتلاكها لرصيد مقبول من رأس المال الاجتماعي ودرجة تقدمها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإذا انتشرت الثقة بين العاملين لخفض التكاليف لممارسة أي نشاط اقتصادي.

نلاحظ بأن فوكاياما ركز على الصورة الايجابية لرأس المال الاجتماعي، ويتعامل مع الصورة السلبية للدلالة على عدم وجود رأس المال الاجتماعي، كما ركز على الشكل الرسمي للمؤسسات والتي يتكون في إطارها رأس المال الاجتماعي.

ولا يختلف ما طرحه بوتنام كثيراً عما قدمه فوكاياما فيما يتعلق بالبعد القيمي لدراسة رأس المال الاجتماعي فقد عرفه بأنه:" الخصائص التي تمتلكها التنظيمات الاجتماعية كالقيم والشبكات الاجتماعية والروابط التي تدفع الأفراد للعمل معاً"، وعلى عكس كولمان فهو لا يمثل متغير محايد فمدى ديمقراطية المجتمع ومستوى تقدمه اقتصادياً يعتمد على امتلاك المجتمع لشبكة عالية من التنظيمات (الدوري وصالح، 2009،ص318).

وصنف بوتنام رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال اجتماعي رابط ورأس مال اجتماعي خاص واعتمد على معيارين هما:

1. طبيعة الروابط التي تتكون في إطار القيم الأساسية المكونة له
2. الآثار الناجمة عن استخدام هذه القيم

فالنوع الأول يتكون من مجموعة خاصة من الأفراد كرابطة الدين أو العرق، ويرى أن هذا النوع قد يؤدي على وجود عدم الثقة بين أفراد الجماعة والمجتمع المحيط بهم وبالتالي حدوث عزلة وتفكك المجتمع.

أما النوع الثاني فيتكون في إطار جماعات اجتماعية قوية تتميز بالتشعب في علاقاتها فيكون انضمام الفرد لها طواعية ويمكن الانتقال من جماعة لأخرى وامتلاك عضوية لأكثر من جماعة.

ثانياً: تقييم رأس المال الاجتماعي

حتى وقت قريب كانت النظريات الاقتصادية الغربية التي تضع معايير تقدم وتخلف المجتمعات البشرية تتجاهل مجموعة القيم والأخلاق الحاكمة للسياق الاجتماعي الذي تجري فيه عملية التنمية الاقتصادية وكانت التنمية لها معايير مادية بحتة مثل متوسط الدخل الفردي، واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني.

غير أنه مع إضفاء البعد الإنساني على عملية التنمية، بدأ يظهر تنامي الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية الاقتصادية، خاصة أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات من رحم المجتمع المدني ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة خاصة في العالم الثالث مساعدتها، لا سيما مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلي(www.ssrcaw.org).

وفي هذا الإطار، ظهر مفهوم "رأس المال الاجتماعي" كمساعد مهم في عملية تنمية المجتمعات، ليقوي الثقة في عمليات ومؤسسات التبادل الاقتصادي ويزيد من كفاءتها وسرعتها، كما أنه يخلق علاقة قوية بين الدولة والمجتمع تسمح بخلق قنوات مؤسسية لمناقشة الأهداف والسياسات التنموية.

ويميل روبرت بوتنام "إلى صياغة رأس المال الاجتماعي كمُنتج "للمشاركة المدنية"، ومقياس اجتماعي لصحة التضامن المجتمعي، كما أنه نقل فكرة الرأس المال الاجتماعي من كونها من الموارد التي يمتلكها الأفراد إلى سمة من سمات التعاونيات الاجتماعية، مع التركيز على الثقة والأعراف كمنتجين للرأس المال الاجتماعي مع استبعاد الشبكات.

أعتبر مهيار عارفي أن التوافق الاجتماعي في الآراء هو مؤشر ايجابي يدل على الرأس المال الاجتماعي وهنا، التوافق يعني "مصلحة مشتركة"، واتفاق بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على العمل الجماع، وبالتالي يدل العمل الجماعي على زيادة في رأس المال الاجتماعي.

وأخيرا، غالبا ما يعتبر الرأس المال الاجتماعي معيار نجاح الديمقراطية والمشاركة السياسية.

واستخلاصاً مما سبق إن بعض المكونات والبنود المقترحة لمفهوم "رأس المال الاجتماعي" وهو مصطلح شامل لكل من مفهوم رأس المال الإنساني بفرعية الشخصي والاجتماعي، ومفهوم رأس المال المجتمعي الخاص بالمجتمع المحلي. ولا ضير من تطبيق المبدأ الطموحي "صوب عالياً تصب منخفضاً Aim high score low" في هذا المجال رغبة في الحركة الجوهرية النسبية للارتقاء بمفهوم رأس المال الاجتماعي عسى أن يلقى ذلك من ردود الأفعال لدى واضعي السياسات العربية ما يدفع بالتنمية البشرية والمجتمعية لمجتمعاتهم النامية إلى الأمام.

هذا الاختلاف على تعريف رأس المال الاجتماعي، وحتى الاختلاف في كيفية رؤية التعريف الذي قصده الكتّاب الثلاثة الذين ساهموا في تطوره، له انعكاساته أيضا على اختلافهم على الدور الذي من المفترض أن يقوم به رأس المال الاجتماعي، أي الجدل حول استخداماته.

يلاحظ أيضا أن الكتّاب يستخدمون رأس المال الاجتماعي في المجتمعات الصناعية ذات الأغلبية الحضرية غالبا بصورة مختلفة عن تلك التي يستخدمها الكتّاب في المجتمعات النامية، وهذا الاستخدام غالبا ما يختلف تبعا لاختلاف خصوصية كل من تلك المجتمعات واختلاف حاجتها.

الكتّاب في المجتمعات النامية، وعند معالجتهم لمفهوم رأس المال الاجتماعي غالبا ما يركزون على دوره في عملية التنمية، وربما يعود ذلك إلى حاجة تلك المجتمعات إلى أولوياتها. ومن هؤلاء عمر راشد الذي يرى أن "رأس المال الاجتماعي ظهر كمساعد مهم في عملية تنمية المجتمعات"(راشد،2004).

وفي اطار تقييم رأس المال الاجتماعي ومعرفة إن كان هناك عراقيل محلية و عالمية تبين من خلال دراسة "رأسمالنا الاجتماعي" حزيران، 24، إسلام أون لاين) (راشد،2004)

تبين أن تطبيقات رأس المال الاجتماعي التي أضحت منتشرة في دول العالم وخاصة المنطقة العربية تواجه عدة عراقيل، منها: الحملة العالمية على الجمعيات الخيرية، لا سيما وأنه تم ربط بعض هذه الجمعيات بتمويل الإرهاب.

كما استجابت بعض الحكومات العربية والإسلامية لهذه الحملة بإنكار الدور التنموي للجمعيات والمؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي، وطاردت تلك المؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى ذلك فقد تحولت بعض هذه الجمعيات إلى عمليات ارتزاق لدى نخب مثقفة قادت هذه الجمعيات من أجل مصالحها الخاصة وليس مصالح المجتمع.

ومن ضمن العراقيل أيضا قلة الوعي في المجتمعات العربية والإسلامية بأهمية العمل الجماعي وكذلك التطوعي؛ بسبب تقوقع الأفراد على أنفسهم وضعف مستواهم الاقتصادي، مما يجعله يرى في التطوع مرهقا اقتصاديّا له.

إن الاهتمام بالمكون القيمي والأخلاقي والديني لهو السبيل لتطوير رأسمالنا الاجتماعي الذي أصبح ساعداً مهمّاً من سواعد التنمية .

وإن عدم وجود تعريف واحد يتفق عليه جميع الكتّاب، وهذا الأمر له انعكاساته على تشويش علاقته عندما يتم ربطه بمفهوم المجتمع المدني. ولتعدد تعريفات رأس المال الاجتماعي اقترح بعض الكتّاب مثل كلباتروك وفولك (Kilpatrock. Fulk) أن يتم تعريف هذا المفهوم حسب استخداماته، حيث دعا كل من بورتيس ولاندولت (Portes & Landolt) إلى التمييز بين ماهية رأس المال الاجتماعي وبين استخداماته.

وأشار بورتيس إلى أن اللبس الحاصل فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي متعلق لكونه سببا ونتيجة. (Dudwick, 2002:56 & Kuehnast).

إذن، من خلال الاستعراض السريع لبعض التعريفات، نلحظ عدم وجود اتفاق بين الكتّاب حول تعريف رأس المال الاجتماعي. فتعريف هنيفان (Hanifan) لرأس المال الاجتماعي، حسبما أورده (Gupta) على سبيل المثال، يحصره بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية. فيما لا يقتصر رأس المال الاجتماعي حسبما يرى كل من رام كنان وستيفاني بودي وغينور يانسي (Ram Cnaan Stephanie Boddie. Gaynor Yancey) فقط على الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية، بل يشمل التعريف لديهم الشبكات العاملة، الرسمية وغير الرسمية في المجتمع.

كما نلحظ أن فوكوياما يرى أن المعايير التي يمكن أن تشكّل رأس المال الاجتماعي لا ينبغي حصرها فقط ضمن مجموعة من قاعدة التبادلية بين الأصدقاء، بل ينبغي أن تشمل حسب وجهة نظره صياغة معقدة ومفصلة للمذاهب مثل المسيحية.

لا يقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لعدم وجود اتفاق بين الكتّاب على تعريف موحد لمفهوم رأس المال الاجتماعي، بل لاحظنا كذلك أن هناك خلافا بينهم حول تفسيرهم لتعريفات الكتّاب الثلاثة للمفهوم الذين ساهموا في تطوره ورسم معالمه، وهم بيير بورديو وجيمس كولمان (Pierre Bourdieu. James Coleman) بالإضافة إلى بوتنام.

لعل الكتّاب الذي يرون أن دور رأس المال الاجتماعي يساعد في عملية تنمية المجتمعات يستندون في ذلك إلى البنك الدولي الذي خصص صفحة خاصة "لرأس المال الاجتماعي" على موقعه الالكتروني، ورؤيته لدور رأس المال الاجتماعي في تخفيض الفقر، وفي الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية". (World Bank, 2005).

ووجدت بعض الدراسات، من خلال الاختبارات العملية التي أجرتها على عدد من البلدان، أن رأس المال الاجتماعي له دور مهم في التنمية، ومن أوائل تلك الدراسات دراسة بعنوان: "دور رأس المال الاجتماعي في التنمية: تقييم تجريبي"، الذي أجرى دراسة عملية على عشر من الدول. وذلك بهدف التأكيد على ازدياد الأدلة المادية حول دور رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر.(Grootaert & Van Bastelaer 2002:2).

تجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الكتّاب غالبا ما يقرنون بين مفهوم رأس المال الاجتماعي مع مفهوم المجتمع المدني لا سيما عندما يتم استخدامه في التنمية الاقتصادية. فالكاتب ديفيد سكدمور (David Skidmore) على سبيل المثال يعتقد بأن المجتمع المدني عنصر ضروري من التنمية الاقتصادية الناجحة، يُتمّمُ الأدوار التي يلعبها كل من الدولة والسوق، وأن إحدى الطرق لاستكشاف آثار المجتمع المدني على الأداء الاقتصادي تكون بالاستناد إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي. (kidmore, 2000).

وبينما يركز الكتّاب في المجتمعات النامية على دور رأس المال الاجتماعي في التنمية لخصوصية مجتمعاتهم وحاجتها إلى التنمية، نجد أن هناك بعض الكتّاب في المجتمعات الصناعية ذات الأغلبية الحضرية يرون لرأس المال الاجتماعي استخدامات أخرى، ومن هؤلاء فوكوياما الذي يرى أن "رأس المال الاجتماعي ضروري للعمل الكفؤ في الاقتصاديات الحديثة، والشرط الضروري لديمقراطية تحررية مستقرة". (Fukuyama, 1999).

وهناك خلاف بين الكتّاب حول استخدامات رأس المال الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، يعتقد كل من توم شولر وستيفن بارون وجون فيلد (Tom Schuller. Stephen Baron. John Field) أن رأس المال الاجتماعي أثار شكوكا بسبب المدى الضخم للقضايا الاجتماعية التي استخدم فيها. (Schuller et. al., 2000:24).

بعد أن أوضحنا كيف ساهم عدم اتفاق الكتّاب على تعريف المفهومين في تشابك العلاقة بينهما وتشويشها، سنعمل الآن على توضيح لماذا ربط بوتنام مفهوم المجتمع المدني مع رأس المال الاجتماعي.

خصوصية المجتمعات الصناعية ذات الأغلبية الحضرية وحاجتها المختلفة عن حاجة المجتمعات النامية أدت إلى ظهور نوع جديد من الجدل حول المجتمع المدني وارتباطه بمفهوم رأس المال الاجتماعي (www.ssrcaw.org).

ورغم أن هذا النوع الجديد من الجدل لا زال يثار بشكل كبير بين الكتّاب والمفكرين في المجتمعات الصناعية ذات الأغلبية الحضرية بسبب ضعف الروابط الاجتماعية والأسرية، إلا أننا لا نلحظ مثله بين الكتّاب والمفكرين في المجتمعات النامية وبنفس الكثافة، ويندر ملاحظته بين المفكرين في المجتمعات العربية في الوقت الراهن، وحتى لو وجدنا مثل هذا النوع من الجدل في الدول النامية فنلاحظ أنه يرتبط مع التنمية تبعا لحاجة تلك الدول(أبو زاهر،2008).

الخلاصة

مما لا شك فيه أن بوتنام استطاع أن يترك بصمة واضحة على تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي عندما استخدم مفهوم المجتمع المدني.

فكثير من التعريفات التي تدور حول مفهوم رأس المال الاجتماعي وخاصة تلك التي استخدمها البنك الدولي مشتقة من أعماله. لكن استخدامه للمجتمع المدني من أجل إثبات صحة رؤيته حول رأس المال الاجتماعي أدت إلى زيادة الجدل حول مفهوم المجتمع المدني وزيادة فوضى معانيه، كما أدت إلى تشابك العلاقة بينه وبين مفهوم رأس المال الاجتماعي وتشويشها والخلط بينهما أحيانا لدى بعض الكتّاب.

يتضح مما سبق أن "كوليمان" قد سار على خطى "بورديو" من حيث تأكيده على كيفية استخدام الأفراد العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على منافع أفضل، وبالإضافة لذلك فقد اهتم بالطبيعة المجتمعية لرأس المال الاجتماعي بتركيزه على مفاهيم الثقة والمعايير والتبادلية والجزاءات

باعتبارها من صور رأس المال الاجتماعي– خلافا لبورديو الذي ركز بشكل أكبر على الطبيعة الفردية، وقد بدا الاتجاه الوظيفي واضحاً في تحليل كوليمان لرأس المال الاجتماعي.

واتضح لنا أنه يكاد أن يكون هناك فرق بين من يستخدمون مفهوم رأس المال الاجتماعي على أنه يكمن في الاتصالات الشخصية والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص، حيث أن أقارب الشخص، وأصدقاؤه، ورفاق العمل، وجيرانه، يمثلون مصادر معلومات وعوناً ودعماً حين يحتاج الشخص إلى شخص ما.

في الفصل التالي سيتم التركيز على نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عالمياً وإقليماً ومحلياً، والجمعيات الأهلية بقطاع غزة وعلاقة هذه الجمعيات برأس المال الاجتماعي في اطار متغيرات الدراسة، كذلك التركيز على دراسة الحالة من الدراسة هذه جمعية، "اتحاد لجان العمل الزراعي بقطاع غزة".

الفصل الثالث

الجمعيات الأهلية في قطاع غزة

مقدمة

3 .الجمعيات الأهلية وعلاقتها برأس المال الاجتماعي

3.1 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية

3.1.1 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عالمياً

3.1.2 نشأة و تطور الجمعيات الأهلية عربياً

3.1.3 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية محلياً

3.1.4 الجمعيات الأهلية الخصائص والأهمية

3.2 رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالجمعيات الأهلية

3.2.1 رأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية

3.2.2 رأس المال الاجتماعي والتمكين الاقتصادي

3.2.3 رأس المال الاجتماعي والنوع الاجتماعي

3.2.3 رأس المال الاجتماعي والتمويل الأجنبي

3.3. الحالة التطبيقية-جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

3.3.1 مبررات اختيار الحالة

3.3.1 لمحة تاريخية عن انشاء وتطوير جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

3.3.2اتحاد لجان العمل الزراعي، الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية

مقدمــة:

تعد الجمعيات الأهلية الفلسطينية أحد اعمدة المجتمع المدني، ركناً رئيساً من أركان الكيانية الفلسطينية، ومنظمة المقاومة والصمود الوطني للشعب الفلسطيني.

لقد لعبت الجمعيات الأهلية على مدار عقود من تاريخ نضال الشعب الفلسطيني دوراً مهماً وبارزاً في دعم صموده وثباته، وذلك منذ العهد العثماني مروراً بمراحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وصولاً لحصار غزة و الحروب الثلاثة التي شنتها اسرائيل على غزة.

لم يقتصر دور الجمعيات الأهلية على تقديم الخدمة والاغاثة فقط، بل تعدى ذلك إلى المشاركة في تعزيز العمل المجتمعي والانساني، وإلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال أفراد المجتمع وكافة هياكله.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تعزيز رأس المال الاجتماعي والتعرف على أوجه تركيزها باعتبارها حلقة تنموية مهمة في حياة الشعب الفلسطيني كافة من خلال تضييق الفجوة الحاصلة ما بين احتياجات الناس وامكانيات الحكومة في ظل تشديد الحصار وعرقلة سبل الحياة والآمال.

وسيتم خلال هذا المبحث تسليط الضوء بشكل موجز على ما أنجزته الجمعيات من إسهامات تنموية في مجال الرعاية الاجتماعية و غيرها من الوظائف التي كانت سائدة في ذلك الوقت وذلك لكي نستطيع التعرف على أهم سمات ومميزات الجمعيات الأهلية وما جاء بها من تدعيم العمل الجماعي نظراً لأهمية الدراسة التي نحن بصددها يستوجب لنا توضيح ذلك.

3.1 نشأة و تطور الجمعيات الأهلية

3.1.1 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عالمياً

"نشأت فكرة الجمعيات الأهلية منذ عدة قرون في دول الغرب الرأسمالي ذلك في إطار مفهوم الخير والإحسان وفي ضوء القيم الدينية وارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة غير أن هذا المضمون قد تطور واتسع استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول بحيث أصبحت لهذه المنظمات مضمون جديد ودور أكثر فاعلية في المجتمعات".

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه بدأت الجمعيات الاهلية التي تقدم المساعدات للفقراء فى الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر فى اوروبا ولقد تكونت معظم هذه الجمعيات تحت تأثير اغراض دينية واصلاحية وكان هدفها تعليم الفقراء اساليب الحياة السليمة وكذلك اثارة الوعى العام بالمشكلات الاجتماعية السائدة وقد قامت هذه الجمعيات الأهلية على أساس فكرة التطوع وامتزجت فيها الدوافع الدينية بالدوافع الانسانية فأن الهدف العام لهم رعاية أبناء الطائفة الدينية.(التاورغى،2012)

وإذا ركزنا على النشأة التاريخية لبعض الجمعيات الأهلية لوجدنا ارتباطها يشير نحو العمل الإنساني والإحسان والدين وظهور الجمعيات الأهلية منذ بدايتها، ونستعرض هنا نشأة وظهور بعض الجمعيات الاهلية في أوروبا.

أ. **نشأة الجمعيات الأهلية في إنجلترا:**

سبقّ لنا الذكر والإشارة على أن مهنة الخدمة الاجتماعية غير حديثة إلا أن أصولها وجذورها التاريخية تمتد عبر أجيال ساحقة أي أن الخدمة الاجتماعية كانت موجودة إلا أنها تكّاد تكون بصورة الرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي.

إن المجهودات التطوعية في إنجلترا كانت قائمة على مساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين وكانت تقدم عن طريق الكنيسة التي تمثل المؤسسة الأساسية والرسمية لتقديم المعونات للفقراء كما لها دوراً في إرساء وتقديم المساعدات التي كانت تقتصر على فئة أصحاب الحرف وأيضا كان لطبقة النبلاء والموسرين نصيب لتقدم المعونة للفقراء وإطعامهم وتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية عن طريق المستشفيات والعيادات(www.kingkhalid.org.sa).

نجد أن ملامح المعونة الطوعية في انجلترا كانت تهتم بالإنسان باعتباره بؤرة الاهتمام وكان للدافع الديني دور كبير وعظيم في إرساء دعائم الإحسان والتعاون والرحمة بين الناس.

وهذا يبدو واضحاً في رعاية الفقير والمريض والاهتمام بالأرامل والأيتام وتقديم الصدقات للمعوزين والمكفوفين والعجزة، بالإضافة إلي التعاليم الدينية التي نَادَى بها آنذاك رجال الدين في ترشيدهم نحو خطوات العمل الإنساني.(التاورغى،2012)

وترى الباحثة أن صورة العمل الأهلي في إنجلترا أخذت الطابع الإنساني الصرف وتطهير روح المتصدق والعمل الجاد في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشي.

نجد أن ملامح الرعاية الاجتماعية في إنجلترا بتقديم المساعدة لكافة الفقراء وتصنيفهم حسب قدراتهم ومستواهم الاجتماعي.

ب. نشأة الجمعيات الأهلية في فرنسا

ظهرت الجمعيات الأهلية عندما تم إنشاء ما يسمى بموائد الفقراء الذي قام به زائرون متطوعون والقضاة والحكام وكانت تفرض ضريبة على المواطنين لصالح الفقراء بالإضافة إلي المعونات الحكومية لتمويل الإحسان.(التاورغى،2012)

ت. نشأة الجمعيات الأهلية في أمريكا:

إن فكرة التنظيمات الاجتماعية والمساعدة التي كانت سائدة في أوروبا انتقلت إلي الولايات المتحدة الأمريكية، و يرجع سبب انتقالها إلي نشر ونجاح فكرة الجمعيات الأهلية.(التاورغى،2012)

"فنظام الرعاية الاجتماعية الذي نشئ ونمي في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن ينفصل عن مثيلاتها في إنجلترا فقد جاءت هذه النظم متأثرة في روحها وفي كثير من التفاصيل بالنظم الإنجليزية وليس معني ذلك أن الرعاية الاجتماعية في التقاليد الأمريكية كانت امتداداً للرعاية الاجتماعية الإنجليزية لأن هذه الرعاية إلي جانب تأثرها بالتراث الإنجليزي قد تأثرت في نفس الوقت بكثير من القوي والعوامل النابعة من طبيعة القارة الأمريكية ذاتها"(ar.wikipedia.org).

وهذا يعني أن الرعاية الاجتماعية التي كانت سائدة في أوروبا انتقلت إلي الولايات المتحدة الأمريكية ويرجع الفضل في نقلها إلى الجهود الطوعية ونجاح الفكرة التطوعية التي كانت قائمة آنذاك على العمل الإنساني الجاد.

بدأ النشاط الأهلي التطوعي في بداية الأمر يتفوق على النشاط الحكومي وهذا يرجع إلي إسهامات الجمعيات الخيرية في تدعيم العمل الخيري ونشره وسد العجز في النشاط الحكومي في نفس

الوقت وبعبارة أخرى نتج عن خلال التلاحم الذي أمتاز به القطاع الأهلي في ذلك الوقت في مجال الرعاية الاجتماعية وميادين العمل التطوعي(التاورغى،2012).

ومن خلال ذلك يمكن القول بأنّ ظهور بدايات تنظيم المجتمع كطريقة متعارف عليها من طرق الخدمة الاجتماعية.

وفي رأي الباحثة أن ظهور الجمعيات الأهلية في ذلك الوقت بأوروبا كان مميزاً في إنشاء وإبراز ملامح العمل الإنساني، والحيز الكبير في انتشار العمل الإنساني والقضاء على بعض الظواهر والأمراض والمشكلات الاجتماعية والنفسية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، وكذلك التركيز على نشر الوعي الخيري وهذا ساعد في إنجاح فكرة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

3.1.2 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية عربياً:

أ. نشأة الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية:

يعتبر النشاط الأهلي في مجال الرعاية الاجتماعية قديماً ومعاصراً لنشأة المجتمع المصري الحديث وقد عرف الإنسان بميله للتعاون مما دعا إلي مؤازرة جهود غيره من الأفراد لمواجهة المشكلات التي يتعرضون لها في محاولة إيجاد حل الكثير من المشاكل(dr– saud–a.com).

وهذا يعني أن فكرة الجمعيات الأهلية كانت في بداية الأمر عبارة عن الجهود التطوعية يقوم بها مجموعة من الناس تتوفّر فيهم شروط وصفات المتطوعين ويعتبر المصريين من الأوائل في إنشاء فكرة العمل التطوعي كما جاء في الحضارة المصرية الفرعونية قديماً، تم تطور عبر المراحل التاريخية إلا أنّه وصل في الوقت المعاصر في شكل الجمعيات الأهلية والمؤسسات والمنظمات الغير الحكومية(التاورغى،2012).

ب. المملكة العربية السعودية:

كان للملكة العربية السعودية باع كبير في دعم العمل الإنساني الخيري في كافة المجالات المتنوعة حتى وقتنا هذا ولعل هذا يبدو واضحاً منذ سنوات مضت(الغانم،2005).

حيث أن الجمعيات التي أنشئت بمدينة الرياض للرعاية والاهتمام بالأسرة، وتقديم الخدمات لها ورعاية أطفالها والعناية بالأمهات وتوعية المرأة السعودية نحو تنمية المجتمع ، كان من أهدافها المساعدة في رفع مستوى الأسرة السعودية وتوعية المرأة ورعاية الأمومة وتقديم المساعدات العينة والمالية، بالإضافة إلي القيام بزيارات ميدانية للأسرة بهدف إرشادهم وتوعيهم وتوجيهم ونشر الوعي الديني وتوفر مكتبة للجمعية

التي كانت من أهم إسهاماتها إقامة المحاضرات والندوات الدينية وتقديم الجهد التطوعي، وكذلك الاهتمام بخلق المواطنة الصالحة والرفع من المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ومساعدة الأطفال على التكيف الاجتماعي داخل المجتمع والتشجيع على تحقيق التبصير الاجتماعي لحل بعض المشكلات النفسية والاجتماعية(www.kingkhalid.org.sa).

ت. نشأة الجمعيات الأهلية في المغرب:

أما في المغرب فقد نشأت تنظيمات تلقائية ذات طابع ديني مثل "الزاوية التي كانت في الأصل مقابر للأولياء والصالحين، وكان الناس يتوافدون عليها لممارسة الطقوس الدينية والتقرب من الأولياء الصالحين، فكانت تسمى الزوايا، بالإضافة لذلك تقدم المساعدات الخيرية للمرضى والفقراء والمحتاجين والأرامل والأيتام، من الصندوق المخصص لعمل الخير والإحسان(محمد البكوري الحوار المتمدن، العدد: 4691 – 2015).

ث. **نشأة الجمعيات الأهلية في اليمن:**

كانت صور العمل التطوعي في اليمن قديماً قدم البشرية متأثرة بالدين والأعراف والعادات الاجتماعية والقبلية التي مثلت آنذاك الدور الجوهري في تقديم الخير والإحسان كحافز ودافع لكافة المحتاجين والمتضررين وتقديم لهم المساعدة والمعونة بتعاون الناس بعضهم البعض، بالإضافة إلى إقامة الأعمال الإنسانية والتي تعود بالنفع على الإنسان مثل بناء السدود والحواجز المياه وقنوات الري وصهاريج وحفظ المياه وإقامة المدرجات الزراعية وبناء المساجد.

وبعبارة أخرى فالعمل التطوعي في اليمن ظهر نتيجة عدة عوامل داخلية منها وخارجية التي تمثل في تأثير حضارة ثقافة الشعوب أخرى وخاصة الثقافة الغربية وعلى وجه الخصوص البريطانية منها بحكم وجود الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي سابقاً، أما العوامل الداخلية قد تتمثل في نشاط وعى من المثقفين والسياسيين واليمنيين المستنيرين ومبادرتهم في تأسيس عدد من منظمات وجمعيات أهلية تطوعية.(www.maonah.org).

ج. **نشأة الجمعيات الأهلية في موريتانيا:**

شهدت موريتانيا تقدماً ملحوظاً في الحركة التطوعية منذ بدايتها وحتى الآن وهذا التقدم النوعي يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع العربي الموريتاني وبمساره التاريخي، كما أن هنالك مجموعة عوامل التي لها تأثير واضح على توجيهات وأهداف ودور العمل التطوعي، بالإضافة إلى ذلك كانت للجمعيات الخيرية والتطوعية دور كبير في إبراز الحراك التطوعي.

وقد ظهرت منظمات دينية قامت بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية أما عن مساهمة المرأة في مجال التطوعي فكان لها النصيب ايضاً في المجال المشاركة التطوعية ومن خلال كفالة الايتام ومساعدة العجزة والفقراء وغيرها من التنظيمات الأخرى(www.amsme-dei.org)

ح. نشأة الجمعيات الأهلية في سوريا:

إن من أهم العوامل المحفزة على نشأة الجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية في سوريا، هي التعاليم والمبادئ المستمدة من الأديان السماوية والتوجيهات المنبثقة منها.

فالدين الإسلامي لعب دورٌ كبيرٌ في تحفيز العمل الخيري ،كما هو الحال في مختلف بلدان الوطن العربي ،ولعل هذا واضحاً في أركان الإسلام التي تهدف إلى العطاء والتطوع والمساعدة وتشكيل أموال الزكاة أحد أهم مصادر التمويل للعديد من الجمعيات الخيرية في المجتمع الإسلامي(www.ayyam.org).

وبذلك ترى الباحثة أن الجمعيات الخيرية قد تمثل أهم الأجهزة لممارسة برامج الرعاية الاجتماعية ومجالات العمل التطوعي فالدافع الديني والانساني كان هو المحرك الأساسي للقيام بالأنشطة التطوعية,(ar.wikipedia.org).

3.1.3 نشأة وتطور الجمعيات الأهلية محلياً:

تأثرت صور العمل التطوعي في فلسطين منذ بداية القرن العشرين بظروف الحرب والاحتلال البريطاني ثّم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كما خلفت الحرب العالمية الأولى كثيرا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا مما أدى إلى ظهور فئات كثيرة تحتاج للرعاية والمساعدة فنظم المواطنون في شكل تجمعات خيرية كبديل عن المؤسسات الحكومية والجدير بالذكر أن العنصر النسائي كان غالباً في المؤسسات الأهلية وبذلك الوقت.

أولاً: الجمعيات الخيرية في قطاع غزة:

تتصف الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة بخاصية فريدة، نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية والخيرية في الدول الأخرى، وبطريقة تتناقض حتى مع مفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه، الذي يمثل كافة التنظيمات التطوعية الخيرية الحرة التي تملأ المجال ما بين الأسرة والدولة، ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني ومن ضمنها الجمعيات الخيرية وتطورت ضمن إطار الدولة، يشير الكثير من الكتاب والباحثين إلى حقيقة نشوء منظمات المجتمع المدني

الفلسطيني والجمعيات الخيرية في ظل غياب الدولة وغياب الاستقلال الوطني وغياب السيادة على الأرض وضعف مقومات المواطنة، وكان هدفها الأساسي دعم صمود الشعب الفلسطيني وفضح جرائم الاحتلال(Costantini &Others, 2011).

ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994م تغير الوضع، خاصة بعد إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في العام 2000م[4]، حيث أضحى التركيز الأساسي في عمل هذه الجمعيات والمنظمات على توفير الخدمات، في مجالات التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية والتوعية بالمخاطر البيئية في فلسطين، غير أن هذه الجمعيات واجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والتي أثرت على أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين وخاصة الجمعيات الخيرية الإسلامية.

وبرز التأثير الأكبر على عمل الجمعيات الخيرية بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م والتي أدت لوقف المساعدات الدولية عن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر مما أدى لتحويل جزء من هذه المساعدات للجمعيات الخيرية كبديل عن الحكومة، وازداد بروز دور الجمعيات الخيرية بعد اشتداد الحصار على القطاع بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007م والذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة وفتح على الضفة الغربية، حيث تضاعف عددها وفاقت ميزانياتها ميزانية الحكومة في القطاع، وأصبحت تقدم الخدمات الإغاثية الأولية لشريحة كبيرة من شرائح المجتمع، وتعمل على تنفيذ بعض المشاريع التنموية وإن كانت قليلة نسبياً(العالول، 2011).

ثانياً: مراحل تطور الجمعيات الخيرية بقطاع غزة:

يعود بروز الجمعيات الخيرية الفلسطينية بمفهومها الحديث إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذي أخذ بالتطور تدريجياً عبر عدة مراحل يمكن أن نوضحها على النحو الآتي:

- مرحلة أواخر الحكم العثماني: وامتازت هذه المرحلة بحرية تكوين الجمعيات، وتحفيز الطوائف المسيحية على تشكيلها، وإصدار قانون الجمعيات العثماني لعام 1909م، والذي يقوم على فلسفة حرية العمل الأهلي من خلال الإشعار للجهات الإدارية لا على موافقتها من خلال الترخيص، كما تميز الجمعيات في هذه المرحلة بالطابع الاجتماعي البحت(العالول، 2011).

([4]) المادة (2) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م عرف الجمعية الخيرية كما يلي: الجمعية (الهيئة) هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي، بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية.

- مرحلة الانتداب البريطاني: لعبت الجمعيات الخيرية في هذه المرحلة دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي وعلى المطالبة بالاستقلال والوحدة العربية ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، بالإضافة إلى تركيزها على تقديم المساعدات الإغاثية إلى منكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين(بيسان، 2002).

- فترة النكبة إلى النكسة: وقد ساد خلالها الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري بقطاع غزة، وخضعت الجمعيات الخيرية في الضفة لقانون الجمعيات الأردني رقم (33) لسنة 1966م، أما قطاع غزة فاستمر العمل بقانون الجمعيات العثماني، حيث مثلت هذه المرحلة تراجعاً في دور الجمعيات الخيرية نتيجة حالة الإحباط بعد النكبة، إضافة لتشديد قبضة النظام الأردني والمصري على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبالرغم من ذلك فإن نشاط الجمعيات قد تركز حول مقاومة كافة مشاريع التوطين والتأكيد على حق العودة باعتبارها محور العمل لهذه المرحلة(بيسان، 2002).

- فترة النكسة إلى الانتفاضة الأولى: شهدت عودة وإحياء ونشوء منظمات العمل الأهلي الفلسطيني نتيجة تعاظم قوة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قامت المنظمة بإنشاء الاتحادات الشعبية في الخارج بهدف العمل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، دون تركيزها على العمل التنموية في السبعينات، ولكن وبعد خروج المنظمة من بيروت في بداية الثمانينات كان التوجه يقضي بتركيز الجهود على إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية وجمعيات خيرية في الداخل تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى(الطهراوي، 2010). كما تصاعد في هذه المرحلة إنشاء الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي كانت تعمل خارج إطار منظمة التحرير والتي كان لها دور هام في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل(العالول، 2011).

- مرحلة الانتفاضة الأولى: شهدت هذه المرحلة انتقال توجهات الجمعيات الخيرية نحو الجمع بين عنصري البناء والمقاومة وذلك بهدف التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، فتشكلت العديد من الجمعيات والمراكز المهنية المتخصصة(الطهراوي، 2010).

- مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية: شهدت هذه المرحلة طفرة في المجتمع المدني الفلسطيني من حيث الكم الهائل للمؤسسات والجمعيات الخيرية التي وجدت في غضون سنوات قليلة ومن حيث تنوع المهام التي أوكلتها هذه المؤسسات لنفسها، لكن السلطة الفلسطينية عملت طوال هذه الفترة على استيعاب هذه الجمعيات والمؤسسات ضمن إطارها مما خلق بعض أوجه الخلاف بينها وبين

الجمعيات، حتى تم اعتماد قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م، والذي نظم العلاقة القانونية ووحد القوانين المعمول بها في الضفة والقطاع، إلا أن العلاقة المهنية بقيت أقرب إلى الغموض وشابها الكثير من التنازع، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التنافس على التمويل والاختلاف في وجهات النظر السياسية(برنامج دراسات التنمية، 2000).

- مرحلة الانتفاضة الثانية: ازداد دور المنظمات الخيرية في تقديم الخدمات الإغاثية والصحية والتعليمية بالإضافة إلى بعض الأنشطة التنموية، فيما عجزت عن الانخراط الفعلي في الانتفاضة وإعطائها الطابع الشعبي، كما استطاعت من خلال التعبئة والضغط من تعديل قانون الانتخابات وأثرت في صياغة بعض القوانين(الطهراوي، 2010).

- مرحلة الحصار على قطاع غزة والانقسام الداخلي: بدأت مرحلة الانقسام بعد الانتخابات التشريعية الثانية والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي والتي اتسمت بوقف مساعدات الدول المانحة للحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وفي المقابل تم تحويل مساعدات المانحين إلى منظمات تلتزم بأجندة المانحين، مما أعطى المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية دوراً بارزاً وهاماً في هذه المرحلة الخاصة بعد الانقسام الداخلي، حيث تركز عمل الجمعيات الخيرية على الجانب الإغاثي وعلى تسيير قوافل فك الحصار البحرية منها والبرية، والتي كان أبرزها قافلة الحرية التي تسببت بتخفيف الحصار عن القطاع وفتح معبر رفح بشكل جزئي، كما لعبت الجمعيات الخيرية دوراً بارزاً إغاثياً هاماً أثناء وبعد العدوان الهمجي الذي قام به الكيان الصهيوني في نهاية العام 2008م وبداية العام 2009م، وفي المقابل كانت الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية تعمل وفق أجندة وسياسات الخطة التنموية التي أعدتها حكومة سلام فياض بالتوافق مع المانحين؛ والتي كانت تتلقى التمويل بناءً عليها(العالول، 2011).

ثالثاُ: تعداد الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة:

تشير دراسة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان إلى أن عدد الجمعيات الخيرية لكل 1000 نسمة في الأراضي الفلسطينية يساوي 0.7 جمعية، حيث يعتبر هذا العدد أفضل من 0.1 و0.2 و0.5 لكل من سوريا والأردن ومصر على التوالي، بينما يقل هذا العدد عن 0.9 و1 و1.4 و2 و2.5 لكل من تونس وتركيا ولبنان والجزائر والمغرب على التوالي، بالإضافة للكيان الإسرائيلي الذي يصل فيه عدد الجمعيات لكل 1000 نسمة إلى 4 جمعيات، وفي دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى 6 جمعيات لكل 1000 نسمة، وذلك خلال العام 2010م (EMHRN, 2010).

وهذا قد يعزى إلى أن الأراضي الفلسطينية لازالت بحاجة إلى المزيد من الجمعيات، أو أن التكدس السكاني في مساحات صغيرة مكَّن الجمعيات من خدمة الجمهور على نطاق جغرافي وجماهيري أكبر من تلك الموجودة بالدول الأخرى التي تتسع مساحتها الجغرافية وتقل فيها الكثافة السكانية مما يتطلب زيادة عدد الجمعيات لتغطية المساحة الواسعة، لكن هذا التبرير بحاجة إلى الموضوع كذلك من زاوية حجم الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات، فالأعداد تساوي بين من يقدم القليل من الخدمات ومن يقدم الكثير منها. كما بلغ هذا المعدل 0.54 جمعية لكل 1000 نسمة في قطاع غزة وهو منخفض عن معدل الضفة الغربية الذي وصل إلى 0.7 جمعية لكل 1000 نسمة خلال العام 2010م (العالول،2011).

ويوضح جدول (3.1) عدد الجمعيات الخيرية والأهلية في محافظات قطاع غزة خلال العام 2013م، كما يلي:

جدول رقم (3.1) عدد الجمعيات والمنظمات حسب المحافظات بقطاع غزة

المحافظة	عدد الجمعيات الخيرية في عام 2013م	عدد السكان في عام 2013م	عدد الجمعيات لكل 1000 نسمة
الشمال	123	302000	0.40
غزة	478	700000	0.68
الوسطى	95	260000	0.36
خانيونس	100	360000	0.27
رفح	75	231000	0.32
المجموع الكلي	871	1853000	0.47

المصدر: دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية، 2013/7/14م. عدد السكان في عام 2013م وكالة وطن للأنباء http://www.wattan.tv/ar/news/84070.html .

يلاحظ من الجدول رقم (3.1) أن عدد الجمعيات الخيرية في محافظة غزة هو الأكبر بالنسبة لعدد السكان حيث يصل 0.68 جمعية لكل 1000 نسمة والذي قد يعزى إلى أن محافظة غزة تعتبر المحافظة الرئيسة في القطاع والتي تتركز فيها أغلب الإدارات المركزية والوزارات الحكومية مما جعل الجمعيات التي تتجه إلى خدمة جميع محافظات القطاع تتمركز في محافظة غزة، وفي مقابل ذلك نجد أن محافظة خانيونس تعتبر هي الأقل من حيث عدد الجمعيات بالنسبة لعدد السكان حيث يصل فيها إلى 0.27 جمعية لكل 1000 نسمة، تليها محافظة الشمال بمعدل 0.40 جمعية لكل 1000 نسمة والوسطى بمعدل 0.36 جمعية لكل 1000 نسمة ورفح بمعدل 0.32 جمعية لكل 1000 نسمة، وبشكل عام وصل

المعدل في قطاع غزة إلى 0.47 جمعية لكل 1000 نسمة، وهذا قد يشير إلى حاجة محافظات القطاع للمزيد من الجمعيات الخيرية وبخاصة محافظة خانيونس وذلك لمواجهة النمو السكاني.

كما تشير إحصائية دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية في قطاع غزة كما في الجدول رقم (3.2) إلى أن الجمعيات الخيرية تمثل 94% من الجمعيات الأهلية والتي تشتمل بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية على الجمعيات العائلية والعشائرية والجمعيات النقابية، وأن نسبة الجمعيات الاجتماعية منها وصلت إلى 45.4%، وهذا انعكاس لحالة الحصار ولثقافة قصر دور الجمعيات على جانب المساعدات لدى الكثير من الجمعيات وعامة الشعب.

جدول رقم (3.2) عدد الجمعيات والمنظمات حسب نوع الجمعية

نوع الجمعية	العدد	نوع الجمعية	العدد
جمعيات المعاقين	28	جمعيات البيئة	12
الجمعيات الطبية	46	الثقافة والفنون	75
جمعيات الأخوة	1	جمعيات الأمومة والطفولة	47
الجمعيات الأجنبية	65	الجمعيات الاجتماعية	396
جمعيات السياحة والآثار	2	جمعيات التعليم	18
الجمعيات الزراعية	36	جمعيات فروع الضفة	5
جمعيات التعليم العالي	15	مجموع الجمعيات الخيرية	819
جمعيات الصداقة	3	الجمعيات العائلية والعشائرية	10
جمعيات حقوق الإنسان	9	الجمعيات النقابية	42
جمعيات الخريجين	7	المجموع الكلي	871
جمعيات الشباب والرياضة	54	نسبة الخيرية إلى الأهلية	%94

المصدر: دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية، 2013/7/14م.

3.1.4 الجمعيات الأهلية الخصائص والأهمية

تبرز هذه الأهمية في عدة خصائص تتسم بها هذه الجمعيات والمؤسسات كالتالي:

- الجمعيات والمؤسسات الأهلية تنظيمات رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.
- تقوم الجمعيات والمؤسسات الأهلية على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي.
- تعد الجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤسسات اجتماعية خارج السوق الاقتصادية والتنافس، لذلك فهي لا تسعى إلى الربح المادي كغرض أساسي للوجود وحصرها على توفير الخدمات التي تقابل احتياجات المواطنين(ar.wikipedia.rog)
- لكل جمعية أو مؤسسة فلسفة تستمد سياستها من النظام الأساسي لها، ولها حق تشريع اللوائح وتعديل هذه اللوائح طالما استلزم الأمر في سهولة ويسر أكثر من المؤسسات الحكومية.
- الهيكل التنظيمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية يبدأ من القمة ممثلة في الجمعية العمومية كأعلى سلطة ثم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والجهاز الإداري والفني القائم على أداء الخدمات.
- تعتمد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تمويلها على ما تجمعه من تبرعات وهبات ، وعلى ما تحصل عليه من اشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى عوائد الخدمات التي تقوم بها، وقد تحصل على دعم من الهيئات الحكومية أو من هيئات دولية.(www.almoqatel.com)
- تمارس هذه الجمعيات والمؤسسات الخاصة عملها في إطار السياسة الاجتماعية العامة للبلد بعيداً عن التقلبات السياسية والصراعات الطائفية، لأنها ممنوعة بحكم القانون من التدخل في الخلافات السياسية والمذهبية والطائفية.
- تنصب خدمات الجمعيات والمؤسسات الأهلية على فئاتها المستفيدة سواء من الأسوياء أو ذوى الاعاقة من معاقين أو مكفوفين أو من الصم والبكم، أو من المسنين أو الأطفال المشردين أو الأيتام(www.alrai.com)
- أسلوب العمل في هذه المؤسسات الاجتماعية يمتاز بالمرونة حيث تستطيع تعديل خططها وقواعد العمل فيها بل وأهدافها وجهازها الإداري، فهي التي تحدد لنفسها النظم والقواعد الإدارية المالية المرنة، وبأسلوب أكثر طواعية لتناسب متطلبات أي تغير يحدث في المجتمع.

- تتمتع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بسلطة أوسع من حيث اختيار موظفيها وفقا لما حددته قوانين العمل بحيث يكونوا من المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الفنيين الآخرين الذين يتطلب وجودهم نوعية الخدمات المقدمة(ar.wikipedia.org).
- الرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية تخضع لبعض الأجهزة المتخصصة كالاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، بالإضافة إلى رقابة الجهة الإدارية المتخصصة مثل إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ،وزارة الداخلية، وإشراف وزارة الصحة على المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للجمعيات، وإشراف وزارة والتعليم وذلك كل حسب الخدمات المقدمة من الجمعيات.
- توفر الجمعيات والمؤسسات الأهلية جهد كبير ربما قد يقع على الدولة ومنها القيام بالمشروعات الاجتماعية(ar.wikipedia.org).
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية ضرورة لكل المجتمعات واستمرار المواطنين في تكوين الجمعيات الأهلية ظاهرة صحية في تطور حياة المجتمعات، فهي لا تحقق جانب الانتماء فقط ولكن كحق لكل مواطن في المشاركة والتخطيط لاحتياجاتهم وكذلك حقوقهم.
- تعد الجمعيات والمؤسسات الأهلية أكثر انطلاقاً في خدماتها وأكثر قدرة على التجديد والابتكار وإجراء التجارب لتطور العمل بها، وكذلك السرعة في تقديم الخدمات والتقليل قدر الإمكان من الإجراءات الإدارية الطويلة(سلسلة تقارير خاصة،2002).

3.2 رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالجمعيات الأهلية

3.2.1 رأس المال الاجتماعي والتمكين الاقتصادي[5]

يهدف برنامج التمكين الاقتصادي إلى الاهتمام برأس المال البشري و إدماجه في سوق العمل من خلال التأهيل و التدريب و التعليم و تقديم المنح و القروض الميسرة و تشجيع المشاريع الصغيرة من أجل الاعتماد على الذات والانتقال من الإغاثة إلى التنمية في برامج ومشاريع هذه المؤسسات.

وهنا تبرز أهمية رأس المال الاجتماعي حيث يؤثر على قدرة الأشخاص الريفيين على التنظيم من أجل تحقيق التنمية، حيث أن رأس المال الاجتماعي يساعد المجموعات على القيام بالمهام التنموية الأساسية التالية على نحو يتميز بالكفاءة والفعالية.

[5] التمكين الاقتصادي هو تحسين قدرة الفرد في عملية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاعتماد على ذاته لتحمل المسؤولية من خلال زيادة فرصه في الوصول إلى الموارد الاقتصادية(Gendernet,2011)

توافر رأس المال الاجتماعي والإقبال على العمل التطوعي وبذل التبرعات والمساعدات متدنى جداً، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بتفعيل دور رأس المال الاجتماعي ليساهم بدرجة أكبر في تحقيق التنمية المنشودة(www.academia.edu).

وأخيراً إن تفاوت مستويات التنمية والقوة الاقتصادية لا يعزى لعوامل سياسية أو اقتصادية بقدر ما يعزى لخصائص ثقافية جوهرية أطلق عليها عالم الاجتماع جيمس كولمان اسم (رأس المال الاجتماعي) ويسميها فوكوياما نفسه ب(الثقة) أي قدرة المجتمع على (التعامل على أساس الثقة المتبادلة والتعاون على تكوين جماعات وجمعيات جديدة) متجاوزاً الروابط الأسرية وصلات القرابة(عبد العظيم،2013).

ويركز فوكوياما على فرص وإمكانات تكوين (جماعات اقتصادية) وشركات ومصانع الخ. ذلك أن النشاط الاقتصادي سواء أكان كبيراً أم صغيراً يستلزم توافر درجة عالية من التعاون الاجتماعي الذي تشكل الأسرة أبرز أشكاله بدليل أن (الغالبية العظمى من المشاريع التجارية، منذ فجر التاريخ وحتى الآن، هي مشاريع أسرية).

لذا لابد من ضرورة العمل على العدالة الاجتماعية كمتطلب تفعيل وتعظيم دور رأس المال الاجتماعي من خلال إعادة النظر فى كافة التشريعات ذات الصلة بما يسمح بمزيد من المشاركة المجتمعية والتطوعية، خاصة الجمعيات التي تعمل على توفير تمويل للمشروعات الصغيرة وتأهيل العاطلين عن العمل من الأسر الفقيرة، وكذلك توفير الدعم المالي ،الفني، والمعنوي من كافة مؤسسات الدولة وفق منظومة متكاملة، كما يمكن تفعيل أطراف التنمية التي يشارك فيها المنتج والمورد والعامل والتاجر والمستهلك والممول والمسوق و غيرهم من خلال شبكة علاقات اجتماعية فعالة تعتمد معايير الإفصاح والشفافية والثقة والتعاون بين جميع مكوناتها، حتى يتبوأ القطاع الثالث (المجتمع المدني بالتركيز على الجمعيات الأهلية) دوره جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة والعدالة الاجتماعية.

3.2.2 رأس المال الاجتماعي و تنمية رأس المال البشري[6]

لقد أضاع العالم النامي حوالي نصف قرن في الاعتقاد الخاطئ بأن التنمية تتعلق بتكوين ومضاعفة رأس المال المادي، فليس من الضروري أن يضيع نصف قرن آخر في الاعتقاد بأن التنمية

[6] يُنظر لرأس المال البشري على أنه مجموعة من الخبرات والكفاءات والمهارات والتعليم المتراكم في المشروع الذي يمكن تحويله إلى قيمة، وبذلك يتضح من هذه التعريف أن رأس المال البشري يُعتبر عامل استراتيجي يساعد على انجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تتعلق برأس المال الطبيعي، فصحيح أن التقرير الخامس للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام بوضع أجندة للتنمية الاجتماعية إلا أن التنمية لم تحقق الأهداف المرجوة ومتطلبات الألفية الثانية فكيف الثالثة(الحلبي،albahethon.com2012).

إن مفهوم التنمية البشرية تتحدد من مقاربة يمكن وصفها بالبديلة، ومن أهم خصائصها أنها تعترف بالتنوع وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازية تؤدي كلها إلى التنمية البشرية، وهكذا تصبح الأعراف والتقاليد المحلية مصدر إثراء وليست حاجزاً في طريق التنمية وهي تضع الإنسان في مركز التنمية فتركز جهودها على التنمية البشرية والتربية وتعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى تدعيم قوة العمل عند الأفراد من خلال العمل الجماعي، وهذه المقاربة التنموية البديلة تعتمد أساساً على رأس المال الاجتماعي (حمزة، 1998: ص8).

إن رأس المال الاجتماعي هو مفتاح التنمية الإنسانية القابلة للاستدامة فهو لا يقتصر على اعتبار الإنسان محرك التنمية بل يركز أيضاً على العلاقات ما بين البشر لأنه يشكل الأساس الذي تُبنى عليه الأخلاق الاجتماعية، فإذا كان رأس المال الاجتماعي يسعى لأن يحسّن قدرة الفرد على اتخاذ القرارات فإنه يسعى إلى تحسين قدرة الأفراد والشعب كله على اتخاذ القرارات طالما إنه من المؤكد أن القرارات الفردية المتعارف بها كقيمة داخل المجتمعات المنسجمة تغني كل المجتمع.

فرأس المال الاجتماعي بتعدّيه تعزيز قدرة كل فرد يسمح بإدراك أن توسيع خيارات الناس وقدراتهم لا تكون له قيمة إلا في سياق العمل الجماعي(Fukiama,1999).

إن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً محورياً من الدرجة الأولى في التنمية المستدامة ذلك إنه لا يتكون بمرسوم حيث إن الالتزامات الأخلاقية التي تكون لبَّ رأس المال الاجتماعي لا تتطور إلا في سياق التفاعل الإنساني المليء بالقيَم.

كما ويسهل رأس المال الاجتماعي تنفيذ البرامج للتنموية المستدامة أو مشاريعها كونه أكثر تناغماً مع الظروف السائدة، وإن التركيز على رأس المال الاجتماعي يعكس ذلك عن طريق الاعتراف بأن النظام المعياري يختلف إلى درجة أنه يتطلب حلولاً تجديدية لا تقليدية، فهو يقدم عدسة للعثور على حلول للمشاكل تُبنى على المعرفة المحلية والمؤسسات المحلية، وباختصار هو تلك الصفات التي تربطها بالتنمية البشرية المستدامة (بانوري، 1995: ص11).

ليست التنمية البشرية مفهوماً جديداً فقبل بضعة عقود كانت تُستعمل للإشارة بشكل أُضيف له الاستثمار في المهارات البشرية، وكان يُنظر لها على أنها مكون ضروري للاستثمار في رأس المال المادي، أما في أوساط المتخصصين الإداريين كانت التنمية تميل إلى التساوي مع تطوير الموارد البشرية، وجوهر التنمية هو جعل التنمية البشرية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية.

وفي القمة الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنعقدة في الدنمارك بين 6 و12 آذار 1995 ركز الخبراء على ما أصاب العالم من مشاكل اجتماعية سببه التركيز والاهتمام على الاقتصاد، كما أن الجانب الاجتماعي لم يعد يتجاوز مفهوم الرعاية الاجتماعية التي يُعظّم الاهتمام بها لا لأنها تمثل شقاً يُقتدى به في الفكر التنموي بل بدعوى أنها العلاج السحري للأمراض التي يخلفها التنازل الاقتصادي الأحادي النظرة، الأمر الذي جعل المفكرين التنمويين يفكرون بالنهوض برأس المال الاجتماعي المطلوب تحقيق كفاءة اجتماعية فيه لتحقيق التغيير اللازم للتنمية وليس مجرد كفاءة اقتصادية في ظل تنظيم اجتماعي ثابت(nadaalbunni.wordpress.com).

ويركز النموذج التقليدي للتنمية على الفرد وعلى مفهوم التنافس فيما يركز منهج التنمية البشرية على السياق الاجتماعي وعلى التعاون وعلى إقامة الروابط، فلا يمكن لبرامج وخطط التنمية أن تحقق مبتغاها في التنمية إلا باعتبار أن الخصوصية الحضارية والتقاليد الخاصة بكل حضارة تعتبر شيئاً نافعاً للتنمية لا عائقاً لها، فالنظريات الحديثة تركز على الاستثمار في اقتصاديات الثقة ما بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية المطلوبة.

إن التنمية لا تعني تدمير القيم وإيجاد الجديد ولكن تنبع من الواقع ومعالجة أي خلل قد يطرأ على التنظيم الاجتماعي، فهي إذاً عملية حداثة تنطلق من ثقافة محددة معتمدة على رأسمال اجتماعي فعال في تحمل مسؤوليتها وتبعاتها والقدرة على قيادته بنفسه وفق برامج تنموية تخطيطية فاعلة وواقعية ترتبط بالحاجات الخفيفة، وتساهم في تنمية رأس المال الاجتماعي وبناء وتنمية الشخصية التنموي(nadaalbunni.wordpress.com).

وينطلق التخطيط الاجتماعي بواقعية من خلال وقائع ومؤشرات نوعية الحياة في المجتمع للمساهمة بفاعلية في تحسين الحياة والارتقاء بمؤشراته، كما يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال حسن توظيف وتوجيه رأس المال الاجتماعي، ورفاهية الفرد ليست رفاهية المجتمع لأن الكل أكثر من مجموع الأجزاء الفرعية؛ لذا فإن مقاييس الرفاهية للفرد لا يمكن أن تتساوى مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية(Danie,2003).

إن المقاييس الأكثر شيوعاً هي مقاييس اقتصادية، وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقيس فقط ما يمكن قياسه بسهولة كالمستويات التعليمية والحالة الصحية والسكانية والدخل والإنفاق والعمالة كمقاييس الرفاهية الاجتماعية، وذلك لارتباطها بفرص الحياة، وهذه المقاييس تتعامل مبدئياً مع مواقف الأفراد أو الأسر ولكنها ليست بمزايا جماعية أو تفاعلية علاقية.

وبذلك ان رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والامكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد و التي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكونه من قدرات وصفات وخصائص، إنما يشير هذا المفهوم إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلمونه وما يمتلكونه استخداماً منتجاً مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي(يقصد هنا بالنشاط الاقتصادي ذلك النشاط الذي يحقق ثروة أو دخلاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا النشاط يتحقق بصورة أسياسية في المنظمات ومن خلال الأفراد مدفوعي الأجر، وكذلك فإنه يمتد ليشمل أي نشاط غير سوقي مثل بعض الانشطة المجتمعية والتطوعية والأعمال التي تجرى في المنازل)(Woodhall,1987,pp21-23).

وعليه فإننا نجد أن ممارسة التخطيط الاجتماعي تتضمن تعدد الخيارات لفرص الحياة وتستهدف أولاً تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمؤشراتها والقياس المستمر لها باعتبار أن رأس المال الاجتماعي جزء من التقدم والرفاهية، ويمثل مقاييس الرفاهية ما نسميه الاقتصاد الاجتماعي، فالتنمية البشرية من خلال مقاييس الرفاهية تعتمد على مؤشرات الدخل لكنها غير كافية، فإذا كانت التنمية تهتم بتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية لذا يجب أن تؤخذ أبعاد الفقر جمعياً في الاعتبار إذا كان المطلوب تقليل الفقر وتعزيز الرفاهية وينبغي أن يُنظر إلى الاتفاق الاجتماعي ليس كمجرد استهلاك عام بل كأحد العناصر التي تنطوي عليها التنمية الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق فإن الثقافة تُعتبر نقطة أساسية في التخطيط الاجتماعي فلا يمكن في غياب الثقافة والقيم التي تحدد العلاقات والتفاعلات بصورة حاسمة ولا يمكن بناء رأس المال الاجتماعي دونها، كما أن تراكم رأس المال الاجتماعي هو عملية ثقافية في كثير من النواحي، وهو المفتاح لنمط التنمية الأكثر إنسانية، إضافةً إلى أن الثروة المتمثلة برأس المال الاجتماعي يمكن أن تُعتبر غاية بذاتها، كما أن العيش في المجتمعات التي تتسم برأسمال اجتماعي متطور يمكن أن تكون أفضل بكثير من العيش في المجتمعات التي يكون فيها رأس المال الاجتماعي ضعيفاً، ويخلق وجود رأس المال الاجتماعي المتطور بيئة صالحة للنمو والتنمية بل ويحقق أفضل العوائد، وأخيراً إن التركيز على التنمية يعني التركيز على

التعاون بشكل كبير باعتباره عاملاً مساهماً في التنمية والتعاون وهو مؤشر أساسي من مؤشرات رأس المال الاجتماعي.

فالتنمية البشرية المستدامة تقدم الأساس لاستعادة الثقة بالتفاعل بين ما هو اجتماعي وسياسي وتتطلب استعادة الثقة هذه اعتبار العلاقات ما بين الأفراد والفئات الاجتماعية جانباً مهماً من النسيج الاجتماعي والبيئي .

3.2.3 رأس المال الاجتماعي والتمويل[7]

يعتبر المال هو عصب الحياة لأيّة هيئة أو مؤسسة أو جمعية، و بهذا تحاول كل جمعية الحصول على دعم البرامج والمشروعات بوسائل متعددة منها ما هو فردى ومنها ما هو مشترك. وتوفير تمويل دائم مستمر من مصادر أهلية بعيداً عن تحميل مزيد من الأعباء على الموازنة العامة للدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية، حيث أن بذل رأس المال الاجتماعي يعد نوعاً من أنواع إعادة توزيع الثروة يبذلها المواطنون القادرون عن طيب نفس وبرغبة ذاتية، ومن ثم يؤدى إلى ردم الفجوة بين الطبقات كما يمكنه أن يحول الفقراء إلى منتجين يستغنون في مرحلة معينة عن تلقى المساعدات، بل ويمكن أن يتحولوا في مرحلة أخرى إلى مصدر من مصادر الدخل وتوليد مزيد من رأس المال الاجتماعي إذا تم توجيه هذه المساعدات إلى تكوين مشروعات صغيرة للفقراء أو إعادة تأهيلهم وإكسابهم مزيد من المهارات من خلال عمليات التعلم أو التدريب التطوري في إطار تنمية متكاملة(www.wata.cc) ويأخذ التمويل مصادر متعددة وهي:

أولاً: التمويل الفردي،

حيث تتحدد مصادر التمويل الفردي التي تلجأ إليها الجمعيات الأهلية لتمويل أنشطتها عن طريق التبرعات والاشتراكات، فمثلاً التبرعات على سبيل المثال تتم جمعها عن طريق إقامة الحفلات، والعمليات الخيرية، إقامة المباريات الرياضية.

أما الاشتراكات فهي الأموال التي يدفعها الأعضاء المشتركون في الجمعيات ويختلف فئة الاشتراك من جمعية لأخرى حسب ما تحدده لائحة النظام الأساسي للجمعية.

[7] التمويل هو عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة

ثانياً: التمويل المشترك، وتتحدد مصادره في نوعين وهما:

1. تمويل الجمعيات ذات الأغراض المشابهة ،أي التي تتشابه في الأهداف التي تسعى في تحقيقها من خلال التمويل الأجنبي والذي قد يكون عصب الكثير من الجمعيات والتي بدونه لا تستطيع ممارسة أنشطتها وتنفيذ برامجها المختلفة.
2. بالإضافة الي التمويل عن طريق الاشتراكات الشهرية وتحديد قيمة الاشتراكات الشهرية وعائد نشاطها واستثماراتها والتبرعات والهبات المرخص بجمعها والمصرح بقبولها قانوناً.

وهكذا كانت الجمعيات الأهلية تمول مصادرها، ذلك وفق دراسة احتياجات المجتمع وتحديد موارده التي يمكن الاعتماد عليها في مقابل الاحتياجات بشكل عام.

ومن وجهة نظر الباحثة، فإن شرط التمويل الأساسي للجمعيات قد يتأثر بالتمويل الموجه للحكومة، كأن ينطبق على الحكومة المتلقية "للمعونات" وصف "المانحين" المعروف بالحكومة "الجيدة والمعترف بها دولياً"، أي امتثالها لشروط "المانحين" السياسية–الاقتصادية، كأن يكون شكل ومضمون الحكم السياسي في البلد المتلقي للأموال كما يرتئي "المانحون"، وهو ما يعني التدخل في السياسات الداخلية للدول وانتهاك سيادتها، وإلا فان "المساعدات" سوف تتقلص أو تعلق أو حتى قد تقطع نهائياً (كإجراءات عقابية)، كما حدث أكثر من مرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتمثل بالعقوبات المالية–الاقتصادية نتيجة لتوجهات سياسية معينة آنذاك .

كما أثر فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، والتي اعتبرتها الشهادات الأميركية والإسرائيلية والدولية انتخابات "نزيهة وحرة"؛ فطولبت حماس بالاعتراف بإسرائيل ونبذ ما يسمى "الإرهاب" (أي المقاومة المسلحة ضد الاحتلال)، إلا أن حركة حماس رفضت، فكانت النتيجة رفض الغرب وإسرائيل لنتائج الانتخابات واستنكارها، أي أن الأخيرَين يريدان تفصيل نتائج الانتخابات على مقاسهما السياسي. والنتيجة كانت تشديد الحصار التجويعي على قطاع غزة، وإغلاق حنفية التمويل وشن إسرائيل حرباً عسكرية مدمرة على قطاع غزة في شتاء 2008– 2009، وتبعها حرب2012 إلى أن كان آخرها حرب 2014.

إذن، اشتراط "المانحين" الغربيين بأن تلتزم الحكومة المتلقية للأموال "بالديمقراطية" و"حقوق الانسان" وما الى ذلك، ليس سوى ستار يخفي وراءه مصالحهم الحقيقية (السياسية والاقتصادية) التي تحدد مسألة

التمويل والعلاقة مع طرف محدد من الأطراف العربية أو الاسلامية أو "العالم الثالث"، وبالتالي، تقع الاعتبارات الأخلاقية في آخر سلم أولويات "المانحين"(التاورغى،2012).

"ويؤمن البعض أن المساعدات" الغربية" عبارة عن "مساعدات" سياسية في جوهرها ولا علاقة لها ببناء البنية التحتية والتنمية اللتين طالما سمعنا أن "المانحين" سيركزون التمويل عليهما ليعم "الازدهار" في بلادنا.

ولذلك ترى الباحثة أن التمويل ما زال مسألة خلافية جداً لها مخاطرها، بالرغم من إقبال العديد من المؤسسات عليه، علماً بأن بعض المنظمات غير الحكومية في قطاعنا ترفض التعاطي مع التمويل الأجنبي الذي يعتبره القشرة الخارجية التي تخفي تحتها الرؤى والمفاهيم والبرامج والنماذج "التنموية" والسياسية الغربية الجاهزة التي يعمل الممول الأجنبي على فرضها محلياً.

3.2.4 رأس المال الاجتماعي والنوع الاجتماعي

يعرف النوع الاجتماعي أو ما يسمى «الجندر» مجموع العلاقات الاجتماعية والأدوار المسبقة لكل من الجنسين الذكر والأنثى، وهذه الأدوار تُكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الوقت وتتباين تبايناً متسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى، ويشير إلى الأدوار والمسؤوليات التي حددها المجتمع للمرأة والرجل ويعني الصورة التي ينظر إليها المجتمع إلينا كرجال ونساء والأسلوب الذي نتوقعه في تفكيرنا وتصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى نظرة المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية الجنسية بين الرجال والمرأة(النملة,2014).

يعني الوعي بالنوع الاجتماعي يعني القدرة على تحديد المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفرد بين الأدوار المحددة للجنسين حتى إن لم يكن ذلك واضحاً وجلياً في كثير من الأحيان، ويتطلب القدرة على معرفة الرؤى والاهتمامات المختلفة لكل من المرأة والرجل بسبب اختلاف أوضاعها وأدوارها ويتطلب تحديد وشرح الأسباب.

أدوار النوع الاجتماعي هي تلك الأدوار التي يقوم بها الفرد كل من الجنسين وهي أدوار شكلتها الظروف المجتمعية وليس الاختلاف البيولوجي، وتختلف عن أدوار الجنس البيولوجي فالأول من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين في حين أن أدوار الجنس البيولوجي تتسم بالثبات(السروجي، 2009، ص225).

إن رأس المال الاجتماعي يعتمد على العلاقات الإنسانية التطوعية التي تتحدد بشكل روابط وصلات اجتماعية شديدة التعقيد والتدخل لذا فهو يركز على تقديم الدعم والمساعدة للنساء خاصة على اعتبار أن الأعمال الموكلة لها هي أعمال كبيرة من الأدوار الاجتماعية وأغلبيتها كانت تتصل بالدعم والرعاية؛ لذا فإن رأس المال الاجتماعي على اعتباره يهتم بالفرد ضمن إطار الجماعة يسعى من جهة أخرى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى اكتساب القدرات ومن تم توظيف هذه القدرات المكتسبة، وكذلك اكتساب مكونات الرفاهية الإنسانية دون تمييز من الجنسين في ميدان النشاط الاقتصادي، فرأس المال الاجتماعي يسعى لأن يوظف هذه القدرات بشكل سليم ويقلل التفاوت في الأنشطة من خلال الأدوار وتنوعها.

وترى الباحثة أن رأس المال الاجتماعي يمكن من خلاله تغيير ازدواجية التعامل مع كل من الجنسين لاسيما في المجتمعات التقليدية وبذلك يتم تحقيق المساواة النسبية، وكذلك مطالب بحماية المرأة على اعتبارها لا تزال تعاني من الحرمان والقهر الاجتماعي المتمثل في حرمانها من حقوقها الأساسية كتدني مستوى الأجر وغيرها من أشكال التمييز الاجتماعية؛ لذا فإن رأس المال الاجتماعي يأتي في اطاره حماية وتعزيز حماية الفئات المهمشة والفئات الأكثر ضعفاً.

الخلاصة:

يتبين لنا من خلال ما تم عرضه أعلاه أن دور رأس المال الاجتماعي يبرز في تعزيز القيم المجتمعية في عمل الجمعيات الأهلية في رصد وتحديد احتياجات الناس حتى يتسنى لها العمل على تلبيتها بالسُبل التي لا يمكن أن يكون في ظاهرها تنمية وباطنها خراب، كذلك يقع على رأس المال الاجتماعي مسؤولية الشراكة القائمة في تنفيذ المشاريع التنموية بين الجمعيات المتكاملة فيما بينها، والتي تضمن استثمار كافة الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية ضمن معايير النزاهة والشفافية.[8]

[8] يمكنكم الاطلاع على منشورات معايير النزاهة والشفافية عبر الموقع الالكتروني :www.nazaha.iq، وموقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان

الحالة التطبيقية-جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

3.3. دراسة الحالة-جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

3.3.1 مبررات اختيار الحالة

3.3.1 لمحة تاريخية عن انشاء وتطوير جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

3.3.2اتحاد لجان العمل الزراعي، الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية

3.3.1 مبررات اختيار الحالة التطبيقية

مبررات اختيار دراسة الحالة

يعود اختيار الجمعيات الأهلية الفلسطينية بقطاع غزة بالتحديد لاعتبارات هامة وهي:

- صعوبة دراسة علاقة كافة الجمعيات الأهلية وبرأس المال الاجتماعي لذا تم اختيار جمعية من الجمعيات الأهلية باعتبارها الأكثر تشابهاً في نشاطاتها مع الكثير من الجمعيات الفاعلة والأوسع انتشاراً نتيجة لتعدد مجالات نشاطها
- اعتبار الجمعية حالة الدراسة من الجمعيات الأهلية الأكثر قرباً من المواطن العادي و تعمل على تعزيز صموده الوطني.
- هناك العديد من القيم الناظمة التي تعمل عليها الجمعية تعزز من خلالها مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل أو بآخر.
- توافر البيانات والمعلومات حول عمل هذه الجمعية هو دافع أساسي للتركيز عليها دون غيرها
- تتشابه الجمعية مع الكثير من الجمعيات في اطار العمل والاستهداف ولهذا يمكن تعميم نتائج اختيار هذه الحالة على الكثير من الجمعيات العاملة في قطاع غزة التي تتشابه مع الجمعية في المتغيرات التي تم اختيارها عند بناء النموذج القياسي.
- مجال عمل الجمعية الزراعي التنموي نظراً لأهمية قطاع الزراعة الذي يأتي ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني.

3.3.1 لمحة تاريخية عن انشاء وتطوير جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

أ- **مقدمة عن اتحاد لجان العمل الزراعي،** "اتحاد لجان العمل الزراعي مسيرة 25 عام"

تأسس الاتحاد عام 1986 كمؤسسة جماهيرية من قبل مجموعة من المتطوعين والمهندسين الزراعيين استجابة الى الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الصهيوني، وقد تمحورت أولويات نشاطاته بمقاومة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة الى تهميش الزراعة وتدمير بنيتها التحتية والنهب المستمر في مصادرة الاراضي ومواردها الطبيعية.

لقد اعتمد الاتحاد في مرحلته الأولى على الكوادر المتطوعة بشكل كامل إضافة إلى تشكيل لجان زراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تحديد أولويات المزارعين ومساعدة الاتحاد في تنفيذ برامجه وأنشطته المجتمعية **مر الاتحاد في أربعة مراحل رئيسية أثناء مسيرته وهي كالتالي :-**

المرحلة الأولى (1986-1993) مرحلة التأسيس والانتفاضة الأولى:

بدأت المرحلة الأولى لمسيرة الاتحاد منذ عام تأسيسه عام 1986، وامتدت إلى عام 1993 ،وقد تميزت هذه المرحلة بنشوء الانتفاضة الشعبية الأولى التي كانت احدى سماتها هو العودة الى الارض واستصلاحها، والتوجه نحو بناء اقتصاد ذاتي عبر تشجيع الزراعة المنزلية وإقامة التعاونيات الشعبية(الاقتصاد المنزلي)، والاعتماد عليه كبديل للمنتوجات الغذائية الإسرائيلية، ودعوة العديد من الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين العاملين في المنشآت الإسرائيلية للعودة إلى أراضيهم وإعادة استصلاحها للحفاظ عليها من المصادرة وزراعتها بهدف توفير المواد الغذائية للأسر التي كانت تعاني من الفقر وتدني في مستوى المعيشة .

من هنا ركز الاتحاد عند صياغة أهدافه على مساعدة المزارعين والفلاحين وتعزيز ارتباطهم بالأرض والارتقاء بوعيهم الزراعي. ولقد قام الاتحاد بإعداد البرامج والمشاريع التي تسعى إلى مساعدتهم، من ضمنها مشاريع استصلاح الأراضي والإرشاد الزراعي وإقامة التعاونيات الشعبية ومشاريعها الإنتاجية ومساعدة أعضائها على تسويق منتوجاتهم، وأيضاً توفير العديد من المواد الزراعية .

وقد ساهم الاتحاد في إنشاء المشاتل الزراعية الإنتاجية بهدف توفير الأشتال بنوعيات جيدة وبأسعار مخفضة مقارنة بالمشاتل الأخرى، وإنشاء فقاسات بيض لإنتاج الدجاج البلدي بهدف توزيعه على العائلات دعماً لها، بالإضافة الى إقامة العيادات البيطرية المتنقلة والثابتة .

كانت بدايات عمل الاتحاد تعتمد على اقامة المشاريع الانتاجية ذات الطابع التعاوني التنموي بالإضافة إلى المشاريع الخدماتية كتعمير الأراضي واستصلاحها وزراعتها بالأشجار المثمرة، ومشاريع الإرشاد والتدريب الزراعي.

تسلم الاتحاد أول تمويل له عام 1991 من مؤسسة التعاون، وبعدها توالت التبرعات من المنظمات والمؤسسات الأهلية التنموية العربية والدولية لدعم الاتحاد في تنفيذ مشاريعه ونشاطاته خلال تلك الفترة .

نفذ الاتحاد خلال المرحلة ما يقارب من أربعة مشاريع خدماتية (استصلاح أراضي، زراعة أشتال زراعية، تقديم خدمات إرشادية وتدريبية في مجالات الثروة الحيوانية والإنتاج النباتي) استفاد منها ما يعادل من 350 أسرة.

أما المشاريع الإنتاجية والتعاونيات الشعبية فقد اقام الاتحاد ما يقارب من خمسة عشر مشروعاً انتاجياً في مختلف مناطق تواجده . ومن تلك المشاريع (تصنيع غذائي، تربية نحل، تربية دجاج بلدي، تسويق زيت زيتون، عيادات بيطرية متنقلة... الخ). استفاد منها ما يعادل 580 أسرة مباشرة.

جـ- المرحلة الثانية (1994-2001) مرحلة أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الحاسمة بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، من حيث توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تمثلت في نشوء السلطة الفلسطينية وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق (أ، ب، ج)، حددت صلاحيات ومسؤوليات كل جهة من الجهات الفلسطينية والإسرائيلية في كل منطقة ، ووقعت اتفاقيات مجحفة ومذلة للشعب الفلسطيني، مثل اتفاقية باريس الاقتصادية ...الخ. تلك الاتفاقيات أوصلت الشعب الفلسطيني إلى الحضيض حيث أثرت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وزاد الاستيطان والتوسع في بناء المستعمرات الصهيونية خاصة في الأراضي الزراعية التي تشكل نسبتها أكثر من 65% (مناطق ج) من مساحة الضفة الغربية. وفي نفس الوقت سمحت تلك الاتفاقيات بعودة وقدوم القيادات الفلسطينية من الخارج وقيام سلطة فلسطينية تمارس صلاحياتها على جزء محدود جداً لا يتعدى الإشراف والمسؤولية عن الحياة المدنية في مدن الضفة (مناطق أ).

وخلال تلك المرحلة نشطت الدول الأوروبية وأمريكا بتقديم الدعم المالي بهدف إعادة بناء بالبنية التحتية للسلطة، ومحاولة منها لإغراق الشعب الفلسطيني في هموم الفقر وتدني مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل للعديد من العمال من جل التخفيف من البطالة.

لقد استفاد الاتحاد كغيره من المؤسسات الأهلية من تلك المنح التي صرفت لتنفيذ مشاريع خاصة المشاريع الخدماتية مثل استصلاح أراضي وزراعة الأشتال الشجرية المثمرة وحفر آبار جمع مياه الأمطار والإرشاد الزراعي وتشغيل الأيدي العاملة بهدف إيجاد فرص عمل وبهدف دعم صمود المزارعون والفلاحون على أراضيهم منعاً لمصادرتها.

خلال تلك الفترة، قام الاتحاد بتنفيذ النشاطات المختلفة الرئيسية المبينة في الجدول التالي حيث استفاد منها ما يقارب 20018 أسرة.

د- المرحلة الثالثة(2002-2005) مرحلة الانتفاضة الثانية:

هذه المرحلة أعقبت انتهاء المرحلة السابقة دون انجازات حقيقية على الأرض، وبقي الوضع الفلسطيني على حاله، ازدياد الاستيطان، مصادرة الأراضي، بناء جدار الفصل العنصري، تدني مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي ...الخ.

في تلك المرحلة بدأت الانتفاضة الشعبية الثانية التي أعقبت زيارة شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى عام 2000 حيث استخدمت القوات الإسرائيلية جميع الوسائل القمعية ضد جماهير شعبنا، ونتج عن ذلك اقتحام القوات الإسرائيلية المدن والقرى الفلسطينية وأقامت الحواجز وفرضت منع التجول وحاصرت القرى والمدن، ومنعت العديد من الشعب الفلسطيني بالتحرك والتنقل بين تلك القرى، وفرض حصار جائر على مصادر التمويل الخارجي، وبدأت أمريكا بفرض شروط مذلة على من يستلم التمويل الخارجي الذي مصدره أمريكا تحت ذريعة مقاومة الارهاب، وكان الاتحاد من المؤسسات السباقة في رفض مثل هذا التمويل المشروط المذل .

وبالرغم من ذلك استمر الاتحاد بتنفيذ مشاريعه خاصة الخدماتية منها بهدف دعم صمود المزارعين على أراضيهم وزراعتها، لقد قام الاتحاد باستصلاح 8510 دونم وشق 208 كم من الطرق الزراعية وغيرها من المشاريع الأخرى كما هي موضحة في الجدول، حيث استفاد منها ما مجموعه 44641 أسرة.

هـ- المرحلة الرابعة (2006-للآن):

شهد عام 2006 الانتخابات البرلمانية التي أدت الى فوز حماس، وقد تبعها حصار شديد دولي واسرائيلي أدى الى تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية، وانفصال الضفة عن غزة ونشوء سلطتين بالإضافة الى مضاعفة الاعتداءات الهمجية من قبل الاحتلال الاسرائيلي الذي دفع الى تغيير في سياسات الدول المانحة تجاه منح الأموال وانحسارها في العملية السياسية وانعكاساتها في الضفة وغزة، مما حدى بالاتحاد

الأوروبي والدول المانحة باعتماد التمويل الطارئ بدلاً من التمويل الذي يؤدي إلى التنمية وإقامة البنية التحتية وإلى دعم المنظمات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ البرامج والمشاريع بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات الأهلية الدولية بتنفيذ مشاريعها مباشرة في الضفة والقطاع.

في بدايات المرحلة ،قام بإعداد خطته الاستراتيجية للأعوام (2006-2010) التي حددت خمسة محاور لعمل الاتحاد، استندت إلى دراسة وتحليل شامل لأوضاع الاتحاد والقطاع الزراعي في فلسطين وأُقرت من قبل مجلس إدارة الاتحاد وبدء العمل بها، والمحاور الرئيسية التي تبناها الاتحاد هي:-

1. تحسين العائد من الزراعة للمجتمعات الزراعية.
2. تمكين المرأة الريفية.
3. حماية حقوق المزارعين والأراضي والمياه من السياسات التي تهمشهم ومن الكوارث.
4. الاستجابة للطوارئ وخاصة فيما يتعلق بالحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة والأمن الغذائي.
5. تحسين فاعلية الاتحاد تجاه تحقيق رؤيته.

إن الاطار الذي سيحكم عمل الاتحاد خلال المرحلة القادمة يتلخص بالأهداف التالية:

الهدف الأول: تحسين مستوى المعيشة لصغار المزارعين/ات وتعزيز صمود المزارع/ة على أرضه/ها.

الهدف الثاني: حماية حقوق المزارعين/المزارعات وتفعيل دورهم الوطني.

الهدف الثالث: تعزيز قدرة الاتحاد للاستجابة للطوارئ وللمتغيرات المختلفة وعدم الاستقرار(التغييرات المناخية، الكوارث الطبيعية، الاحتلال).

الهدف الرابع: تعزيز استدامة الاتحاد وفعاليته الإدارية والمالية وإسهامه في القضايا الوطنية.

و- أبرز ما نفذه الاتحاد خلال تلك المرحلة:

استصلاح وتأهيل 10272 دونم و234 كم وغيرها من الأنشطة الأخرى المبينة في الجدول، وبلغ عدد المستفيدون من المشاريع خلال الفترة السابقة 671575، خلاصة نشاطات الاتحاد خلال مسيرته:-

جدول رقم (3.3) اجمالي عدد الأسر المستفيدة من مختلف النشاطات

النشاط	عدد الوحدات	عدد المستفيدين
استصلاح أراضي	24,176 دونم	6,481 أسرة
طرق زراعية	526 كم	9,064 أسرة
زراعة أشتال شجرية	1,022,998 شتلة شجرية	17,434 أسرة
حفر ابار جمع مياه الأمطار	2,840 لتر(255,600 م3	598 أسرة
إرشاد زراعي	1,229 دورة وندوة وزيارة	29,589 مشارك
تشغيل أيدي عاملة	286,878 يوم عمل	15,385 عامل
تأهيل مصادر مياه	1,264 وحدة	3,095 أسرة
دعم صمود المزارعين (طوارئ) توزيع وحدات مختلفة	42,073 وحدة مختلفة	42,073 أسرة
مجموع المستفيدين		719,123

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

انجازات الاتحاد وتطوير الواقع الزراعي:

أولاً: تطوير الأراضي الزراعية: ضمن الأهداف التي يرسمها الاتحاد نصب عينيه في جميع مراحل تطوره وتقدمه هي مستوى توسعه في توفير وزيادة الرقعة الزراعية بنمطيها الأفقي والعمودي، شاملاً التطور المعروف لدى المزارع الفلسطيني، وفي هذا المجال فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بهذا البرنامج حيث استطاع الاتحاد استصلاح 24174 دونم في الضفة وغزة وشق وتأهيل 526 كم، وزراعة حوالي مليون شتلة مثمرة، وبالتالي انعكس ذلك على الأسر المستفيدة من حيث زيادة الدخل، وتسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم، كما حمت الأرض التي تعاني من تآكل مستمر نتيجة عدة عوامل من أهمها سياسة الاستيطان والمصادرة والتجريف من قبل الاحتلال، ودعمت صمود المزارعين في أرضهم.

شكل رقم (3.1) اجمالي المساحات المستصلحة زراعياً– دونم

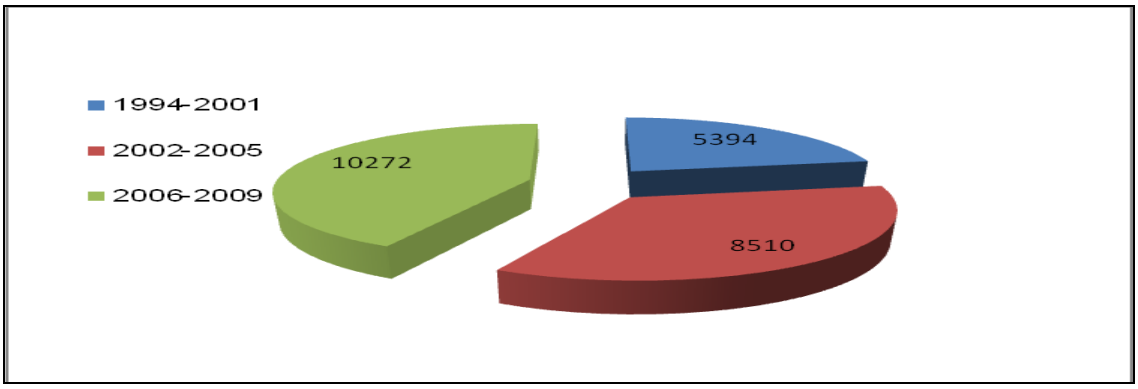

شكل رقم (3.2) اجمالي الطرق المنجزة – كم

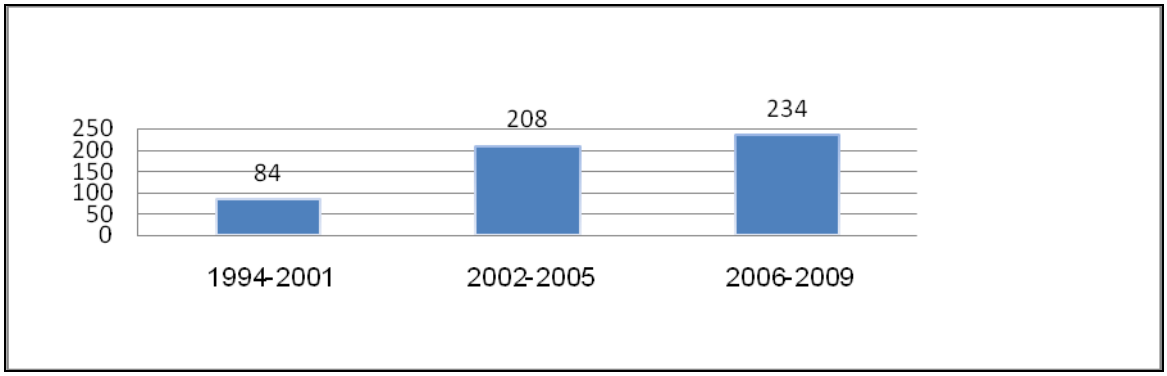

شكل رقم (3.3) عدد الأشتال المزروعة

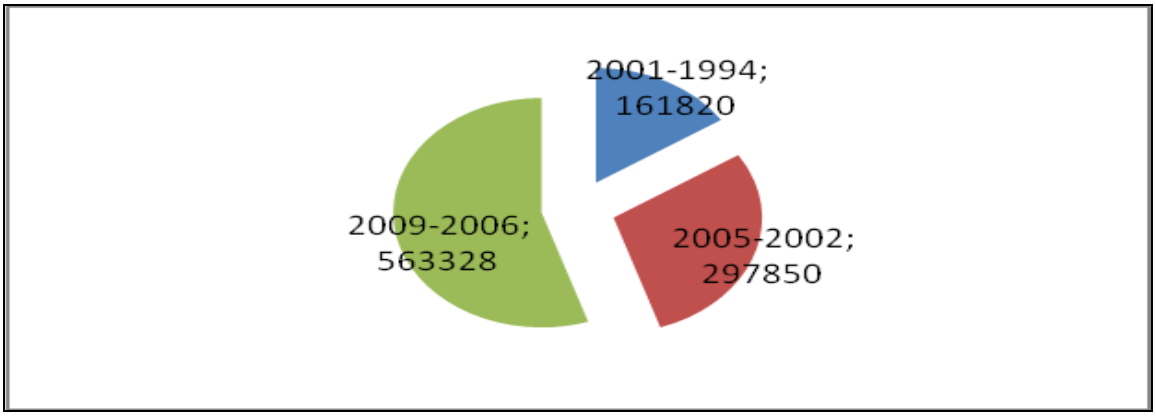

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

ثانيا: المياه المخصصة للقطاع الزراعي: تعد مصادر المياه الزراعية من آبار زراعية وبرك وقنوات من العناصر الداعمة والضرورية لتطوير القطاع الزراعي، ونظرا لهذه الأهمية قام الاتحاد بتنفيذ البرامج

والمشاريع الخاصة بتطوير هذه المصادر من إنشاءات جديدة وترميم وصيانة وتأهيل، كما قام بعقد العديد من الورش والدورات التدريبية في مجالات استخدام وتطوير هذه المصادر والتركيز على مبدأ المشاركة في تطوير مصادر المياه، وبهذا الخصوص استطاع الاتحاد زيادة المساحة الزراعية التي تعتمد على الري من خلال انشاء منشآت حصاد مائي غير آبار الجمع، حيث استطاع الاتحاد حفر حوالي 2840 بئر بسعة تقريبية 255 الف م مكعب.

شكل رقم (3.4) إجمالي عدد الآبار المنجزة

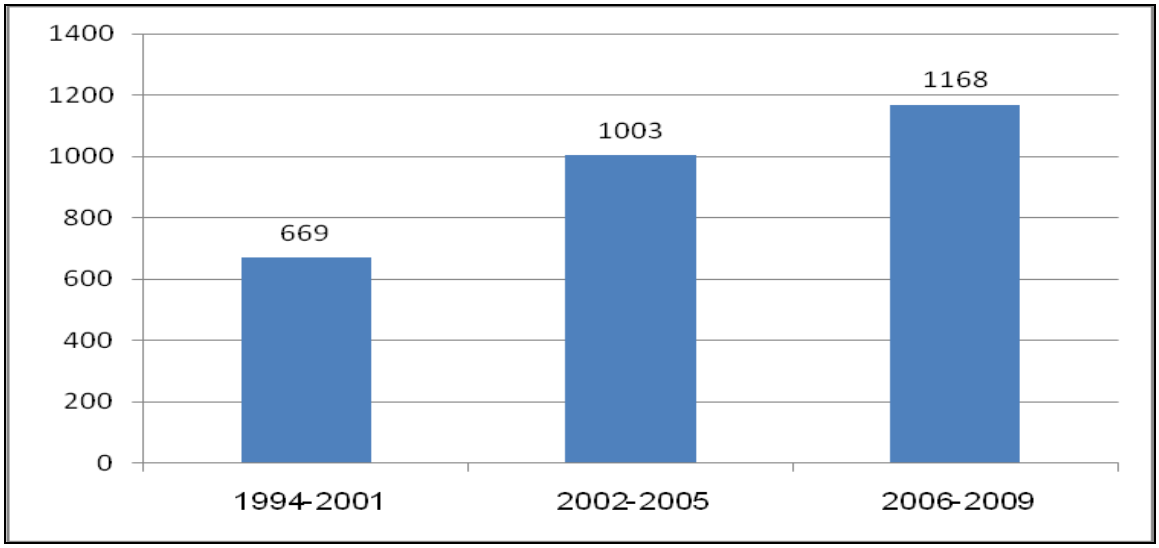

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

ثالثاً: مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة: كثف الاتحاد نشاطاته الهادفة لدعم الأسر المحتاجة، وخاصة مع تفاقم مستوى الفقر في المناطق الريفية، وارتفاع نسبة البطالة في كافة التجمعات الفلسطينية، وزيادة فجوة الأمن الغذائي لدى العديد من الأسر، حيث ركز الاتحاد في هذا المجال على:

- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل والتي تقدر بحوالي 287 الف يوم عمل وأكثر من 15 الف عامل.
- دعم الأسر الزراعية المهمشة من خلال توزيع مساعدات إنسانية وزراعية لهذه الأسر، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة في الضفة وغزة 42 الف أسرة.
- توزيع بذور بلدية متنوعة والمتوفرة لدى الاتحاد من بنك البذور على مزارعي الزراعات البعلية لحماية البذور البلدية من الاندثار وزيادة الانتاجية للزراعات البعلية.

رابعا: تطوير العمليات الفنية الزراعية: الارتقاء بمستوى المزارعين والمهندسين الزراعيين والعمل على تطوير أدائهم من خلال برامج التدريب والزيارات الميدانية لإرشاد المزارعين في أراضيهم وتقديم يد العون لهم ومن أهم مساهمات الاتحاد في هذا المجال:

- الارتقاء بمستوى المزارع في مجال استخدام الطرق الحديثة التي تكفل زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف وسلامة البيئة الزراعية وسلامة صحته.
- تطوير انتاج وتسويق زيت الزيتون نتيجة إرشاد المزارعين وأصحاب المعاصر حول زيادة الإنتاجية وطرق الإنتاج وظروف القطف والنقل والتخزين والعصر.
- تطوير التعاونيات القائمة واتباع أسلوب ومنهجية جديدة في عملها بما يكفل تجاوز معيقات التجربة وزيادة الأعضاء وتحسين وزيادة الإنتاج والتوسع في إقامة تعاونيات نسوية جديدة.
- إصدار النشرات الإرشادية، حيث أعد الاتحاد عدة نشرات ارشادية ووزعها على عدد كبير من المزارعين في مختلف المناطق والتي عالجت الكثير من المواضيع.

خامساً: اللجان الزراعية: يشرف اتحاد لجان العمل الزراعي على 183 لجنة زراعية ونسوية في جميع المحافظات، ويهدف العمل على تفعيل هذه اللجان إلى زيادة مساهمة المجتمع المحلى في صنع القرار، كذلك المساهمة الفاعلة في تنفيذ البرامج والمشاريع، وخلق شخصيات اعتبارية في صفوف المزارعين والمزارعات، بالإضافة إلى تفعيل وتعزيز العمل التطوعي والمبادرات المحلية الخلاقة والمبدعة، وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية والإنسانية في المجتمع، وقد عكس هذا العمل دوراً ايجابياً في آليات التنفيذ والمشاركة المجتمعية والتنسيق وعزز العمل الأهلي والمهني لدى الاتحاد.

سادساً العمل التطوعي: اعتمد في منهجه على مبدأ العمل الطوعي ورسخ هذا المفهوم لدى العاملين فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتمد في تطبيق هذا المفهوم على تشكيل لجان زراعية في المناطق على مستوى الضفة، وفي ضوء الأوضاع الاستثنائية الراهنة وتوجه الاتحاد لتنفيذ برامج إغاثة طارئة لمساعدة المزارعين المحتاجين والمتضررين فقد كان للشركاء المتطوعين وخاصة الأوروبيين الدور الأبرز في تنفيذ تلك البرامج ومن هذه المهام نذكر:

- مشاركة الاتحاد في حملات قطف الزيتون .
- تنفيذ العديد من حملات النظافة.
- حملات تطوعية مدرسية في مجالات البيئة والزراعة.
- احياء العديد من المناسبات الوطنية مثل يوم الأرض .
- يعتبر الاتحاد عضوا بارزاً في شبكة المنظمات الأهلية، وكذلك العديد من الشبكات المحلية.

سابعاً تمكين المرأة : يؤمن الاتحاد بمكانة ودور المرأة الفلسطينية في العملية التنموية، وبالتالي عمل على إتاحة الفرصة أمام النساء للعمل والمساهمة في خدمة وتنمية المجتمع، الأمر الذي انعكس على مساهمتها في الدخل، فضلاً عن إعطائها الدور القيادي وتفعيل دورها في المجتمع الفلسطيني، حيث أثبتت قدرتها على إدارة المشاريع وبالتالي تحقيق الانجازات على مستوى التعاونيات الزراعية، وقد لعب الاتحاد دورا بارزاً ومساهمة فعالة في :

1. تعميق وعي المرأة، وتنمية ثقافتها من خلال دورات تدريبية، ونشرات إعلامية وندوات.
2. إتاحة الفرصة أمام المرأة للخروج للعمل والمساهمة في بناء وتنمية المجتمع.
3. رفع مكانة المرأة الفلسطينية من خلال استقلالها الاقتصادي والمادي ما أمكن.
4. خلق قيادات نسوية في المناطق.
5. توسيع نطاق الاهتمام والعمل بالتعاونيات النسوية

ثالثاً/ الجهاز التنفيذي:

1- عدد العاملين/ات في الاتحاد-قطاع غزة:

جدول رقم (3.5) عدد الموظفين في الاتحاد

نوع التوظيف	اناث	ذكور	الاجمالي
موظفون بعقود دائمة	6	16	22
موظفون بعقود مؤقتة	6	28	34
المجموع	12	44	56
المتطوعون	5	8	13

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي.

شكل رقم (3.5)الهيكل التنظيمي للاتحاد

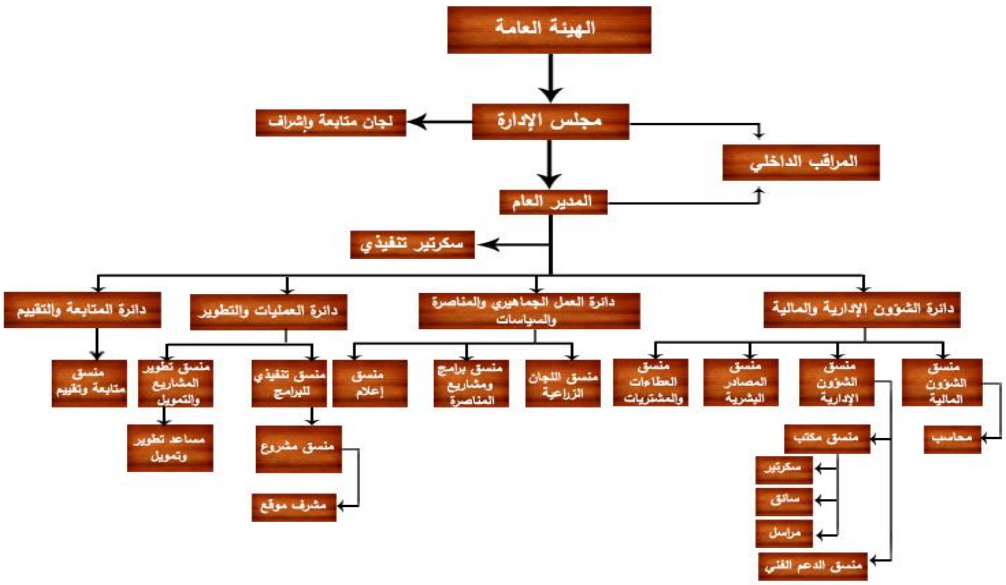

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

2- عدد الفروع للاتحاد في قطاع غزة:

جدول رقم(3.5) عدد الفروع للاتحاد في محافظات قطاع غزة

اسم المقر	المنطقة
المقر الرئيسي للفرع	غزة–النصر
مقر التنمية الريفية واللجنة الزراعية	جباليا
مقر التنمية الريفية واللجنة الزراعية	البريج
مقر التنمية الريفية واللجنة الزراعية	خانيونس
مقر التنمية الريفية واللجنة الزراعية	رفح
مقر التنمية الريفية واللجنة الزراعية	بيت حانون
مقر مشتل الجنوب	خانيونس
مقر مشتل الشمال	بيت لاهيا

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

الشركاء والممولين:

شكل رقم (3.6) عدد الشركاء والممولين

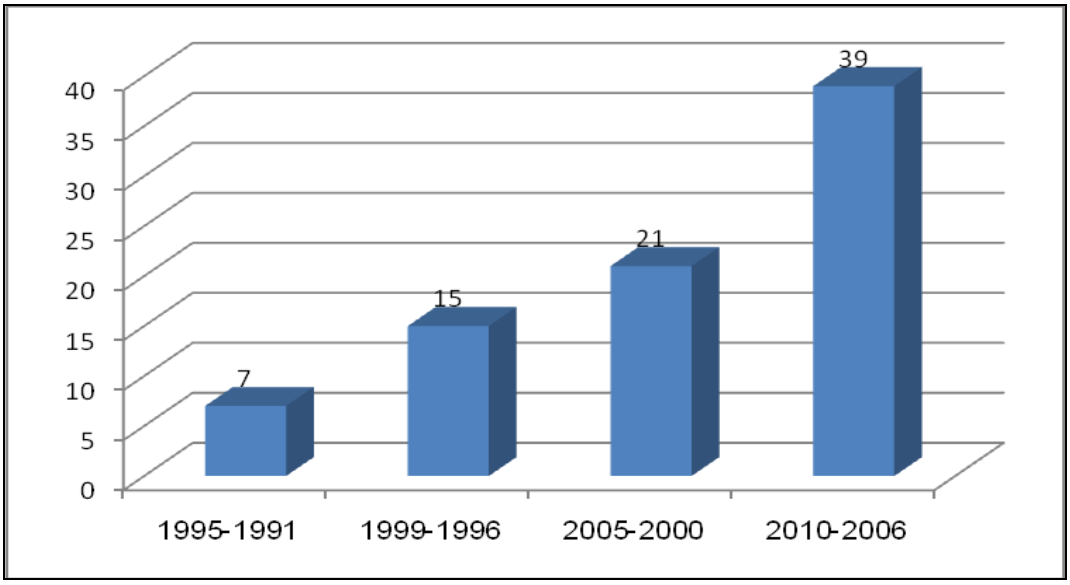

المصدر/السجلات الادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

ب- البرامج والمشاريع

بعد الانتهاء من جلسات العصف الذهني والتوافق على الأهداف الاستراتيجية العامة عمل الفريق مع مجموعة من الادارة العليا في الاتحاد على تطوير خطط البرامج والمشاريع للأعوام 2011-2013، حيث يتم تبني منهجية الادارة المستندة الى النتائج في تطوير البرامج والمشاريع أدناه.

تركز هذه المنهجية على تحديد العلاقات السببية بين الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد والنتائج متوسطة الأمد وثم استنباط المخرجات التي تؤثر على النتائج بشكل مباشر، عن طريق هذه المخرجات تكون الجوانب التي يمكن للاتحاد التدخل بها من خلال برامجه ومشاريعه.

إن من أهم ما يميز هذه المنهجية هو تركيزها على قياس المؤشرات بشكل دوري بدلاً من التركيز على النشاطات، لذا من الضروري على الاتحاد ايجاد وحدة للمقاربة والتقييم تعمل على قياس وتقييم الأداء ومقارنته بالنتائج المتوقعة.

لتحقيق رسالة الاتحاد حسب الخطة الاستراتيجية المقترحة، من الضروري تطوير وتنفيذ برامج ومشاريع خلال الأعوام القادمة. في هذا القسم سيتم استعراض الأهداف الاستراتيجية وبناء البرامج والمشاريع لتحقيق النتائج والمخرجات المباشرة لكل هدف.

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين مستوى المعيشة لصغار المزارعين/ات وتعزيز صمود المزارع/ة على أرضه/ها.

1.1.1.النتيجة الأولى: تحسين قدرة صغار مزارعي الثروة الحيوانية على توليد الدخل

إن من أولويات الاتحاد في الفترة القادمة أن يولي قطاع الإنتاج الحيواني أهمية أكبر في الخطط المستقبلية ولذلك فقد تم التمييز بين الانتاج الحيواني والنباتي في عملية التخطيط وتطوير البرامج.

إن تدخلات الاتحاد في هذا الجانب ستكون في ثلاثة برامج رئيسية تساهم في تحسين قدرات صغار مربي الثروة الحيوانية على توليد الدخل وهي:

- تحسين القدرات الإنتاجية لصغار مربي الثروة الحيوانية.
- بناء القدرات الإدارية والتقنية لإدارة الموارد الانتاجية بفعالية (مزارعي الثروة الحيوانية).
- زيادة الفعالية بالوصول إلى الأسواق وتحسين القدرات التسويقية عند المزارع.

1.1.2.النتيجة الثانية: تحسين قدرة صغار المزارعين/ات على توليد الدخل:

منذ نشأة الاتحاد كانت هذا المحور من أهم المحاور التي عمل عليها الاتحاد، وقد حقق في السابق نجاحات في هذا المجال واكتسب الاتحاد من خلال عمله خبرة كبيرة تمكنه من الاستمرار في تقديم الخدمات لصغار المزارعين والمزارعات بشكل فعال، ومن خلال هذه المعرفة سيعمل الاتحاد على ثلاثة محاور رئيسية:

- تحسين القدرات الانتاجية لصغار المزارعين/ات.
- بناء القدرات الادارية والتقنية لإدارة الموارد الانتاجية بفعالية.
- زيادة الفعالية بالوصول إلى الأسواق وتحسين القدرات التسويقية عند المزارع.

1.1.3.النتيجة الثالثة: تحسين قدرة المزارعين/المزارعات على الوصول والانتفاع والمحافظة على الموارد الطبيعية:

إن الموارد الزراعية الطبيعية هي أهم عناصر الانتاج النباتي، وبسبب الوضع الفلسطيني الخاص، وحالة عدم السيطرة على الموارد الطبيعية، فان الاتحاد سيعمل في المجالات التالية للحد من المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين:

- تأهيل الأراضي المهددة والمهمشة وما دمره الاحتلال.
- اعادة تأهيل مصادر المياه في المناطق المهددة والمهمشة.
- تحسين وإنتاج وتوفير البذور البلدية.

– الهدف الاستراتيجي الثاني: حماية حقوق المزارعين/المزارعات وتفعيل دورهم الوطني

إن الجانب الحقوقي لصغار المزارعين والمزارعات من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في التنمية الزراعية، حيث يتعرض المزارع الفلسطيني لكثير من القيود سواء نتيجة ممارسات الاحتلال وسياساته أو من السياسات الزراعية المطبقة من قبل وزارة الزراعة.

إن من الضروري على الاتحاد أن يركز جهوده في المرحلة القادمة على التصدي لمشكلة حقوق المزارعين في كافة المجالات وأن يرفع هذه المشاكل على كافة المنابر المحلية، لذا سيعمل على المحاور التالية:

- تطوير وتطبيق آلية دفاع ومناصرة ضد التهجير القسري.
- تطوير وتطبيق الية دفاع ومناصرة ضد سياسة الاحتلال لإغلاق المناطق (حرية الحركة والوصول).
- تطوير وتطبيق آلية دفاع ومناصرة عن حق استخدام موارد الانتاج الزراعية (الأراضي المتاحة، استخدام المياه المتاحة، المحافظة على الأصول الوراثية).
- بناء الوعي العام لدى صغار المزارعين/ات والجمهور تجاه حقوقهم .
- الضغط لتطوير سياسات زراعية مناصرة لحقوق المزارعين/ات.

– الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز قدرة الاتحاد للاستجابة للطوارئ وللمتغيرات المختلفة وعدم الاستقرار (التغييرات المناخية ، الكوارث الطبيعية،، الاحتلال....)

أسس الاتحاد نفسه كجهة فاعلة وقادرة على الاستجابة للطوارئ في الفترة السابقة، وهو يملك خبرة ومعرفة كبيرة تمكنه من ايصال الدعم والمساعدة للفئات المتضررة خلال 48 ساعة، ويملك قاعدة واسعة من المتطوعين في جميع المناطق يمكن تحريكهم في حالات الطوارئ ويحظى بثقة مجموعة من الجهات المانحة التي تربطه بها علاقات جيدة للاستجابة السريعة للطوارئ، ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد لتعزيز هذه الصورة لدى جمهور المستفيدين عن طريق تعزيز قدرته الداخلية للاستجابة للطوارئ من خلال التركيز على الاستراتيجيات التالية:

- تطوير وتطبيق آلية استجابة في حالتين: استجابة سريعة في حالات الإغاثة، واستجابة فعالة في حالات طوارئ في صفوف صغار المزارعين المتضررين.
- زيادة التشبيك والعلاقات المحلية والدولية مع الجهات الداعمة والمانحة (بما يشمل الموارد المالية).

- الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز استدامة الاتحاد وفعاليته الإدارية والمالية واسهامه في القضايا الوطنية.
- يعمل الاتحاد على رفع كفاءته الادارية والمالية، وتعزيز قدرته المالية على توفير التمويل اللازم للقيام ببرامجه ونشاطاته، لذا سيقوم الاتحاد بالعمل على محوريين رئيسيين هما:

1.1.4.النتيجة الأولى: تعزيز وتفعيل دور الهيئة العامة ومجلس الادارة على الصعيديين الداخلي والوطني

سيعمل الاتحاد على:

- رسم ومتابعة وتطبيق السياسات الاستراتيجية للاتحاد.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات وخطط الاستثمار وحشد التمويل (خطط لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، دراسات جدوى وخطط الاستثمار بأصول أو مشاريع مدرة للدخل للاتحاد، خطط تشغيل المشاريع المدرة للدخل)
- تفعيل دور الاتحاد في الائتلافات الجماهيرية على الصعيد المحلي والخارجي

1.1.5.النتيجة الثانية: زيادة قدرة الادارة التنفيذية على تطبيق استراتيجيات الاتحاد بشكل فعال من خلال العمل على المحاور التالية:

- إدارة السياسات الادارية والمالية بفعالية وبأقل التكاليف
- إدارة العلاقات العامة محلية والدولية: وضع الاستراتيجيات وتطبيق الخطط
- إدارة البرامج بفعالية: تصميم البرامج الخطط السنوية، تنفيذ واعداد التقارير ومراجعة البرامج
- إدارة علاقة متينة مع اللجان الزراعية وتفعيل دورهم الوطني

ت- البرامج الحالية للاتحاد

يعمل الاتحاد في اطار مجموعة من البرامج، كل برنامج يشمل مجموعة من الأنشطة أو المشاريع مرتبطة بإحداث تنمية زراعية أو مشاريع إغاثية يمكن تلخيص هذه البرامج كما يلي:

أ. تطوير مصادر المياه الخاصة بالزراعة والشرب، تندرج تحت هذا البرامج مجموعة من الانشطة والمشاريع في الضفة الغربية وغزة وتشمل حفر وترميم آبار الجمع، البرك، التخطيط لإدارة مصادر المياه، حملات التوعية.

ب. الارشاد الزراعي للمزارعين والنساء ويشمل أعداد نشرات، زيارات ارشادية، محاضرات، مشاهدات في المجالات الزراعية المختلفة.

ج. تطوير الأراضي، ويشمل أنشطة الاستصلاح في تسوية الأرض وبناء الجدران وزراعية الأرض وحفر الآبار.

د. تطوير قدرات المرأة الريفية، يشمل البرنامج تدريب وتوعية النساء في المجالات الزراعية وغير الزراعية.

ه. تنظيم المزارعين، يتم العمل في الاتحاد على تشكيل اللجان الزراعية.

و. توفير مدخلات الانتاج: يندرج المشروع تحت مشاريع الطوارئ حيث يشمل توزيع أسمدة وبذار وأشتال وأغنام ودواجن وارانب.

ز. تدريب المهندسين الزراعيين، تم تنفيذه في السابق لمرة واحدة في قطاع غزة كما يتم تدريب مهندسين زراعيين جدد لصقل مهاراتهم و قدراتهم.

ح. خلق فرص عمل في مشاريع زراعية وغير زراعية شملت بناء غرف صفية.

ط. مشاريع انتاجية خاصة بالاتحاد (المشاتل، التركتور، البيوت البلاستيكية).

ث- الفرضيات الأساسية للخطط الاستراتيجية

تقوم خطة الاتحاد الاستراتيجية على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ. تطوير الخطة بصورة شمولية تحقق التوازن بين توقعات الأطراف المعنية واحتياجات التنمية المستدامة بالمجتمع.

ب. بناء الخطة على الدراسة الذاتية للاتحاد واستخدام تحليل (SWOT) لتحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية.

ج. المقارنة المرجعية لتحديد احتياجات التحسن وسد الفجوة بين الأداء الفعلي للمؤشرات والاداء المتوقع.

د. وضع برامج وخطط متوازنة ذات رؤى مستقبلية لتحسين جودة جميع العمليات والأنشطة الخاصة بالاتحاد.

ه. تمتع جميع العاملين على كافة المستويات بالحق في المشاركة والمسئولية.

و. وضع مقاييس واضحة للأداء.

ز. المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية لتطوير وتحسين الأداء.

ح. التقييم الدوري من خلال مجموعة استشارية داخلية وخارجية.

ط. نشر نتائج المتابعة والتقييم مع مراجعة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخارجية (SWOT).

- **القيم والمسؤولية الاجتماعية والوطنية:**

يتطلب تحقيق رؤية الاتحاد ورسالته التزام الاتحاد (الهيئة العامة، مجلس الإدارة، الهيئة الإدارية والعاملين فيه) لتحقيق رسالته بثقافة عمل تعتمد على مجموعة متكاملة من القيم والثوابت.

القيم التي يؤمن بها الاتحاد:

- **الالتزام:** يكرس الاتحاد عن طريق اللجان الزراعية، جهوده للترويج للنهوض بالأحوال المعيشية للفلسطينيين ويعتبر التفاني والاخلاص لهذا الهدف مطلبا أساسيا من الجميع.
- **الاستقلالية:** يوفر الاتحاد منبراً يسعى فيه الأعضاء إلى التوصل إلى توافق عريض فى الآراء، كما يضم إدارة محايدة تساعد هؤلاء الأعضاء على تحقيق هذا الهدف.
- **الشراكة:** ينتمى الاتحاد الى أسرة المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ويعمل على الترويج للتعاون والتنسيق في مختلف المجالات ويقيم علاقات مع الجميع مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون البناء واحترام خصوصية واستقلالية كل جهة.
- **المساواة:** يلتزم الاتحاد بالترويج للمشاركة الكاملة والمتساوية للجميع بما يشمل النساء فى التنمية وفى تحقيق التوازن ما بين الجنسين ضمن عمله.
- **التنوع:** يستمد الاتحاد قوته من احترامه للمناهج والطرق المختلفة المؤدية الى تحقيق هدف مشترك، وعلى ذلك فإن إدارته تختار موظفيها على أوسع أساس جغرافي ممكن وبغض النظر عن الانتماء السياسي.
- **الوحدة:** يؤكد الاتحاد ايمانه بالحاجة الى العمل الجماعي ورغبته فى القيام به، وتقبل الإدارة بكل إخلاص مهمة تنفيذ القرارات التي يتخذها أعضاء الهيئة العامة.
- **الشفافيـة:** الوضوح في الإجراءات والمعلومات
- **العدالـة:** مساواة في التعامل مع الموظفين، ومساواة في التعامل مع متلقي الخدمة باستقلالية وموضوعية دون محاباة.
- **النزاهـة والأمـانـة:** أعضاء وموظفو الاتحاد يوثق بهم ويعتمد عليهم.
- **العمل بروح الفريق:** تكاتف الجهود نحو تحقيق الهدف، احترام آراء الآخرين، التعاون والاحترام المتبادل.

- **المبادرة:** يشجع الاتحاد العاملين لديه على حرية التعبير والأفكار الخلاقة.
- **الانضباط:** أعضاء وموظفو الاتحاد ملتزمون بالتشريعات والنظم ويتقيدون بتنفيذها.
- **الحوكمة الإدارية:** يحكم الاتحاد نظام أساسي مستند على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني رقم(1) لسنة 2000[9]، والذي بموجبه حصل على شهادة اعادة توفيق الأوضاع من وزارة الداخلية الفلسطينية.

تقود الاتحاد هيئة عامة تضم في عضويتها ما يزيد عن مائتي عضو في الضفة وغزة تجتمع مرة كل سنة وتنتخب مجلس الادارة وقوامه 13 عضوا 7 من الضفة و6 من غزة كما تقوم بمهامها المنصوص عليها في النظام الاساسي للاتحاد، بينما يجتمع المجلس الموحد بفرعية على الأقل ثلاث مرات في السنة ويمارس مهامه المنصوص عليها في النظام الاساسي، ويحتكم الاتحاد في الفرعين الى نظام أساسي موحد وأنظمة مالية وإدارية موحدة ، مع بعض الاختلافات الطفيفة في النظام الاداري والمالي لاختلاف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في كل من الضفة والقطاع. لكن يواجه الاتحاد تحدياً كبيراً في توحيد العمل على الصعيد التنفيذي حيث توجد تباينات في الهيكلية في كلا الفرعين ويتم العمل باستقلالية نسبية في المجال التنفيذي.

[9] قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، رقم(1) لسنة 2000،للمزيد حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات العامة، يمكنكم زيارة الموقع التالي/http://insanonline.net/news

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية لدور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي

دراسة تطبيقية- اتحاد لجان العمل الزراعي بقطاع غزة

مقدمة

4.1. منهجية القياس والنموذج القياسي

4.1.1 معالجة بيانات النموذج

4.1.2 الشكل العام للنموذج

4.1.3 التعريف الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

4.1.4 المنهجية القياسية والأسلوب

أولا: المقاييس الاحصائية الوصفية

ثانيا: أسلوب الانحدار اللوجيستي الترتيبي

ثالثا: أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي

رابعا: أهمية استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي الترتيبي

خامسا: تقدير وتفسير معاملات الانحدار اللوجستي

4.2. الوصف الاحصائي والتقدير القياسي والتفسير الاقتصادي

4.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج

أولا: التحليل الوصفي للمتغير التابع

ثانيا: التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

4.2.2 نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجيستي

4.2.3 تقييم جودة التنبؤ والتصنيف باستخدام النماذج البسيطة.

4.3. اختبار الفرضيات و تفسير النتائج

مقدمة:

تستعرض الباحثة في هذا الفصل تعريف مفصل للمتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بمتغيرات الدراسة، والتي على أساسها تم بناء النموذج القياسي، بهدف دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتمثل، كما ويستعرض البحث المنهج البحثي المستخدم في التحليل والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها في تقدير نموذج الدراسة بالإضافة لمجموعة من الأساليب الوصفية التي استخدمت لوصف متغيرات الدارسة حسب البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها الأصلية.

واعتمدت الدراسة القياسية على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد بهدف تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً والمتغيرات الأضعف والمتغيرات غير المؤثرة على المتغير التابع وتفسير سلوكه.

4.1. النموذج القياسي والمنهجية القياس:

4.1.1. بيانات الدراسة:

تمثلت بيانات الدراسة في البيانات التي تعبر عن المتغيرات الاقتصادية والتي سيأتي شرحها بالتفصيل، حيث تم توفير هذه البيانات على شكل بيانات سنوية خلال الفترة (2001–2014)، وتم الحصول على هذه البيانات من:

المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، تم جمع البيانات الأولية من السجلات المالية والادارية لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة من خلال المقابلة مع المدير المالي والاداري.

4.1.2. الشكل العام للنموذج القياسي:

استخدمت الباحثة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression) وهو النموذج الملائم والمناسب لنوع البيانات المتاحة للدراسة لأنه يدرس العلاقة بين متغير وصفي تابع منقسم إلى فئتين (Dummy Variables) والعديد من المتغيرات المستقلة سواء كانت وصفية أو كمية وهو يعتمد على فرضية الاحتمالات النسبية Proportional Odds (PPO) والتي يمكن أن تتأثر بحجم العينة وطبيعة المتغيرات المستقلة في النموذج. كما أنه لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى

الاعتيادية في تقدير نماذج الانحدار ذات المتغيرات التابعة النوعية، لأنها تؤدي إلى تقدير معاملات انحدار غير منطقية، وبالتالي استخدام نموذج الانحدار اللوجستي يؤدي إلى تقدير معاملات انحدار دقيقة ومنطقية.

وعليه فقد تم استخدام النموذج لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بتحديد دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماع بقطاع غزة، حيث تم دراسة تأثير مجموعة من العوامل المستقلة والمتمثلة في (حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي، حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري، عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي، عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري، عدد مشاريع التمكين الاقتصادي، عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري، التنمية المبنية على النوع الاجتماعي) على رأس المال الاجتماعي الذي يعبر عن المتغير التابع والمعبر عنه بمتغير فئوي يشمل فئتين تتمثل في: (1: مدى تحقق قدرة الجمعية على تعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال السنة المحددة، 0: في حال عدم قدرة الجمعية على تحقيق وتعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال السنة المحددة)، وبناء عليه تم صياغة المعادلة المطلوبة على النحو الآتي:

$$Y = f\ (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7)$$

وتصاغ المعادلة بشكل قياسي على هيئة نموذج انحدار على النحو الآتي:

$$log\left(\frac{prob(Y_i)}{1 - prob(Y_i)}\right) = \beta_0 + \beta_1 X1 + \beta_2 X2 + \beta_3 X3 + \beta_4 X4 + \beta_5 X5 + \beta_6 X6 + \beta_7 X7 + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Y : رأس المال الاجتماعي.

X_1 : حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي.

X_2 : حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري.

X_3 : عدد مشاريع التمكين الاقتصادي.

X_4 : عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري.

X_5 : عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي.

X_6 : عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري.

1. X_7 : التنمية المبنية على النوع الاجتماعي وهو متغير وهمي كما يلي:(1 مدى قدرة الجمعية على استهداف النساء في أنشطتها وبرامجها،0 عدم قدرة الجمعية على استهداف النساء في أنشطتها وبرامجها).

β_0, β_1, β_2 , β_3 , β_4 , β_5 , β_6 , β_7: تعبر عن الحد الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة على التوالي.

ε_i : حد الخطأ العشوائي.

ويتم تقدير درجة لوجيت المتغير التابع (Logit estimates a score) كدالة خطية في المتغيرات المستقلة كما في الشكل التالي(Hamilton, 2006, p.279):

$$Logit(Y) = \beta_0 + \beta_1 X1 + \beta_2 X2 + \beta_3 X3 + \beta_4 X4 + \beta_5 X5 + \beta_6 X6 + \beta_7 X7 + \varepsilon_i$$

وبعد ذلك يتم احتساب احتمالية كل فئة من فئات المتغير التابع أو احتمالية ظهور الحدث في النموذج اللوجستي بتحويل Logit(Y) إلى النمط الأسي عن طريق حساب الفروق Odds على النحو التالي (مقداد، 2010، ص191):

$$Odds\ (Y = 1) = e^{Logit(y)}$$

ويمكن تحويل الفروق "Odds" إلى المعادلة الاحتمالية حيث (Y = 1) باستخدام الصيغة التالية(Studenmund, 2011, p.443):

$$P(Y = 1) = \frac{1}{1 + e^{-(\beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \varepsilon_i)}}$$

وفي مقابل ذلك يكون احتمال (Y = 0) كما يلي:

$$P(Y = 0) = 1 - P(Y = 1)$$

الإشارات المتوقعة للمعاملات: تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي:

المتغير	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7
الإشارة المتوقعة	+	+	+	+	+	+	+

4.1.3. التعريف الاقتصادي لمتغيرات الدراسة:

- المتغير التابع:

✓**رأس المال الاجتماعي:** والمعبر عنه بمتغير وصفي يشمل فئتين تتمثل في: (1: مدى تحقق قدرة الجمعية على تعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال السنة المحددة، 0: في حال عدم قدرة الجمعية على تحقيق وتعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال السنة المحددة).

- المتغيرات المستقلة:

2. **حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي:** هو "متغير كمي" يتم خلاله معرفة حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي من خلال ميزانية الجمعية السنوية وكذلك موازنة مشروعات التمكين الاقتصادي، والتي تشمل تمويل المشاريع المدرة الصغيرة للدخل الوحدات الانتاجية واستصلاح الأراضي الزراعية.

3. **حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري:** هو "متغير كمي" يتم خلاله معرفة حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري من خلال ميزانية الجمعية السنوية وكذلك موازنة مشروعات تطوير رأس المال البشري والتي تشمل مشاريع تدريب بناء القدرات، ورش العمل وحلقات التوعية، الاستشارات الميدانية.

4. عدد مشاريع التمكين الاقتصادي: هو "متغير كمي" يتم الحصول عليها من خلال احتساب عدد مشاريع التمكين الاقتصادي خلال السلسلة الزمنية من 2001-2014.

5. **عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري:** هو "متغير كمي" يتم الحصول عليها من خلال احتساب عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري خلال السلسلة الزمنية من 2001-2014.

6. **عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي:** هو "متغير كمي" يتم الحصول عليها من خلال احتساب عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال السلسلة الزمنية من 2001-2014.

7. **عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري:** هو "متغير كمي" يتم الحصول عليها من خلال احتساب عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري خلال السلسلة الزمنية من 2001-2014.

8. **التنمية المبنية على النوع الاجتماعي:** هو "متغير وهمي" يشمل فئتين(1 مدى قدرة الجمعية على استهداف النساء في أنشطتها وبرامجها،0 عدم قدرة الجمعية على استهداف النساء في أنشطتها وبرامجها).

- **مبررات اختيار المتغيرات:**

أ- ركزت الباحثة على اختيار هذه المتغيرات لاعتبارات عدة، أهمها خبرة الباحثة في كون الكثير من الجمعيات تشترك في تقديم خدمات التمكين الاقتصادي ورأس المال البشري لفئاتها المستفيدة من انشطتها وبرامجها.

ب- وجود فجوة بحثية في دراسة علاقة المتغيرات المستقلة برأس المال الاجتماعي.

4.1.4. المنهجية القياسية والأسلوب:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي بغرض وصف متغيرات الدراسة وذلك من خلال الأشكال البيانية والمقاييس الإحصائية وذلك لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي الكمي وذلك بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وحساب احتمال مستوى رأس المال الاجتماعي وفقاً لهذه المتغيرات، وذلك بالاستعانة ببرنامج (EViews)، وبرنامج (Excel) لإجراء الرسومات البيانية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

أولاً: المقاييس الإحصائية الوصفية: تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج.

ثانياً: مفهوم نموذج الانحدار اللوجستي: النموذج اللوجستي واحد من النماذج الاحتمالية والتي تناقش الاحتمالية لحدث ما، هل يحدث أم لا؟ أو الاحتمالية لظاهرة ما، هل هي موجودة أم لا؟ ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة سواء كانت من نوع المتغيرات المستمرة أو الصماء(مقداد، 2010، ص188). كما ويعرف الانحدار اللوجستي على أنه نموذج يُستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي. ويستخدم الانحدار اللوجستي عدة متغيرات مُتوقعة والتي قد تكون رقمية أو فئوية. وبمعنى أخر يمكن تعريفه بأن النموذج الذي يتم اللجوء إليه عندما يكون المتغير التابع أصم أي يأخذ إحدى القيمتين (1 ، 0) وفي هذه الحالة فإن هناك احتمال لقيمة المتغير؛ وهي وقوعه ويمثلها الرقم واحد أو عدم وقوعه ويمثلها الرقم صفر(العامودي، 2013، ص92-93).

ثالثاً: أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression): من المألوف والمتعارف عليه في الدراسات الاقتصادية استخدام نماذج الانحدار الخطية البسيطة والمتعددة لدراسة تأثير متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع، ويتم استخدام هذا الأسلوب في حالة كون المتغير التابع متغير كمي تكون بياناته تكون على شكل أرقام كمية، إلا أنه في حالة البيانات الفئوية

(ترتيبية أو اسمية) فإن أساليب الانحدار الخطية لا تصلح في مثل هذه الحالات، بحيث يأخذ المتغير التابع قيمة ثنائية Dichotomous أو أكثر وأن هذا بشكل تحدياً كبيراً أمام الباحثين عند محاولتهم توظيف الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد؛ والذي يكون مقيداً نوعاً ما باشتراط أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً متصلاً بدلاً من أن يكون وصفياً منفصلاً(عباس، 2012، ص237).

لذا يرى (Lea 1997) أنه يجب استخدام تقنية الانحدار اللوجستي في مثل تلك الحالات، وأنه وإن كان هناك العديد من الأساليب الإحصائية التي طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات الوصفية (النوعية) مثل تحليل الدوال التمييزية Discriminant Functions Analysis؛ إلا أن الانحدار اللوجستي يتمتع بالعديد من المميزات التي تجعله ملائماً للاستخدام في مثل تلك الحالات. وللانحدار اللوجستي عدة أنواع، إلا أن أكثرها شيوعاً هو تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression، وهناك أنواع أخرى مثل الانحدار المتعدد والانحدار اللوجستيي الترتيبي(الأغا، 2015، ص122-123).

وتعتبر نماذج الانحدار اللوجستي حالة خاصة من حالات الانحدار ويطلق عليها أحياناً نماذج اللوجيت المعممة Generalized Linear Models، وتستخدم عندما نرغب في التنبؤ بوجود صفة معينة أو ظاهرة أو خاصية معينة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتستخدم لكل من Odds Ratio (نسبة الأفضلية أو معامل الأفضلية) معاملات النموذج اللوجستي في تقدير قيمة نسبة الخلاف للمتغيرات المستقلة في النموذج، وهذه حالات شائعة وتستخدم في علوم كثيرة(عكاشة، 2002، ص493).

رابعاً: أهمية استخدام نموذج الانحدار اللوجستي: تكمن أهمية تحليل الانحدار اللوجستي عند مقارنته بالأساليب الإحصائية الأخرى مثل: الانحدار الخطي والتحليل التمييزي، في أن الانحدار اللوجستي هو الأداة الأكثر قوة لأنه يقدم اختباراً لمعنوية المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع النوعي، بالإضافة إلى ذلك فان الانحدار اللوجستي يرتب تأثير المتغيرات المستقلة، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيراً ما يعتبر أقوى من المتغير الأخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات المستقلة النوعية وكذلك تأثير التفاعل بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع النوعي. كما أن من مزايا استخدام الانحدار اللوجستي هو أنه أقل حساسية تجاه الانحرافات عن التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وذلك مقارنة بأساليب إحصائية أخرى مثل التحليل التمييزي والانحدار الخطي المتعدد، والانحدار اللوجستي يستطيع أن يتجاوز العديد من الافتراضات المقيدة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في الانحدار

الخطي، الأمر الذي يجعل في نهاية المطاف تحليل الانحدار اللوجستي هو الأسلوب الأفضل في حالة المتغير التابع الفئوي(عباس، 2012، ص237).

وهذا النموذج على عكس النموذج الانحدار الخطي الذي لا يمكن استخدامه إلا بعد التحقق من افتراضات معينة، فيمكن انتهاك افتراضات تحليل الانحدار الخطي، وأهمها افتراضين رئيسيين هما: الأول اعتدالية التوزيع الطبيعي Normality والثاني تجانس التباين Homoscedasticity، ويرجع ذلك إلى طبيعة المتغير التابع. فبالنسبة لتوزيع الأخطاء سوف لن يكون طبيعيا عند أي مستوى من مستويات X عندما يكون المتغير التابع فئوي، حيث أن توزيع الأخطاء في مثل هذه الحالة سيكون متبعاً للتوزيع اللوجستي Logistic Distribution وليس التوزيع الطبيعي Normal Distribution. أما عدم تجانس تباين المتغير العشوائي (حد الخطأ ، فإن حد الخطأ في الانحدار يتفاوت ويتغير حسب مستويات المتغير المستقل X ، حيث يلاحظ أن توفيق البيانات من خلال خط مستقيم يمتد من الحد الأدنى للمتغير التابع إلى الحد الأعلى مما يولد قيم أخطاء غير متجانسة(عباس، 2012، ص241-242).

خامساً: تقدير وتفسير معاملات الانحدار اللوجستي: من أجل تقدير معاملات الانحدار اللوجستي يتم اللجوء لطريقة الإمكان الأعظم (Maximum likelihood Method)، والتي تعتبر هذه الطريقة من الطرق الإحصائية ذات الكفاءة العالية في تقدير معالم التوزيعات الإحصائية بمختلف أنواعها بغض النظر عن طبيعة البيانات، وفي الآونة الأخيرة شاع استخدام هذه الطريقة كطريقة إحصائية لتقدير معاملات نماذج الانحدار المختلفة لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومن أشهر استخداماتها تقدير معاملات نموذج الانحدار اللوجستي، وذلك لمعرفة احتمال كل فئة من فئات المتغير التابع، وتتسم طريقة الإمكان الأعظم بالكفاءة العالية في التقدير والاتساق وعدم التحيز كما ولها أقل تباين ممكن(الأغا، 2015، ص124).

وتعرف طريقة الاحتمال أو الإمكان الأعظم بأنها طريقة تكرارية Iterative تعتمد على العمليات الحسابية عدة مرات حتى يتم الوصول إلى أفضل تقدير للمعاملات والتي من خلالها يمكن تفسير البيانات المشاهدة(Newsom, 2003, p.65). وتقيس دالة الإمكان الأعظم .M.L الاحتمالات المشاهدة لعدد n من المتغيرات المستقلة ولتكن $(P_1, P_2.,P_n)$ التي تقع في العينة ويمثل حاصل ضرب هذه الاحتمالات دالة الإمكان الأعظم$M.L.= Prob.(P_1,P_2.,P_n)$ (غانم، والجاعوني، 2011، ص119-120).

وتستخدم طريقة الاحتمال الأعظم لحساب معاملات اللوجت Logit في الانحدار اللوجستي، وتهدف هذه الطريق إلى تعظيم لوغاريتم الاحتمال Log Likelihood، الذي يعكس مدى إمكانية أو احتمال أن تكون تلك القيم المشاهدة للمتغير التابع في الإمكان توقعها أو التنبؤ بها، من خلال المتغير أو المتغيرات

المستقلة، ويلاحظ أن تقديرات الاحتمال الأعظم أنها طريقة تكرارية تبدأ بقيمة أولية لما ينبغي أن تكون عليه معاملات اللوجت، ثم تحدد هذه الطريقة اتجاه ومقدار التغير في معاملات اللوجت، والذي سيزيد من لوغاريتم الاحتمال(Walker, 1996, p.32).

أما بالنسبة لتفسير معاملات الانحدار اللوجستي فبعد احتساب قيم المعاملات الخاصة بالنموذج يكتفي البعض بالاعتناء بإشارة معاملات المتغيرات المستقلة إضافة إلى مستوى المعنوية، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بمعنى إذا زاد المتغير المستقل تزيد قيمة المتغير التابع أو يتأكد احتمالية وجود الظاهرة المراد دراستها والعكس صحيح(مقداد، 2010، ص192). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الانحدار اللوجستي يحسب مقدار التغير في لوغاريتم معامل الأفضلية Log Odds للمتغير التابع، وليس التغير في المتغير التابع نفسه كما هو الحال في الانحدار الخطي(Garson, 2006, p.762).

4.2. الوصف الإحصائي والتقدير القياسي والتفسير الاقتصادي:

4.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات نموذج دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماع بقطاع غزة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعانت الباحثة بالأشكال البيانية لتوضح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، وكذلك تم الاستعانة بالنسب المئوية والتكرارات لوصف بيانات المتغير التابع، على النحو التالي:

أولاً: التحليل الوصفي للمتغير التابع (رأس المال الاجتماعي):

يتضح من خلال الشكل (4.1) أن أغلب سنوات الدراسة كانت تتميز بوجود قدرة للجمعية في تحقق وتعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال السنوات المحددة والتي تأخذ القيمة 1 والتي بلغ عددها 10 سنوات أي بنسبة 71.4% من إجمالي السنوات خلال الفترة (2001-2014). أما باقي السنوات وعددها 4 سنوات والتي تأخذ القيمة 0 تبين عدم قدرة الجمعية على تحقيق وتعزيز القيم والمسؤولية الاجتماعية خلال هذه السنوات أي بنسبة 28.6% من إجمالي سنوات الدراسة، وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى اندلاع انتفاضة الأقصى خلال عام 2000 مما تسبب في عدم قدرة الجمعية خلال عامي 2001-2002 على المساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وذلك بسبب تداعيات انتفاضة الأقصى وما تبعها

من عدوان على الأراضي الفلسطينية، أما عام 2005 فقد يرجع إلى الوضع السياسي للبلد قبيل نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتحفظ الممولين على ضخ التمويل لقطاع غزة لحين معرفة نتائج الانتخابات، وكذلك عام 2008 قد يرجع لاشتداد الحصار على القطاع بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني، وكذلك بعد حرب 2012 وحرب 2014على قطاع غزة.

شكل بياني (4.1): التكرارات لفئات المتغير التابع

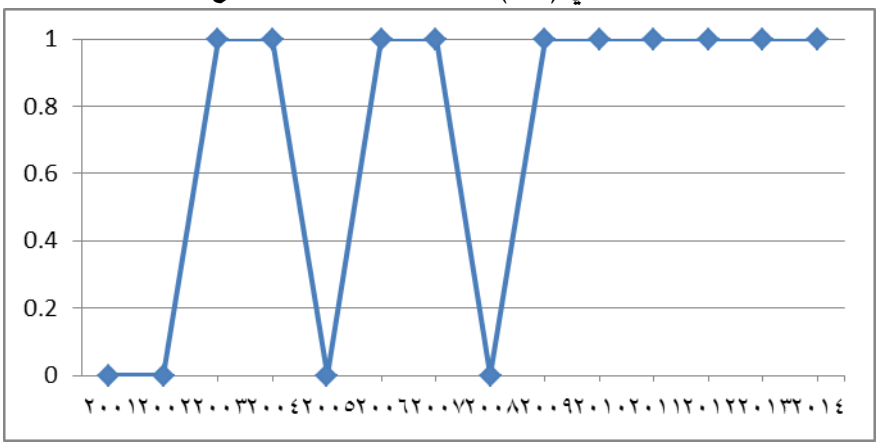

المصدر/من اعداد الباحثة

ثانياً: التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية للمتغيرات المستقلة

	X_1(1000$)	X_2(1000$)	X_3	X_4	X_5	X_6
Mean	6124.2	1029.7	6.6	6.5	113	1842.5
Maximum	69590	10282	16	13	408	12028
Minimum	9	7	1	2	8	12
Std. Dev.	18367.6	2674.2	5.1	3.2	113.3	3210.9

1. **حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ (6124.2) دولار بانحراف معياري (18367.6) دولار، كما بلغت أقل قيمة لحجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة (9) دولار، بينما أكبر قيمة لحجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغت (69590) دولار.

2. **حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة بلغ (1029.7) دولار بانحراف معياري (2674.2) دولار، كما بلغت أقل قيمة لحجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة (7) دولار، بينما أكبر قيمة لحجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة بلغت (10282) دولار.
3. **عدد مشاريع التمكين الاقتصادي:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط عدد مشاريع للتمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ (6.6) مشروع بانحراف معياري (5.1) مشروع، كما بلغت أقل قيمة لعدد مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1) مشروع، بينما أكبر قيمة لعدد مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغت (16) مشروع.
4. **عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة بلغ (6.5) مشروع بانحراف معياري (3.2) مشروع، كما بلغت أقل قيمة لعدد مشاريع تطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة (2) مشروع، بينما أكبر قيمة لعدد مشاريع تطوير رأس المال البشري خلال فترة الدراسة بلغت (13) مشروع.
5. **عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ (113) مستفيد بانحراف معياري (113.3) مستفيد، كما بلغت أقل قيمة لعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة (8) مستفيد، بينما أكبر قيمة لعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغت (408) مستفيد.
6. **عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري:** يتضح من خلال الجدول (4.1) أن متوسط عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغ (1842.5) مستفيد بانحراف معياري (3210.9) مستفيد، كما بلغت أقل قيمة لعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة (12) مستفيد، بينما أكبر قيمة لعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغت (12028) مستفيد.
7. **التنمية المبنية على النوع الاجتماعي:** وهو متغير وهمي يقيس الذكور والإناث الذين تم استهدافهم في برامج ومشاريع وأنشطة الجمعية خلال سنوات الدراسة، كما يلي: (0: إذا تم استهداف الذكور،

1: إذا تم استهداف الإناث). ويتضح من الشكل (4.2) أن عدد مشاريع الجمعية التي تم استهداف الذكور فيها فقد بلغت 8 سنوات أي بنسبة 57.2% من إجمالي سنوات الدراسة، أما المشاريع التي تم استهداف الاناث فيها 6 سنوات أي بنسبة 42.8% من إجمالي السنوات خلال الفترة (2001-2014).

شكل بياني (4.2): التكرارات لفئات النوع الاجتماعي

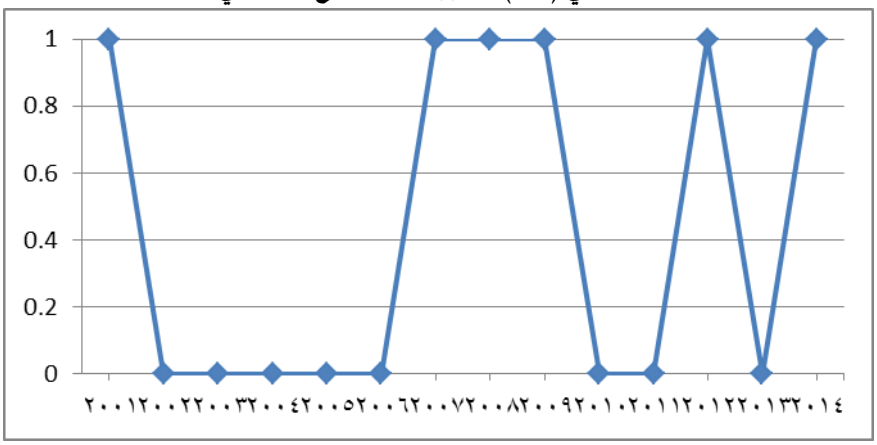

المصدر/من اعداد الباحثة

4.2.2 نتائج تقدير نموذج الانحدار اللوجستي:

توضح الباحثة هنا نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي، حيث تم تقدير نموذج الانحدار اللوجستي بشكل أولي للنموذج وذلك بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، فتبين أن النتائج تشير إلى أن جميع المتغيرات غير مؤثرة في تقدير رأس المال الاجتماعي لأن القيمة الاحتمالية (P-value) لها أكبر من مستوى الدلالة 5%، وكذلك ظهرت بعض قيم النتائج مفقودة NA. وذلك نظراً لخصوصية الانحدار اللوجستي. لذلك لجأت الباحثة لإجراء الانحدار البسيط بين المتغير التابع وكلاً من المتغيرات المستقلة؛ فكانت النتائج كما يلي:

أولاً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_1):

جدول (4.2) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_1)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	−2.802392	2.084018	−1.344706	0.1787
X_1	0.669042	0.371204	1.802358	0.0715
R-squared = 0.28 , LR statistic = 4.7 , Prob.(LR statistic) = 0.0285				

X1: حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول (4.2) أن قيمة معامل التحديد بلغت(R-squared = 0.28) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 28%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول (4.2) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 4.7) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0285) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.2) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.0715) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($\text{Prob.} = \frac{0.0715}{2} = 0.03577$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر دال إحصائياً.

ثانياً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_2):

جدول (4.3) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_2)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	-2.628490	2.163372	-1.214997	0.2244
X_2	0.709244	0.428551	1.654980	0.0979
R-squared = 0.21 , LR statistic = 3.6 , Prob.(LR statistic) = 0.0484				

X2: حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared):** نلاحظ من خلال الجدول(4.3)أن قيمة معامل التحديد بلغت(R-squared = 0.21) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 21%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic):** نلاحظ من جدول (4.3) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 3.6) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0484) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z):** نلاحظ من جدول (4.3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.0979) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.0979}{2} = 0.04895$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر دال إحصائياً.

ثالثاً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_3):

جدول (4.4) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_3)

Dependent Variable: Y				
Variable	Coefficient	Std. Error	Z-Statistic	Prob.
C	-2.374602	1.768842	-1.342461	0.1794
X_3	2.847604	1.625285	1.752064	0.0798
R-squared = 0.48 , LR statistic = 8.14 , Prob.(LR statistic) = 0.0043				

X3: عدد مشاريع التمكين الاقتصادي

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول(4.4)أن قيمة معامل التحديد بلغت(R-squared = 0.48) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 48%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول (4.4) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 8.14) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0043) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.0798) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.0798}{2} = 0.0399$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر دال إحصائياً.

رابعاً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_4):

جدول (4.5) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_4)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	-0.720855	2.008460	-0.358910	0.7197
X_4	0.962499	1.159126	0.830366	0.4063
R-squared = 0.04 , LR statistic = 0.72 , Prob.(LR statistic) = 0.3961				

X4: عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول (4.5) أن قيمة معامل التحديد بلغت (R-squared = 0.04) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 4%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول (4.5) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 0.72) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.3961) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.4063) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.4063}{2} = 0.20315$) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر غير دال إحصائياً.

خامساً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_5):

جدول (4.6) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_5)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	-3.451325	2.433103	-1.418487	0.1560
X_5	1.119459	0.624676	1.792064	0.0731
R-squared = 0.25 , LR statistic = 4.19 , Prob.(LR statistic) = 0.0405				

X5: عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول (4.6) أن قيمة معامل التحديد بلغت (R-squared = 0.25) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 25%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول (4.6) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 8.14) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0405) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.6) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.0731) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.0731}{2} = 0.03655$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر دال إحصائياً.

سادساً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_6):

جدول (4.7) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_6)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	-3.118357	2.178003	-1.431751	0.1522
X_6	0.783583	0.443113	1.768360	0.0770
R-squared = 0.30 , LR statistic = 5.11 , Prob.(LR statistic) = 0.0237				

X6: عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول(4.7)أن قيمة معامل التحديد بلغت(R-squared = 0.30) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 30%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول(4.7)أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 5.11) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.0237) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.7) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.0770) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.0770}{2} = 0.0385$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر دال إحصائياً.

سابعاً: نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين (Y) و (X_7):

جدول (4.8) نتائج تقدير اللوجستي البسيط بين (Y) و(X_7)

Dependent Variable: Y				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Z-Statistic**	**Prob.**
C	1.098612	0.816497	1.345520	0.1785
X_7	+0.405465	1.190238	−0.340659	0.7334
R-squared = 0.006 , LR statistic = 0.11 , Prob.(LR statistic) = 0.7333				

X7: التنمية المبنية على النوع الاجتماعي

التحقق من جودة النموذج المقدر:

- ✓ **معامل (R-squared)**: نلاحظ من خلال الجدول(4.8)أن قيمة معامل التحديد بلغت(R-squared = 0.006) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 0.6%من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ **اختبار (LR statistic)**: نلاحظ من جدول (4.8) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 0.11) بقيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.7333) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يمكن التنبؤ به.

- ✓ **اختبار (Z)**: نلاحظ من جدول (4.8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل تساوي (Prob.= 0.7334) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (Z) من طرفين، وبالتالي تصبح ($Prob. = \frac{0.7334}{2} = 0.3667$) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك يعتبر المتغير المستقل في النموذج المقدر غير دال إحصائياً.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

الفرضية الأولى: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.2) أن معامل خط الانحدار لحجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي يساوي 0.669، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين رأس المال الاجتماعي وحجم **التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي** وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة معهد ماس(2007)،والتي توصي بضرورة الاهتمام بالكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لما لها من دلالات هامة على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين.

كما تتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة Mathew Morris (2002): Social capital and poverty in India،في أن رأس المال له مردود اقتصادي خاصة في مشروعات التنمية المحلية، وأنه وسيلة من أجل الحماية الاجتماعية، ذلك أن التمويل الدولي الموجه لرأس المال لم يؤثر على مقدرة الدولة في الحد من الفقر وبذلك يكون للجمعية فرص التخفيف من حالة الفقر.

الفرضية الثانية: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم التمويل الموجهة لتطوير رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3) أن معامل خط الانحدار لحجم التمويل الموجهة لتطوير رأس المال البشري يساوي 0.709، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين رأس المال الاجتماعي حجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Nan Lin(2002):Social Capital: A Theory of Social Structure and Action (Structural Analysis in the Social Sciences)التي تنص على أهمية رأس المال الاجتماعي والروابط الاجتماعية، ومدى الوصول للموارد من خلال العلاقات والتواصل، جنباً إلى جنب مع رأس المال البشري لتحقيق أهداف الأفراد والفئات الاجتماعية والمنظمات والمجتمعات.

كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة Maureen Taylor,(2011):Evolving Maureen Taylor Network Roles in International Aid Efforts: Evidence from Croatia's ,Post War Transition، التي توصلت لضرورة توفر آليات يتم من خلالها تغير في دور الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية، وسائل الاعلام، وشبكة العلاقات المتطورة لتعزيز رأس المال الاجتماعي ولتطور التحولات لتعظيم نتاج علاقتهم التواصلية.

الفرضية الثالثة: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عدد مشاريع التمكين الاقتصادي ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.4) أن معامل خط الانحدار لعدد مشاريع التمكين الاقتصادي يساوي 2.84، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين رأس المال الاجتماعي وعدد مشاريع التمكين الاقتصادي وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع.

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(2006)"مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة"

والتي تعتبر رأس المال الاجتماعي ينشأ نتيجة تفاعل الناس في جماعات أهلية غير رسمية، والبنى التحتية الاجتماعية التي تُعَرف على أنها "المؤسسات والسياسات التي تعمل تشجيع أنشطة الاستثمار، وتثبيط أنشطة الاستهلاك، كما تعمل على تشجيع الأنشطة الإنتاجية، لكنها تختلف مع هذه الدراسة في تثبيط الأنشطة الريعية خاصة وأن الجمعية دراسة الحالة(اتحاد لجان العمل الزراعي)،في أغلب أنشطتها للفئة المستهدفة تفسح المجال أمام للتنوع في أنشطتهم الزراعية، ويكون في اغليها أنشطة ريعية.

الفرضية الرابعة: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.5) أن معامل خط الانحدار لعدد مشاريع تطوير رأس المال البشري يساوي 0.962، وبالتالي فإنه كلما زاد عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري، فإن ذلك يزيد الدرجة اللوجستية لرأس المال الاجتماعي بمقدار 0.962 مرة في لوغاريتم لأفضلية المتغير التابع. ونظراً لأن قيمة (Prob. = 0.20315) لهذا المتغير أكبر من مستوى المعنوية 5%؛ فبالتالي يعتبر هذا المتغير غير دال إحصائياً مما يعني عدم وجود تأثير جوهري لمتغير عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري على زيادة رأس المال الاجتماعي.

وتتفق هذه الفرضية مع دراسة **نصر،(2011):"المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي"–ماس** والتي هدفت إلى تطور سياسات النهوض بدور مؤسسات وشبكات الشباب الفعلية والافتراضية في خلق رأس مال تمكيني، أي تطوير الثقة بالنفس، المجموعة وبالمؤسسة، وتطوير القيم السلوكية الايجابية وتعزيز التماسك والتضامن والعمل التطوعي.

الفرضية الخامسة: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.6) أن معامل خط الانحدار لعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي يساوي 1.11، ، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين رأس المال الاجتماعي وعدد **المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي** وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Nan Lin(2002):Social Capital: A Theory of Social Structure and Action (Structural Analysis in the Social Sciences) في أن رأس المال الاجتماعي يبين ما نعرفه وما يجب أن نعرفه حتى يتم احداث فروقاً في الحياة والمجتمع، كما واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2008)،"نتائج تقييم احتياجات المستفيدين المحتملين من خلال برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة"، حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستهدفة في المكين الاقتصادي في محاولة لفهم كافة الاحتياجات للفئة المستهدفة وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية، وبالتالي يتضح أن هناك دلالة احصائية معنوية لهذا المتغير في التأثير على رأس المال الاجتماعي وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع

الفرضية السادسة: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.7) أن معامل خط الانحدار لعدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري يساوي 0.783، وبالتالي فإنه كلما زاد عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري، فإن ذلك يزيد الدرجة اللوجستية لرأس المال الاجتماعي بمقدار 0.783 مرة في لوغاريتم لأفضلية المتغير التابع،

وبالتالي يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين رأس المال الاجتماعي **وعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي** وأن العلاقة طردية حسب ما كان متوقع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(2011):"رأس المال الاجتماعي والفساد في الأراضي الفلسطينية"**، الذي يشير خلالها رأس المال الاجتماعي إلى ميل الناس ذوي القيم والعادات المشتركة إلى التعاون فيما بينهم لتعزيز المشاركة المدنية، وتؤدي زيادة المشاركة المدنية إلى تقليل الغش والخداع والسلوك الانتهازي، وتؤدي إلى زيادة الاحساس بالعدالة الذي يترتب عليه زيادة في أعداد المستفيدين من مشاع تطوير رأس المال البشري.

الفرضية السابعة: التي تنص على وجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التنمية المبنية على النوع الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي: يتضح من خلال نتائج التحليل في جدول (4.8) أن معامل خط الانحدار للتنمية المبنية على النوع الاجتماعي يساوي 0.405+، وبالتالي فإنه كلما زادت التنمية المبنية على النوع الاجتماعي، فإن ذلك يخفض الدرجة اللوجستية لرأس المال الاجتماعي بمقدار 0.405 مرة في لوغاريتم لأفضلية المتغير التابع. ونظراً لأن قيمة ($Prob. = 0.3667$) لهذا المتغير أكبر من مستوى المعنوية 5%؛ فبالتالي يعتبر هذا المتغير غير دال إحصائياً مما يعني عدم وجود تأثير جوهري لمتغير التنمية المبنية على النوع الاجتماعي على في التأثير على رأس المال الاجتماعي.

لكن جاءت نتيجة الفرضية في التحليل غير معنوية حيث على الرغم من تطابق اشارة المتغير مع ما هو متوقع إلا أن هذه المتغير كان غير دال احصائياً وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عادات وتقاليد المجتمع تلزم الرجل أن يكون هو القائم على العمل في الأرض الزراعية أكثر من النساء، وبذلك يكون مسؤول أمام الجمعيات عن البحث عن فرص استثمار أرضه وتقديم الدعم اللازم له.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

5.2 نتائج الدراسة

5.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي

5.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي

5.3 التوصيات

5.3.1 التوصيات الموجّهة لاتحاد لجان العمل الزراعي

5.3.2 التوصيات الموجّهة للجمعيات الأهلية في قطاع غزة

5.3.3 التوصيات الموجّهة للحكومة الفلسطينية

5.3.4 دراسات مقترحة

5.1. مقدمة

تناولت الدراسة بالمنهجين الوصفي التحليلي والكمي دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي، كما قدّمت الدراسة تحليلاً احصائياً من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير الجمعية (دراسة الحالة) في بناء رأس المال الاجتماعي. وقد توصلت الدارسة للعديد من النتائج، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة في الجانب النظري والقياسي، كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

2.5. نتائج الدراسة

5.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي

- ✓ يتأثر رأس المال الاجتماعي بأداء المؤسسة المتعلق بالبنية الادارية وآليات العمل والمتابعة فيها
- ✓ يتأثر رأس المال الاجتماعي بميل الناس للقيم والعادات المشتركة والتعاون فيما بينهم لتعزيز المشاركة المدنية وبالتالي تعزيز العدالة المجتمعية وتقليل مظاهر الفساد
- ✓ يسهم رأس المال الاجتماعي بشكل كبير في الاهتمام بالبعد المجتمعي التعاوني واشراك الفئات المجتمعية في تحديد أولويات ومتابعة تنفيذها لتشكل عاملاً حاسماً في نجاح البرامج للمؤسسة وتعظيم منجزاتها.
- ✓ يتأثر رأس المال الاجتماعي بكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي لها مدلولات هامة على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد
- ✓ يشجع رأس المال الاجتماعي على الاستثمار والأنشطة الانتاجية التي تنشأ عادة بين الناس نتيجة تكوين جماعات أهلية غير رسمية
- ✓ التحولات في القيم المجتمعية تضع عراقيل وعقبات أمام فرص التفاعل المجتمعي والتكافل الاجتماعي و تطبيق قيم العدالة والنزاهة

- ✓ يساهم رأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء
- ✓ تنوع الجمعيات التي يشارك فيها الشباب بعضويتها وأنشطتها المتنوعة وادراك الشباب لبرامج تنمية المجتمع تساهم في تعزيز مفاهيم وقيم رأس المال الاجتماعي
- ✓ يتم تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة المستهدفة في التمكين الاقتصادي في محاولة لفهم كامل احتياجات الفئة المستهدفة وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية
- ✓ يساهم رأس المال الاجتماعي في زيادة الوعي بالمشاركة المجتمعية والسياسية وتعلم أساليب الديمقراطية
- ✓ الروابط الاجتماعية غير الرسمية هي أكثر مصادر رأس المال الاجتماعي تأثيراً
- ✓ ارتفاع مستوى التماسك والتضامن الاجتماعي، ومستوى القيم الاجتماعية، ومستوى المشاركة السياسية نتيجة لوجود ثقة في مؤسسات المجتمع
- ✓ يعتبر رأس المال الاجتماعي وسيلة للحماية الاجتماعية وله مردود اقتصادي خاص في مشروعات التنمية
- ✓ يتيح رأس المال الاجتماعي الوصول للموارد من خلال التواصل المجتمعي الفعال والعلاقات توازياً مع رأس المال البشري
- ✓ التكنولوجيا الحديثة جعلت الفرد منغلقاً على ذاته وأقل احتياجاً للآخرين وأقل رغبة في المشاركة في شؤون الآخرين مما أدى إلى تراجع معدلات الثقة المجتمعية والتي جوهرها رأس المال الاجتماعي
- ✓ يُمَكِن رأس المال الاجتماعي المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية من معرفة ما يمكن فعله من أجل تشجيع الارتباطات الفعالة بين العاملين وزيادة الثقة بينهم ليكون التنظيم الاجتماعي مزدهراً على الدوام داخل المؤسسة والمجتمع المحلي.

أ- يحقق رأس المال الاجتماعي للجمعيات العديد من المزايا يمكن تلخيصها :

- ترسيخ الالتزام بقيم المنظمة
- تحقيق العمل بكفاءة فعالية وجودة عالية
- زيادة فرص الابداع وتعزيز قوة التعلم الفردي والجماعي
- تطوير رأس المال الفكري
- تعزيز قيم العمل الجماعي

✓ اعتماد معايير مختلفة لقياس تأثير رأس المال الاجتماعي والتي تمثلت في:

- الثقة المجتمعية
- بناء الشبكات الاجتماعية
- تزايد الارتباط المجتمعي في المؤسسات
- الأنشطة الطوعية لرأس المال الاجتماعي باعتبارها مؤشر لأداء الجمعيات الأهلية

5.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي:

أ-كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وحجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي

$$Y=-2.80+0.67_{X1}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 28% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في حجم التمويل بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار0.67 وحدة من رأس المال الاجتماعي.

ب- كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وحجم التمويل الموجه لتطوير رأس المال البشري

$$Y=-2.67+0.72_{X2}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 21% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في حجم التمويل بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 0.72 وحده من رأس المال الاجتماعي.

ت- كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وعدد مشاريع التمكين الاقتصادي

$$Y=-2.37+2.85x_3$$

والنموذج يفسر ما نسبته 48% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في عدد المشاريع للتمكين الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 2.85 وحده من رأس المال الاجتماعي.

ث- كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وعدد مشاريع تطوير رأس المال البشري

$$Y=-2.72+0.96_{X4}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 4% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في عدد مشاريع رأس المال البشري بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 0.96 وحده من رأس المال الاجتماعي.

ج-كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وعدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي

$$Y=-3.45+1.12_{X5}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 25% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في عدد المستفيدين من مشاريع التمكين الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 1.12 وحدة من رأس المال الاجتماعي.

ح-كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي وعدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري

$$Y=-3.12+0.78_{X6}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 30% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في عدد المستفيدين من مشاريع تطوير رأس المال البشري بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 0.78 وحده من رأس المال الاجتماعي.

خ-كانت معادلة الانحدار اللوجستي البسيط للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية المبينة على النوع الاجتماعي

$$Y=-1.098+0.71_{X7}$$

والنموذج يفسر ما نسبته 0.6%% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى، والتغير في حجم التمويل بمقدار وحدة واحدة يكون هناك تغير بمقدار 0.71 وحده من رأس المال الاجتماعي.

5.3 التوصيات

5.3.1 التوصيات الموجّهة لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي

- ✓ تطوير الوعي المجتمعي لدور المؤسسات وأهميتها لتعظيم الاستفادة من ما هو متاح ومتوفر.
- ✓ التوجه نحو الشراكة المجتمعية للتنسيق بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى ذات العلاقة في مجال العمل للاستفادة من الموارد.
- ✓ تعزيز دور الفئات المشاركة في بناء وادارة عمل الجمعية
- ✓ دعم وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى تحويل الجمعيات إلى مساحات صديقة للنساء، تقوم العلاقات فيها على أساس تكافؤ الفرص والمساواة لتوليد رأس المال الاجتماعي التمكيني.

5.3.2 التوصيات الموجّهة للجمعيات الأهلية في قطاع غزة

- ✓ تقوية الخدمات لمنع المواطن من الوقوع في دائرة الفقر والعوز، وتوفير الحماية في مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.
- ✓ تحسس الحاجة إلى تطوير آليات التنسيق وتوفير البيئة الملائمة لذلك.
- ✓ البحث عن مصادر تمويل متعددة وتقوية الموارد المالية المحلية للجمعية.
- ✓ عدم الانجرار إلى خيارات الممولين المتعددة التي تكون أحياناً متضاربة، من خلال التمسك بخطة وطنية تشكل أساس الحوار مع الممولين بما يضمن منهجية العمل التنموي القائم على رصد وتحديد الاحتياجات.
- ✓ البحث عن اتفاقيات توأمة اقليمية ودولية تتطلب تحسين آليات تدخل الجمعية وفق أسس معينة.

5.3.3 التوصيات الموجّهة للحكومة الفلسطينية

- ✓ توظيف الفرصة المتاحة لتعزيز الضمان الاجتماعي في المجتمع المحلي
- ✓ رصد بند في الموازنة العامة لإدراج قيم رأس المال الاجتماعي في الخطط الوطنية نظراً لأهميته التنموية
- ✓ بناء قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية لتقديم التدخلات اللازمة لها كخطوة باتجاه التنسيق المتبادل والتنموي
- ✓ وضع آليات لتطبيق قيم رأس المال الاجتماعي من الجمعيات الأهلية، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات العامة والمانحين للمساهمة في عملية تنموية اقتصادية اجتماعية مستدامة.

- ✓ تحفيز مؤسسات الاعلام على تبني دورها في عملية التغيير المجتمعي.
- ✓ تحقيق بناء مؤسسي يقوم على مبادئ النزاهة والشفافية ونظم المساءلة والمحاسبة، وتطوير نظام وطني للمتابعة والتقييم، بما في ذلك معايير مناسبة لتقييم فعالية المؤسسات والأنظمة القائمة في هذا المجال.
- ✓ العمل على ايجاد ترتيب مؤسسي يضمن عدم التضارب في العمل بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتوحيد رؤيتها في الوصول إلى توافق مجتمعي حول الأولويات وتعزيز الشراكة المجتمعية وبالتالي تعزيز دور رأس المال الاجتماعي.
- ✓ ادخال رأس المال الاجتماعي كمتطلب أساسي في الاستراتيجيات والخطط للوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وايجاد الآلية الأنسب لاستخدمه وتعزيز دوره.
- ✓ تشكيل جسم تنسيقي يضم القطاع العام، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني للاستفادة من الخبرات المتراكمة والمتنوعة والعمل لوضع الخطط للاستفادة من رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين.
- ✓ تقديم الدعم الفني والمالي لتنمية رأس المال البشري للأسر شديدة الفقر والتي دخلها الحالي لا يمكنها من الاستفادة من برامج التمويل الأصغر التقليدية من خلال أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي التعزيزية (المنح ، التدريب ، الاشراف) والتي يمكنها من البدء في أنشطة مدرة للدخل لكي تصبح قادرة على إعالة نفسها باستقلالية.
- ✓ بناء مؤسسات شريكة في البرنامج (المؤسسات الأهلية ومؤسسات التمويل الأصغر) تجاه خدمة الفقراء حيث يتم بناء وتطوير قدرات العاملين في هذه المؤسسات في مجال دراسة تحليل الأسر الفقيرة والتزامهم في معايير الاستهداف للبرنامج والمشاريع التي تخدم الفقراء وتلبية احتياجاتهم بالإضافة الى تطوير الاعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية وادارة المشاريع الصغيرة.
- ✓ التركيز على المجال الإنتاجي للمشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي لأهميتها في التنمية والعمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات التنموية الصغيرة وذلك عن طريق المعرض والترويج لها على المستوى الداخلي والخارجي والاهتمام بالبرامج المتكاملة في تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من المشروع الصغير.
- ✓ الاهتمام بخطط العمل والاهتمام بالتدريب للمستفيدين والمتابعة المستمرة لهم لتطوير مهاراتهم في كيفية إدارة مشاريعهم بكفاءة عالية.
- ✓ توفير قاعدة بيانات موحدة مبنية على معايير واحدة منسجمة مع احتياجات وأولويات المستفيدون.

- ✓ بناء القدرات الفردية والمؤسسية لإشراك المستفيدين لتطوير مبادرات خاصة تعكس الاحتياجات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.
- ✓ توسيع قاعدة استهداف المستفيدين لتعزيز الترابط الاجتماعي وتبادل الخبرات ودعم عملية التنمية.
- ✓ ادراك المؤسسات غياب استقرار واستمرار التمويل لذلك يتطلب منها القدرة على الاستجابة للتغيير في قاعدة مصادر التمويل.
- ✓ اعادة النظر في معايير استهداف المستفيدين بما يتناسب واحتياجاتهم لتعزيز صمودهم الوطني.
- ✓ تطوير وجود الشبكات في عمل الجمعيات للتنسيق فيما بينها ولتعزيز مضامين عملها، وتطوير أسس العمل المشترك القائم على الشفافية.
- ✓ تحسين قدرة الجمعية على رصد الواقع المتغير وتوليد الاحتياجات الطارئة.

5.4 دراسات مقترحة

- ✓ مدى تأثير الشبكات الاجتماعية على تعزيز قيم رأس المال الاجتماعي.
- ✓ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الأحزاب الفلسطينية ودورها في تكوين رأس المال الاجتماعي.
- ✓ أثر تطور واستخدام رأس المال الاجتماعي في الأداء الوظيفي بالقطاع العام.
- ✓ الترابط الأسري وتأثيره على قيم رأس المال الاجتماعي في فلسطين.
- ✓ الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لتطبيق قيم رأس المال الاجتماعي.
- ✓ التنوع والتعاون المشترك للجمعيات الأهلية ودورها في اقتناء الموارد المحلية والخارجية.

المراجـــع

أولاً: الكتب والمراجع العربية:

- القرآن الكريم
- بانوري، طارق،(1995)،التنمية البشرية من المفهوم النظري إلى التطبيق دليل العاملين في التنمية، سلسلة التنمية البشرية، الأمم المتحدة.
- السروجي، مصطفى طلعت،(2009)، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- السيد، هالة، (2002)، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية رأس المال الاجتماعي–مصر.
- الغانم، كوثر،(2005) ، منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، كونا: مركز المعلومات والأبحاث، ص32 .35.
- محمد عبد الحي نوح،(1988)،الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع، "قاعدة علمية قيم مهارات"، دار الفكر العربي، ط 1،ص229 .231.
- محمد عودة وآخرون(2000)، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية "دراسة لأربعة أقطار عربية"، دار النشر: دار المستقبل العربي،ط1، ص61.
- أبو قرع، عقل(2011) رأس المال الاجتماعي والصحة العامة في الأراضي الفلسطينية– معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين.
- نصر، محمد(2011)،المؤسسات الشبابية ورأس المال الاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله، فلسطين.
- نصر، وآخرون(2007)، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين.
- أندرياني، لوقا(2011)، رأس المال الاجتماعي والفساد في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين.
- النقيب، فضل(2006)، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين
- كافاتوريا، وآخرون(2009)، دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين
- هلال، وآخرون(2010)، المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين
- المالكي، مجدي، واللداودة، عمر(2011)، المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،رام الله ، فلسطين.

- مقداد، محمد، (2010). القياس الاقتصادي وتحليل البيانات، دار المقداد للطباعة، غزة .عكاشة، محمود، (2002). استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، جامعة الأزهر، غزة.

ثانيا: الدراسات والتقارير والدوريات العربية:

- أبو سلطان، أشرف، (2013)، واقع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية.
- أبو عليان، محمد، (2014)، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.
- أحمد، فضل(2013)، رأس المال الاجتماعي وتنمية المشاركة السياسية للشباب من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.
- الأغا، هبة، (2015). تقدير دالة الطلب الكلي على الإسكان في فلسطين–دراسة حالة قطاع غزة (1997–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- آل نهيان، شما(2011)، رأس المال الاجتماعي وتوطين الهوية.
- بواط، غادة(2011) إطار مقترح لدور العلاقات العامة في تعزيز رأس المال الاجتماعي–دمشق.
- التقرير الإداري لجمعية اتحاد لجان العمل الزراعي 2014.
- الثقفي، خلود(2013)، قيم الشباب الموهوب وعلاقتها برأس المال الاجتماعي، السعودية.
- الثلاثيني، دعاء، (2013)، فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة–دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة.
- جودة، محمد(2012)، رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- حامد، منال(2009)، عوائد استثمار رأس المال البشري في ضوء منهجية التعليم والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- حسن، (2009)، الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي–مصر.
- جامعة بيرزيت(2008)،برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، مسودة الدليل الاجرائي مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP،مركز التعليم المستمر، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين
- حمزة، نبيلة(1998)،التنمية البشرية ودور المنظمات غير الحكومية –حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، ال عدد12.
- الحوراني، محمد(2009)، تطوير مقياس لرأس المال الاجتماعي عبر الانترنت في المجتمع الأردني–الأردن.
- عبدالحميد، إنجي(2010)،دور منظمات المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي–مصر
- رمضان، زبيرى(2012)، مسؤولية رأس المال الاجتماعي تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة–سوريا.
- الزغل، علاء(2011)، رأس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الأسرة الفقيرة في القرية المصرية.

- شحاتة، صفاء(2013)، رأس المال الاجتماعي واسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع المصري.
- عمران ، شادية،(2006) دور المرأة في صعيد مصر في تراكم وإهدار رأس المال الاجتماعي، جامعة سوهاج.
- خميس، صباح،(2006) دور المنظمات غير الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، دراسة حالة منطقة جنوب الضفة الغربية، رسالة ماجستير جامعة القدس، القدس، فلسطين
- العامودي، معاذ، (2013). أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (1994-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عباس، علي خضير، (2012). استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2).
- عبد العظيم، صالح(2010) الامارات العربية المتحدة بين الماضي والحاضر في دراسة سيكولوجية، الكويت.
- العطوي، (2009)، العلاقة بين رأس المال الاجتماعي الداخلي وفاعلية المنظمة من منطق الأداء السياقي- العراق.
- أبو زاهر، نادية(2010)، محاولة لهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة الثامنة، ص 01
- غانم، عدنان، والجاعوني، فريد، (2011). استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة "دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد(1).
- المولى، سمية(2012) رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل في مصر.
- تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بين القانون والممارسة(2002)، سلسلة تقارير خاصة 15
- وزارة الداخلية بقطاع غزة (2014)، دليل الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- America. Washington DC: World Bank. 15. Knoke, David (1999) "Organizational Networks and Corporate Social." In Roger THAT Leenders and Shaul M. Gabbay (eds.) Corporate Social Capital and Liability.
- Putnam, Robert(1993),Making Democracy Work Civic Tradition in Modern ,Italy ,U.S.A, Printon University Press,P.P48-50
- Cahill, Micael (2002) the Environment and Social Policy. London: Routledge.

- Cnaan, Ram A., Stephanie C. Boddie and Gaynor I. Yancey (2003) "Bowling Alone but Serving Together: The Congregational Norm of Community Involvement." In Corwin E. Smidt (ed.) Religion as Social Capital: Producing the Common Good. Texas: Baylor University Press.
- Lin, Nan(2001)Social Capital :A theory of social capital structure and action, London, Cambridge University Press 2001.
- Coleman, James(1988),"Social Capital in Creation Of Human Capital, American Journal Of Sociology,44, ,P.P95-120
- Fukuyama, Francis(2001),"Social Capital, Civil Society and Development", Third World Quarterly, Vol.22,pp7.
- Fukuyama, Francis(1995), Trust The Social Virtues and Creation Of Prosperity, New York, Free Press,P.P15
- Baum ,F, Palmer, families ,"social capital and health", Australian institute of family studies, Melbourne.
- Putnam, Robert(2002),Democracy in Flux: The evaluation of social capital in contemporary society, London, Oxford University Press
- Mathew, Morris(2002),social capital and poverty in India , this paper product of IDS, poverty development for international ,working paper No 61
- Field, John (2003) Social Capital. London: Routledge
- Garson, David, (2006). Logistic Regression, available at: http://www2.class.ncsu.edu/garson/pa765/logistic.htm.
- Statistics with Stata.9, Brooks/Cole, USA. Newsom, (2003). Data Analyses II: Logistic Regression, available at: http://www.upa.pdx.edu/IOA/newsom/da2/ho_logistic.pdf.
- Taylor, Maureen(2011), evolving network roles in international aid efforts evidence from creation , post war transition.
- Studenmund, A.H., (2011). Using Econometrics: A Practical Guide, sixth Edition. Addison Wesley Longman. Hamilton, Lawrence C., (2006).

- Walker, Jonathan, (1996). Methodology Application: Logistic Regression using the CODES Data, available at: http://www-nrd.nhtsa.dot.gov/Pubs/96843.PDf.

رابعا: الدراسات والتقارير والدوريات الأجنبية:

- Baum, F, Palmer, families, "social capital and health", Australian institute of family studies, Melbourne.
- Ben, Daniel, Social Capital in virtual leaning communities and distributed communities, Canadian journal of learning and technology, 2003.
- Blanchard, Anita and Tom horan (2000) "Virtual Communities and Social Capital." In Eric Lesser (ed.) Knowledge and Social Capital: Foundations and Applications. Boston: Butterworth- Heinemann.
- Chen, Xiangming (2001) "Both glue and Lubricant: Transnational ethnic social capital as a source of Asia- Pacific subregionalism." In John D. Montgomery (ed.) Social Capital as a Policy Resource. Dordrecht: Kluwer Academic Publisher
- Cortina. Adela (2003) Covenant and Contract: Politics, Ethics and Religion. Leuven: Peeters.
- Fine, Ben (2001) Social Capital Versus Social Theory: Political Economy and Social Science at the Turn of the millennium. London: Routledge.
- Frumkin, Howard, Lawrence Frank and Richard Jackson (2004) Urban Sprawl and Public Health: Designing, Planning, and Building for Healthy Communities. Washington DC: Island Press.
- Fukiama, F, The great dinaption: human nature and the reconstitution of social order, New York, 1999.
- Fukuyama, (1994), social capital and the global economy / cultural differences is the most important
- Gabbay, Shaul M. and Roger TH. A.J. Leeners (1999) "CSC: The Structure of Advantage and Disadvantage." In Roger TH. A.J. Leenders and Shaul M. Gabbay (Eds.). Corporate Social Capital and Liability. Boston: Kluwer Academic Publishers.

- Grootaert, Christiaan and Thierry Van Bastelaer (2002) “Introduction and overview.” In Christiaan Grootaert and Thierry Van Bastelaer (eds.) the Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment. Cambridge: Cambridge University Press.
- Imarato, Ivo and Jeff Rusrer (2003) Slum Upgrading and Participation: Lessons from Latin Fukuyama, Francis (1999) “Social Capital and Civil Society.” International Monetary Fund, October 1,
- John&Darcy (2007), Social Ethics in Western Europe.
- Skidmore, David (2000) “Civil Society, Social Capita; and Economic Development.” September 16, Drake University.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- en.wikipedia.org/wiki/Human_capital.
- www.shiaali.net/vb/showthread.php?t=164945
- www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3166
- www.wattan.tv/ar/news/98369.html#sthash.6liJM2IC.dpuf
- www.youm7.com
- www.hewaraat.net/forum/showthread.php?t=9408
- www.iicwc.org/lagna_l0l/iicwc/iicwc.php?id=970
- ar.wikipedia.org
- infed.org/mobi/social-capital
- web.worldbank.org
- www.oecd.org/insights/37966934.pdf
- www.cpn.org/tools/dictionary/capital.html
- www.ons.gov.uk/ons/guide-method/user-guidance/social-capital-guide/the-social-capital-project/guide-to-social-capital.html
- www.almoqatel.com
- www.alrai.com
- infed.org/mobi/social-capital/#organizations
- www.hic-mena.org

- www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm
  www.uokufa.edu.iq/
- www.mosa.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=81

الملاحـق

ملحق رقم(1): نتائج النموذج المتعدد

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/12/15 Time: 14:29				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
WARNING: Singular covariance - coefficients are not unique				
Covariance matrix computed using second derivatives				
WARNING: Complete separation detected at estimated parameters (results				
may not be valid)				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	406.9536	NA	NA	NA
X1	-0.019491	NA	NA	NA
X2	-0.016516	NA	NA	NA
X3	78.90027	NA	NA	NA
X4	-206.3481	NA	NA	NA
X5	5.878876	NA	NA	NA
X6	0.393000	NA	NA	NA
X7	31.14682	NA	NA	NA
McFadden R-squared	1.000000	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		1.42E-31
Akaike info criterion	1.142857	Sum squared resid		1.22E-61
Schwarz criterion	1.508033	Log likelihood		0.000000
Hannan-Quinn criter.	1.109053	Deviance		0.000000
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	16.75155	Avg. log likelihood		0.000000
Prob(LR statistic)	0.019070			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (2): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_1)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/12/15 Time: 14:28				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 10 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-2.039042	2.348330	-0.868294	0.3852
X1	0.010575	0.019897	0.531512	0.5951
X2	-0.008197	0.015101	-0.542817	0.5873
X3	0.597891	1.028481	0.581334	0.5610
X5	-0.023711	0.074086	-0.320047	0.7489
X6	0.003623	0.011770	0.307851	0.7582
McFadden R-squared	0.482817	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.428101
Akaike info criterion	1.475972	Sum squared resid		1.466161
Schwarz criterion	1.749854	Log likelihood		-4.331804
Hannan-Quinn criter.	1.450619	Deviance		8.663609
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	8.087940	Avg. log likelihood		-0.309415
Prob(LR statistic)	0.151455			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			
Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/09/15 Time: 13:49				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-2.802392	2.084018	-1.344706	0.1787
X1	0.669042	0.371204	1.802358	0.0715
McFadden R-squared	0.286157	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.408740
Akaike info criterion	1.139856	Sum squared resid		2.004818
Schwarz criterion	1.231149	Log likelihood		-5.978989
Hannan-Quinn criter.	1.131405	Deviance		11.95798
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	4.793570	Avg. log likelihood		-0.427071
Prob(LR statistic)	0.028566			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (3): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_2)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/09/15 Time: 12:14				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-2.628490	2.163372	-1.214997	0.2244
X2	0.709244	0.428551	1.654980	0.0979
McFadden R-squared	0.213744	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.424619
Akaike info criterion	1.226501	Sum squared resid		2.163618
Schwarz criterion	1.317795	Log likelihood		-6.585504
Hannan-Quinn criter.	1.218050	Deviance		13.17101
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	3.580540	Avg. log likelihood		-0.470393
Prob(LR statistic)	0.058460			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (4): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_3)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/06/15 Time: 14:12				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 5 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-2.374602	1.768842	-1.342461	0.1794
X3	2.847604	1.625285	1.752064	0.0798
McFadden R-squared	0.486222	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.345845
Akaike info criterion	0.900470	Sum squared resid		1.435307
Schwarz criterion	0.991763	Log likelihood		-4.303287
Hannan-Quinn criter.	0.892019	Deviance		8.606574
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	8.144974	Avg. log likelihood		-0.307378
Prob(LR statistic)	0.004318			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (5): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_4)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/06/15 Time: 14:13				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-0.720855	2.008460	-0.358910	0.7197
X4	0.962499	1.159126	0.830366	0.4063
McFadden R-squared	0.042982	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.479768
Akaike info criterion	1.430824	Sum squared resid		2.762127
Schwarz criterion	1.522118	Log likelihood		-8.015770
Hannan-Quinn criter.	1.422373	Deviance		16.03154
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	0.720008	Avg. log likelihood		-0.572555
Prob(LR statistic)	0.396141			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (6): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_5)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/06/15 Time: 14:13				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-3.451325	2.433103	-1.418487	0.1560
X5	1.119459	0.624676	1.792064	0.0731
McFadden R-squared	0.250509	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.420847
Akaike info criterion	1.182509	Sum squared resid		2.125347
Schwarz criterion	1.273803	Log likelihood		-6.277565
Hannan-Quinn criter.	1.174058	Deviance		12.55513
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	4.196417	Avg. log likelihood		-0.448398
Prob(LR statistic)	0.040509			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (7): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_6)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/06/15 Time: 14:14				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-3.118357	2.178003	-1.431751	0.1522
X6	0.783583	0.443113	1.768360	0.0770
McFadden R-squared	0.305142	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.408976
Akaike info criterion	1.117139	Sum squared resid		2.007136
Schwarz criterion	1.208433	Log likelihood		-5.819976
Hannan-Quinn criter.	1.108689	Deviance		11.63995
Restr. Deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	5.111596	Avg. log likelihood		-0.415713
Prob(LR statistic)	0.023766			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			

ملحق رقم (8): نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بين(Y, X_7)

Dependent Variable: Y				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 06/09/15 Time: 13:07				
Sample: 2001 2014				
Included observations: 14				
Convergence achieved after 4 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	1.098612	0.816497	1.345520	0.1785
X7	-0.405465	1.190238	-0.340659	0.7334
McFadden R-squared	0.006926	Mean dependent var		0.714286
S.D. dependent var	0.468807	S.E. of regression		0.485913
Akaike info criterion	1.473967	Sum squared resid		2.833333
Schwarz criterion	1.565260	Log likelihood		-8.317766
Hannan-Quinn criter.	1.465516	Deviance		16.63553
Restr. deviance	16.75155	Restr. log likelihood		-8.375774
LR statistic	0.116016	Avg. log likelihood		-0.594126
Prob(LR statistic)	0.733396			
Obs with Dep=0	4	Total obs		14
Obs with Dep=1	10			